

جامـــــــــــــــعة وهـــــــران 2
كلية العلـــوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

أطروحـــــــــــــة

للحصول على شهـــــــــادة دكتوراه في علوم التسيير

أثر المواصفة إيـزو 14001 على أداء المؤسسة

دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

مقدمـــــة ومناقشـــــة علنـــــا مـــن طـــــرف

السيد شارف ربيع

أمام لجنـــــــــــــة المناقشـــــــــــــة

اللقب والاسم	الرتبـــــــــــة	الأصلـــــية المؤسسة	الصـــفة
بوري شوقي	أستاذ	جامعة وهـــــــران 2	رئيـسا
داودي محمد	أستاذ محاضر –أ-	جامعة وهـــــــران 2	مقرراً
حكة محمد عز الدين	أستاذ محاضر –أ-	جامعة وهـــــــران 2	مناقشا
بوتيفور زهرة	أستاذة محاضر –أ-	المدرسة الوطنية متعددة التقنيات وهران	مناقشا
مندلي صلاح الدين	أستاذة محاضر –أ-	جامعة مستغانم	مناقشا

السنـــــــــة: 2023 / 2024

إهـــــــــداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما على طاعته

إلى كل أفراد أسرتي كبيرهم وصغيرهم

إلى كل من سخرهم الله وجعلهم عونا لي

أهدي هذا العمل

شارف ربيع

شكـــر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد لله في الأولى والآخرة

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل من غير حول مني ولا قوة

ثم أتقدم بعميق شكري وفائق امتناني واحترامي للأستاذ داودي محمد على تفضله بالإشراف على هذا البحث وعلى كل ما قدمه من تصويبات قيمة وتوجيهات سديدة، وعلى ما بذله من جهد ووقت في سبيل إخراج هذه الأطروحة بشكلها الحالي.

كما أتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء المناقشة بالشكر الجزيل على تشريفهم لي بتقييمهم ومناقشتهم للأطروحة

كما أشكر كل من ساعدني بشكل مباشر أو غير مباشر في إنهاء هذه الأطروحة

الفهرس

الفهرس

إهداء

شكر وعرفان

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

المحتوى	الصفحة
مقدمة	
الفصل الأول: التأصيل النظري لمفهوم الأداء الشامل والمواصفة العالمية ISO14001	
تمهيد	9
المبحث الأول: مفهوم ومسار التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية	
المطلب الأول: التنمية المستدامة وسياق ظهورها	10
1.المحطات التاريخية لظهور التنمية المستدامة	10
2.تعريف التنمية المستدامة	11
3.أبعاد التنمية المستدامة	13
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول المسؤولية الاجتماعية	14
1.نشاة وتعريف المسؤولية الاجتماعية	14
2.أبعاد المسؤولية الاجتماعية	16
3.أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية	18
المبحث الثاني: عموميات حول الأداء الشامل	
المطلب الأول: مفهوم الأداء الشامل	20
1.تعريف الأداء الشامل	20
2.أبعاد الأداء الشامل	22
المطلب الثاني: قياس الأداء الشامل	32
1.مؤشرات قياس الأداء الشامل	32
2.أساليب قياس الأداء الشامل	35
المبحث الثالث: المواصفة العالمية ISO 14001	
المطلب الأول: تقديم المواصفة العالمية ISO 14001	42
1.المنظمة العالمية للتقييسISO	42
2.سياق ظهور المواصفة العالمية 2015: ISO14001	44
3.تعريف المواصفة العالمية 2015: ISO14001	46

المطلب الثاني: نقط قوة المواصفة العالمية ISO 14001 : 2015	52
1.المتطلبات المستحدثة في النسخة 2015: ISO 14001	52
2.الهيكل عالي المستوى HSL	54
3.التحسين المستمر	55
خاتمة الفصل الأول	58
الفصل الثاني: أثر المواصفة ISO 14001على الأداء الشامل	
تمهيد	60
المبحث الأول: أثر المواصفة ISO 14001على الأداء الاقتصادي	
المطلب الأول: المواصفة ISO14001 والميزة التنافسية	61
1. الميزة التنافسية	61
2. الميزة التنافسية البيئية(الخضراء)	63
3.مستويات تأثير المواصفة ISO14001 على الميزة التنافسية	64
المطلب الثاني: المواصفة ISO14001 والمؤشرات الاقتصادية	67
1.درسةChristian Valery YAYO TENE	67
2.دراسة راشي طارق	68
المبحث الثاني: أثر المواصفة 2015; ISO 14001 على الأداء البيئي	
المطلب الأول: إضافات المواصفة ISO14001 على الأداء البيئي	71
1.المواصفة 2015; ISO 14001 كنظام	71
2. مستويات تأثير المواصفة ISO14001 على الأداء البيئي	72
3. السلوكيات البيئية لمنظمات الأعمال	75
المطلب الثاني: الإنتاج الأنظف	76
1.تعريف الانتاج الأنظف	76
2.مبادئ الانتاج الأنظف	77
3.آلية الإنتاج الأنظف	78
4.شروط نجاح استراتيجية الإنتاج الأنظف	80
5. علاقة المواصفة ISO 14001 بالإنتاج الأنظف	82
المطلب الثالث: إعادة التدوير	82
1.تعريف إعادة التدوير	82
2. آليات إعادة التدوير	82
3. مراحل إعادة التدوير	83
4. مساهمة إعادة التدوير في حماية البيئة	84
المبحث الثالث: أثر المواصفة ISO 14001على الأداء الاجتماعي	
المطلب الأول: المواصفة ISO 14001وأثرها في الأداء الاجتماعي	88
1. مظاهر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال اتجاه موظفيها	88
2. مساهمة المواصفة ISO14001 في النشاط الاجتماعي لمنظمة الأعمال	90
المطلب الثاني: أثر المواصفة ISO 14001على الأداء المجتمعي	91
1.مجالات النشاط المجتمعي لمنظمة الأعمال	91
2. مساهمة المواصفة ISO14001 في النشاط المجتمعي لمنظمة الأعمال	93
3.المواصفة ISO14001 ودورها في تعزيز جودة الحياة	94

خاتمة الفصل الثاني	96
الفصل الثالث: دراسة حالة لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	
تمهيد	98
المبحث الأول: الجهود الوطنية في مجال حماية البيئة	
المطلب الأول: التشريعات والجباية البيئية	99
1.التشريعات البيئية في الجزائر	99
2.الجباية البيئية في الجزائر	100
المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي في مجال حماية البيئة	104
1.الأجهزة الحكومية	104
2.تفعيل دور المجتمع في مجال حماية البيئة	108
المبحث الثاني: تقديم المؤسسات محل الدراسة	
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسات محل الدراسة	109
1.التعريف بمؤسسة عدوان لكيماويات بمستغانم	109
2.التعريف بمصنع الفوسفات SO MIPHOS بتبسة	110
3.التعريف بمؤسسة كوابل سيدي بن ذهيبة بمستغانم	111
4.التعريف بشركة سوفاك لتركيب السيارات بغليزان	111
5.التعريف بمصنع الاسمنت بسعيدة	112
المطلب الثاني: الأخطار المحتملة لأنشطة المؤسسات محل الدراسة على البيئة	113
1.الملوثات الصلبة	113
2.الملوثات الغازية	114
3.الضجيج	115
المبحث الثالث: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	
المطلب الأول: مصادر جمع البيانات، مجتمع وعينة الدراسة	116
1. طريقة جمع البيانات	116
2.مجتمع وعينة الدراسة	116
المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات والمعالجة الإحصائية	117
1.الأدوات المستخدمة في جمع البيانات	117
2.المعالجة الإحصائية	126
3.اختبار فرضيات الدراسة	129
خلاصة الفصل الثالث	133
خاتمة	
المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	المحطات التاريخية لظهور التنمية المستدامة	11
02	تطور مفهوم التنمية المستدامة	13
03	الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة	14
04	عناصر أبعاد المسؤولية الاجتماعية	17
05	مصفوفة الأداء بين الكفاءة والفعالية	20
06	مصفوفة أبعاد الأداء البيئي	28
07	أبعاد الأداء الاجتماعي	30
08	مؤشرات الأداء الشامل لـ Freeman	34
09	مؤشرات الأداء الشامل	35
10	الخطوط القاعدية الثلاثة	42
11	مبادرات الإدارة البيئية السابقة لـ ISO 14001	46
12	دوافع تبني نظام الإدارة البيئية ISO14001	48
13	تطور عدد المؤسسات الحائزة على شهادة الـ ISO14001	49
14	ترتيب الدول العربية حسب عدد شهادة الـ ISO14001 المتحصل عليها 2017و2018	50
15	ترتيب الدول حسب عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة ISO 14001 لـ 2017 و2018	51
16	متطلبات المواصفة ISO14001 :2004	52
17	متطلبات المواصفة ISO 14001 :2015	53
18	تطور المبيعات	68
19	تطور رقم الأعمال	69
20	تطور الأرباح الصافية	69
21	تطور القيمة المضافة	70
22	تطور عائد رأس المال المستثمر	70
23	الدراسات التجريبية حول أثر ISO14001 على الأداء البيئي	74
24	السلوكيات البيئية للمؤسسات الاقتصادية	75
25	معايير قياس جودة المؤشرات البيئية	94
26	نسبة الاستمارات المستبعدة والمسترجعة للدراسة	116
27	سلم القياس LICKERT (اختيار من متعدد)	117
28	درجة الأهمية بالنسبة للفقرات	118
29	معامل الارتباط لكل فقرة مع بعد القيادة	119
30	معامل الارتباط لكل فقرة مع بعد التخطيط	119
31	معامل الارتباط لكل فقرة مع بعد تحقيق الأنشطة التشغيلية	120
32	معامل الارتباط لكل فقرة مع بعد تقييم الأداء	120
33	معاملات الارتباط لكل فقرة مع محورها متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO14001:2015	121

34	معاملات الارتباط لكل فقرة مع بعد الأداء البيئي	122
35	معاملات الارتباط لكل فقرة مع بعد الأداء الاجتماعي	123
36	معاملات الارتباط لكل فقرة مع بعد الأداء الاقتصادي	123
37	معاملات الارتباط لكل فقرة مع محورها (الأداء الكلي للمؤسسة)	124
38	معامل الثبات (طريقة آلفا لكرو نباخ)	125
39	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	126
40	معامل الارتباط بين القيادة والأداء الكلي للمؤسسة	129
41	معامل الارتباط بين التخطيط والأداء الكلي للمؤسسة	129
42	معامل الارتباط بين تحقيق الأنشطة التشغيلية والأداء الكلي للمؤسسة	130
43	معامل الارتباط بين تقييم الأداء والأداء الكلي للمؤسسة	130
44	معامل الارتباط شهادة ISO 14001 والأداء البيئي	131
45	معامل الارتباط شهادة ISO 14001والأداء الاجتماعي	131
46	معامل الارتباط شهادة ISO 14001والأداء الاقتصادي	132

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	هرم المسؤولية الاجتماعية لـ (CarroL)	17
02	أصحاب المصلحة	19
03	مثلث الأداء	24
04	الأداء من منظور الكفاءة والفعالية	24
05	مجالات الاداء	26
06	أبعاد الاداء البيئي	28
07	الأداء الشامل	30
08	بطاقة الأداء المتوازن	37
09	ترابط أبعاد بطاقة الأداء المتوازن	38
10	فلسفة بطاقة الأداء المتوازن	39
11	بطاقة الأداء المتوازن المستدامة	40
12	TBLالإطار المفاهيمي لـ	41
13	الهيكل التنظيمي لمنظمة الـ ISO	43
14	أهم المواصفات الصادرة عن المنظمة العالمية للتقييس ISO	44
15	كرونولوجيا إصدار المواصفة ISO14001	47
16	تطور عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة الـ ISO14001	49
17	ترتيب الدول العربية حسب عدد شهادة الـ ISO14001 لـ 2017 و 2018	50
18	ترتيب دول العالم حسب عدد شهادة الـ ISO14001 لـ 2017 و 2018	51
19	إسقاط نموذج ديمينغ بمتطلبات ISO 14001:2015	56
20	الطريقة الفعالة لـ PDCA	57
21	مصادر الميزة التنافسية	62
22	مساهمة المواصفة ISO14001 في خلق الميزة التنافسية	65
23	مساهمة المواصفة ISO14001 في خلق الميزة التنافسية الخضراء	66
24	مساهمة المواصفة ISO14001 في خلق الميزة التنافسية المستدامة	67
25	مخرجات نظام الإدارة البيئية ISO14001	71
26	مستويات تأثر المواصفة ISO14001 على الأداء البيئي	72
27	الإنتاج الأنظف حسب الأمم المتحدة	77
28	أثر المواصفة ISO 14001 على الإنتاج الأنظف	80
29	تكامل استراتيجية الإنتاج الانظف	81
30	أثر المواصفة ISO14001 على الإنتاج الأنظف	87
31	مساهمة المواصفة ISO14001 في جودة الحياة	95
32	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	127
33	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	127
34	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة المؤهل العلمي	128
35	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة سنوات الخبرة	128

مقـدمـة

مقدمة:

تساهم منظمات الأعمال بشكل كبير في دفع عجلة التنمية وتحقيق جودة الحياة من خلال خلقها للثروة وتحقيقها للقيمة المضافة وتوفيرها لمناصب الشغل، وقد ساعدها في ذلك التقدم العلمي والتقني ومكنها من تلبية الطلب المتزايد على المنتجات. لكن صاحب ذلك أزمات إيكولوجية خطيرة باتت تهدد الكوكب قاطبة، والتي تجلت في ظواهر مختلفة كالاحتباس الحراري، انزلاق التربة والأمطار الحمضية بالإضافة إلى انتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة. نتيجة الاستنزاف الحاد للموارد الطبيعية ومخلفات عمليات التصنيع سواء الغازية منها أو السائلة والصلبة. وهو ما زاد من القلق العالمي اتجاه البيئة ودفع نحو إعادة النظر في صلاحية النموذج الاقتصادي السائد.

تعالت الاصوات على إثر ذلك وشهد المجتمع الدولي محطات مهمة ومبادرات عديدة تمثلت أساسا في عقد قمم ومؤتمرات وإبرام اتفاقيات إقليمية ودولية بهدف إيجاد الحلول المناسبة والتوفيق بين الأهداف التنموية وحماية البيئة الطبيعية. حلولا تساعد البشر على تحسين ظروف حياتهم دون التقليل من معنى الحياة نفسها. وهو ما يعبر عنه بـ **التنمية المستدامة**. ومن جملة المساهمات المقدمة تلك التي بادرت بها المنظمة العالمية للتقييس ISO بطلب من الأمم المتحدة حيث باشرت بإعداد مسودة المواصفة البيئية ISO14001 والتي كان أول إصدار لها سنة1996.والتي بالرغم من عدم إلزاميتها إلا أنها تساعد المنظمات على تحسين أدائها ليس البيئي وحسب بل والاقتصادي والاجتماعي وهو ما يعبر عنه بالأداء الكلي أو الشامل.

في ظل هذه التطورات وبحكم موقع منظمات الأعمال ودورها في المجتمعات وعلاقتها التفاعلية مع محيطها وجدت نفسها مجبرة على فهم التحولات ومسايرة المستجدات خاصة مع صرامة التشريعات والقوانين الإيكولوجية وانتشار الوعي البيئي لدى المستهلكين والدور الكبير للمنظمات غير الحكومية والجمعيات الصديقة للبيئة، وذلك من خلال دمجها للأبعاد البيئية ضمن استراتيجياتها بهدف الاستجابة لتطلعات أصحاب المصلحة وضمان مكانتها السوقية عن طريق خلق ميزة تنافسية مستدامة.

من خلال ما سبق يبدو جليا أهمية تبني المنظمات لأنماط إدارة بيئية فعالة خاصة تلك الموافقة للمواصفة البيئية الدولية ISO14001 والتي ثبت نجاحها عالميا بسبب طبيعة متطلباتها ومرونتها بدليل عدد النسخ الصادرة لحد الساعة وتزايد عدد المؤسسات الحاصلة عليها.

لقد أدركت كثير من المنظمات في مختلف دول العالم خاصة في الدول المتقدمة أهمية تطوير أدائها الكلي أو الشامل ليتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة وقد ساعدها في ذلك حيازتها على شهادة ISO14001 والتبني الفعلي لأبعادها، وهو ما انعكس إيجابا على صورتها وسمعتها في المجتمع وأكسبها ميزة تنافسية مكنتها من البقاء والاستمرار.

في حين لا يزال الاهتمام بالمواصفة العالمية ISO14001 من قبل منظمات الأعمال في الدول النامية ومنها الجزائر ضعيفا جدا لعدة أسباب أهمها نقص الثقافة البيئية لدى رجال الأعمال والاعتقاد السائد لدى الكثير منهم والذي مفاده تضارب البعدين الاقتصادي والإيكولوجي، بمعنى أن الاهتمام بالبيئة والحصول على شهادة ISO14001 ما هو إلا تحمَل المؤسسة لأعباء مالية إضافية. من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر المواصفة ISO14001 على الأداء الكلي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

تتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

- ما هي أبعاد الأداء الكلي للمؤسسات الاقتصادية؟
- ما هي مؤشرات قياس الأداء الكلي للمؤسسات الاقتصادية؟
- كيف تساهم المواصفة ISO14001 في تحقيق الأداء الاقتصادي، البيئي والاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

للإجابة على الإشكالية نقترح الفرضيات التالية:

1. تطبيق متطلبات شهادة ISO 14001 يساهم في تحقيق أبعاد الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
2. الحصول على شهادة ISO 14001 عامل رئيسي لتحسين أبعاد الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

دوافع اختيار الموضوع: أسباب عديدة دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها:

- اهتمام شخصي بموضوع الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- الاقتراب أكثر من المؤسسة الجزائرية والتعرف على طبيعة ممارساتها البيئية بهدف تحديد السلبيات والصعوبات ومحاولة تقديم الحلول المناسبة.
- إثراء المكتبة بمرجع جديد حول نظام الإدارة البيئية ISO14001.
- الحاجة إلى مثل هذه البحوث خاصة باللغة العربية.

أهمية الدراسة: جاء اختيار هذا الموضوع بناء على ما يلي:

- الاتجاهات الحديثة سواء على مستوى الدول والحكومات او على مستوى المؤسسات للعمل في سياق التنمية المستدامة وتحقيقا لأبعادها المختلفة.
- زيادة ونشر الوعي البيئي خاصة فيما يتعلق بالمواصفة البيئية العالمية ISO14001 وضرورة سعي المؤسسات الجزائرية للحصول عليها تحسينا لأدائها الاقتصادي البيئي والاجتماعي.
- توضيح العوائد من دمج الاعتبارات البيئية والحصول على شهادة ISO14001 من أجل تحفيز المؤسسات الجزائرية لتحقيق ذلك.
- يبين البحث أن المواصفة ISO14001 هي أسلوب إداري بيئي فعال وناجح وليس تحملا لتكاليف مالية إضافية.
- يساهم البحث في غرس ثقافة بيئية ونشر للوعي البيئي بالنسبة لمنظمات الاعمال. وهو ما يجعل منها منظمات مواطنة وسط المجتمع الذي تنشط فيه.

أهداف الدراسة: من خلال بحثنا هذا نسعى للوصول إلى الأهداف التالية:

- الاحاطة بمفهوم الأداء الكلي أو الشامل خصوصا وأنه من المفاهيم الإدارية التي تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة خاصة باللغة العربية.
- التعريف بمتطلبات المواصفة البيئية ISO14001 وأهم المبادئ القائمة عليها خاصة الإصدار الأخير منها ISO14001:2015.
- التعرف عن قرب على دور وأهمية نظام الإدارة البيئية ISO14001 بالنسبة للمؤسسات.
- إعلام رجال الأعمال وأصحاب المشاريع خاصة الناشئة منها بأهمية الحيازة على المواصفةISO14001 في المحافظة على البيئة.
- تعزيز الثقافة البيئية ومساعدة قطاع الاعمال في الجزائر إلى تبني أنظمة الإدارة البيئية خاصة المواصفة لـISO14001 وذلك من خلال النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة.

المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

استخدمنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والذي يحاول وصف وتحليل أثر المواصفة ISO14001 على الأداء الكلي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. حيث قمنا بجمع معلومات حول موضوع الدراسة وتحليلها تحليلا دقيقا للخروج بنتائج عن الإشكالية العلمية المدروسة في الجانب النظري، واعتمدنا الدراسة الميدانية في الفصل التطبيقي، حيث قمنا بإسقاط المفاهيم النظرية على الواقع، حالة المؤسسات محل الدراسة، وتحليل النتائج باستخدام نظام SPSS20، خلال فترة التربص ممتدة من 2018/10/09 إلى غاية 2022/10/03.

الدراسات السابقة:

دعماً للموضوع تم التطرق إلى بعض الدراسات السابقة التي تعالج وتقارب موضوع أطروحاتنا والترتيب المعتمد حسب التسلسل الزمني.

1. دراسة عز الدين دعاس (2011) بعنوان: **"آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية"** بين من خلالها دوافع تبني المؤسسات لنظام الإدارة البيئية وفق المواصفة ISO14001 وقد أثبتت دراسته الميدانية الأثار الإيجابية لتطبيق متطلبات المواصفة البيئية من خلال النتائج الاقتصادية والبيئية وحتى الاجتماعية المحققة من طرف المؤسسة محل الدراسة.
2. دراسة Ahmed Turki (2014) بعنوان: «la **relation entre la certification ISO14001 et la performance environmental-étude de cas sur quatre enterprises tunisiennes**» تمحورت الدراسة حول التأكد من أثر المواصفة البيئية ISO14001 على الأداء البيئي للمؤسسات وذلك ضمن السياق التونسي، كما اقترح الباحث نموذج قياس ذلك التأثير وقد خلص إلى دور المواصفة البيئية في تقليل الضغوطات الإيكولوجية الممارسة على المؤسسات الحاصلة على شهادة ISO14001.
3. دراسة مقدم وهيبة (2014) بعنوان: **"تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية"** هدفت الدراسة إلى إبراز واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في عينة من مؤسسات الغرب الجزائري حيث قدمت تأصيلا نظريا مهما لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، كما أظهرت الدراسة في جانبها التطبيقي غياب رؤية واضحة تخص المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات محل الدراسة.
4. دراسة Christian Valery TAYO TENE (2015) بعنوان: **«Impacts D'iso14001 SUR La Performance Organisationnelle: Une Revue Systématique De La Littérature»**
5. تعرضت الدراسة بالتحليل لأهم ما جاء في 71 مقالا مختارة من بين 159 مقال أنجزت ما بين 1996 و2013، حيث بينت من خلالها أثر المواصفة ISO14001 على النتائج المالية للمنظمات وعلى مواردها البشرية بالإضافة لسمعتها وصورتها وكذا أدائها البيئي وذلك بذكر عدد ونسب المقالات الخاصة بكل بعد أو مجالات تأثير المواصفة ISO14001.

6. دراسة عبد الكريم لحيح (2017) بعنوان: **"دور نظام الإدارة البيئية ISO14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية"** أبرز الباحث مستوى تطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO14001 والمتمثلة أساسا في السياسة البيئية، التخطيط البيئي، التنفيذ والتشغيل، الفحص والتصحيح وأخيرا المراجعة الإدارية وأثر كل ذلك على السلوك البيئي للمؤسسات، ليخلص في النهاية إلى الأثر الإيجابي الواضح للمواصفة ISO14001 على توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.
7. دراسة Nicolas Riedinger et Ciline Thevenot (2005) تحت عنوان **"هل المواصفة ISO14001 فعالة"** حيث حاولا الباحثان دراسة أثر المواصفة البيئية ISO14001 على مختلف التأثيرات والضغوطات المحتملة لأنشطة المؤسسات الاقتصادية على البيئة وقد توصلا إلى نتيجة مهمة مفادها أن المؤسسات الاقتصادية الحاصلة على شهادة ISO14001 تمكنت من التقليل من ضغوطها على البيئة

أهم ما يميز هذا البحث عن باقي الدراسات:

- التأصيل النظري لمفهوم الأداء الكلي والمفاهيم ذات العلاقة خاصة التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.
- تناول البحث نظام الإدارة البيئية والموافق لآخر إصدار للمواصفة ISO14001:2015.
- تفصيل البحث في أثر المواصفة محل الدراسة على الأداء الاجتماعي والتمييز بينه وبين الأداء المجتمعي.
- تطرق البحث إلى مستويات التأثير للمواصفة البيئية ISO14001 على الأداء الاقتصادي والبيئي وهو ما تفتقر إليه الدراسات السابقة.
- شمل البحث على نقط قوة الإصدار الأخير للمواصفة البيئية ISO14001:2015. وأهم متطلباتها.

<u>تقسيمات الدراسة</u> :

لمعالجة هذا الموضوع والإحاطة بجوانبه، قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: التأصيل النظري للأداء الشامل والمواصفة العالمية2015: ISO 14001، ويتضمن شرح مفهوم ومسار التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية في المبحث الأول وأبعاد الأداء الشامل وطرق قياسه في المبحث الثاني اما في المبحث الثالث تناولنا المواصفة العالمية .ISO 14001 :2015.

الفصل الثاني: أثر المواصفةISO14001 على الأداء الشامل حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى أثر المواصفة ISO 14001 على الأداء الاقتصادي، أما في المبحث الثاني فتناول أثر المواصفة ISO 14001 على الأداء البيئي، وفي المبحث الأخير تطرقنا إلى أثر المواصفة ISO 14001 على الأداء الاجتماعي.

الفصل الثالث: دراسة حالة لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لسنة 2018-2022 حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الجهود الوطنية في مخال حماية البيئة وفي المبحث الثاني

تناولنا تقديم مختصر للمؤسسات المدروسة أما المبحث الثالث خصص للإطار المنهجي لدراسة الحالة وعرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

حدود ومتغيرات الدراسة:

1. **حدود الدراسة:**

☑ الحدود المكانية: خمس مؤسسات اقتصادية جزائرية.

☑ الحدود الزمنية: كانت فترة التربص ممتدة من 2018/10/09 إلى غاية 2022/10/03.

2. **متغيرات الدراسة:**

☑ **المتغير المستقل :المواصفة** العالمية2015: ISO 14001 ؛

☑ **المتغير التابع :الأداء** الشامل.

صعوبات الدراسة:

- مصادفة فترة البحث لجائحة كورونا والإجراءات الوقائية المصاحبة لها.
- حساسية موضوع البيئة بالنسبة للمؤسسات الجزائرية والتحفظ على تقديم المعلومات.
- قلة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحائزة على شهادة ISO14001.

الفصل الأول

التأصيل النظري للأداء الشامل والمواصفة العالمية

ISO 14001 :2015

تمهيد:

كان القرن العشرين حافلا بالنجاح للبشرية (World Watch Institute ,1984)، واستطاع النظام الإقتصادي العالمي تحقيق مستوى تصنيغ عالي وتطور تكنولوجي مذهل أدى إلى زيادة الدخل القومي للدول وللأفراد على حد سواء، ما مكن من تحسين المستوى المعيشي وتقليص نسبة كل من الفقر والبطالة. لكن صاحب ذلك انتهاكات خطيرة على البيئة تمثلت أساسا في الإستنزاف الحاد للموارد الطبيعية وانتشار مختلف التلوثات (الغازات الدفيئة، الأمطار الحمضية، انجراف التربة ...)، وهو ماجعل نجاعة النموذج الإقتصادي السائد على المحك، الأمر الذي أدى بالمجتمع الدولي إلى التفكير الجدي والبحث عن البديل الذي يسمح بتحقيق الرفاه الإقتصادي ويحسن من المستوى الإجتماعي مع محافظته على البيئة. وتتويجا لتلك الجهود الدولية ظهر مفهوم التنمية المستدامة. وبالتالي أصبح على منظمات الأعمال تطوير أدائها الكلي من أجل الوفاء بالتزامات مسؤولياتها الاجتماعية، مستعينة في ذلك fأدوات تسييرية حديثة والتي من أهمها نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة العالمية ISO14001.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم ومسار التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية في المبحث الأول وأبعاد الأداء الشامل وطرق قياسه في المبحث الثاني اما في المبحث الثالث سنتناول المواصفة العالمية .ISO 14001 :2015.

المبحث الأول: مفهوم ومسار التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية

لقد صاحب الاهتمام بالبيئة ظهور مصطلحات ومفاهيم حديثة مثل التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية التي أصبح معها دمج منظمة الاعمال للابعاد الاقتصادية، البيئية والاجتماعية في نظام واحد ضرورة ملحة، وقد يساعدها في ذلك حيازتها على شهادة الـ ISO14001 البيئية والتي أثبتت فعالياتها عالميا وفي زمن قياسي.

المطلب الأول: التنمية المستدامة وسياق ظهورها

1. **المحطات التاريخية لظهور التنمية المستدامة:** بداية يمكن ذكر أهم المبادرات والمحطات التي مهُدت لظهور مفهوم التنمية المستدامة في شكل السياق التاريخي له، والتي جاءت كما يلي: في سنة 1968 كانت نشأة نادي روما الذي نشر أول تقرير له سنة 1972 تنبأ من خلاله عن المشاكل البيئية للقرن 21 خاصة استنزاف الموارد الطبيعية ،حيث ارتكزت رسالة التقرير على فكرة محدودية الموارد ،وأنه إذا استمر تزايد معدلات الإستهلاك الحالية ،فإنها لن تفي باحتياجات المستقبل[1].أما في سنة 1982 انعقد مؤتمر نيروبي تحت إشراف الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتنمية أتبعته نفس الهيئة بنشر تقرير مفصل عن وضعية البيئة ومما أشار إليه نسبة الغازات الدفيئة في الهواء والتي بلغت 990 مليون طن من أوكسيد الكبريت،68 مليون طن من أوكسيد النيتروجين و 57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة[2].حيث كان بروز مفهوم "التنمية المستدامة" رسميا بتاريخ 28اكتوبر 1987 من خلال تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة برئاسة وزيرة البيئة النرويجية غروهارلم برونتلاند Gro Harlem Brundtlandوالذي سمي باسمها المعروف بـ " مستقبلنا المشترك"[3] والذي كان مسبوقا بعدة محطات ومؤتمرات عالمية ساعدت على بلورة التنمية المستدامة ومناقشة قضاياها وهو ما يلخصه الجدول رقم 01 .

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي. **التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا.** ط 1. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. 2009.ص 11

[2] لطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والإجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجيستيرنجامعة ورقلة، الجزائر،2007 ص 26-27)

[3] **اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والداب نسلسلة عالم المعرفة، عدد1989ن142م، ص 83

الجدول رقم (01): المحطات التاريخية لظهور التنمية المستدامة

السنة	الحدث	الموضوع
1968	انعقاد مؤتمر روما club de rom	ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد النمو في الدول المتقدمة.
1972	-نشر أول تقرير لنادي روما -مؤتمر ستوكهولم -إنشاء اللجنة العالمية للامم المتحدة للبيئة	توقع أخطار القرن 21 (حتى سنة 2100) التطرق للبيئة والمشاكل التي تهددها متابعة سيرورة البرامج البيئية
1980	تقرير الغتحاد الدولي للحفاظ على البيئة	تحديد الاستراتيجية الدولية للبقاء
1982	-مؤتمر نيروبي -إقرار الميثاق العالمي للطبيعة	التطرق إلى المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية توجيه وتقويم النشاطات المؤثرة على الطبيعة
1987	تقرير بروتلاند "	"مستقبلنا المشترك" المتضمن لمفهوم التنمية المستدامة
1989	اتفاقية بازل	ضبط وخفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة التخلص منها
1992	قمة الارض (ريو دي جانيرو)	تحديد جدول أعمال (أجندة) القرن 21
1997	بروتوكول كيوتو	الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة
2002	مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة (ريو +10) (جوهنسبورغ)	ضرورة تغيير انماط الإنتاج والإستهلاك والحفاظ على التنوع البيولوجي
2007	مؤتمر بالي (أندونيسيا)	مناقشة التغير المناخي
2009	قمة كوبنهاكن	مناقشة الإحتباس الحراري
2010	مؤتمر كانكون (المكسيك)	التغير المناخي

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مجموعة من المراجع

2. **تعريف التنمية المستدامة:** ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت على انها "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم."[1] .أعطيت للمفهوم بعدها عدة تعاريف لكنها اشتركت كلها في أنها مشتقة من التعريف الأصلي للأمم المتحدة ونذكر منها مايلي:

- **تعريف ويليم هاوس** مدير حماية البيئة الأمريكية الذي يرى بأنها "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق ان التنمية الإقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة" [2] .وبالتالي هي " الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل مابين البيئة والإقتصاد"[3].

[1] Urch, D. Building ; »**Sustainable Communties » :An opportunity and vision for afuture that works**,EcolQ Web site,1991.p.2

[2] محمد عبد الكريم، محمد عزت محمد ابراهيم غزلان، **اقتصاديات الموارد البيئية**،دار المعرفة الجامعية نمصر 2000،ص 295.

[3] أنمار جودت عبد النور . **الادارة البيئية**. الأردن، دار امجد للنشر والتوزيع.ط1، 2015، ص 85

- **أما Edwerd barbier فيرى** بأنها: "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الإضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي"[1]
- كما عرفت بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرات الاجيال القادمة في تلبية احتياجاتها. او هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل. أو هي التنمية القابلة للاستمرار وهي عملية التفاعل بين ثلاث انظمة (نظام حيوي-نظام اقتصادي-نظام اجتماعي)[2].

التنمية المستدامة تتميز بما يلي:

- تنمية طويلة المدى إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها، بإهتمامها بمصير ومستقبل الأجيال القادمة.
- بالمساواة ومراعاة حقوق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية.
- أنها عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية من جهة، والتنمية البيئية من جهة أخرى.

أما المشرع الجزائري فقد أشار إلى التنمية المستدامة في المادة الرابعة من القانون 03-20 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة كما يلي:"التنمية المستدامة تعني التوفيق بين التنمية الإجتماعية والإقتصادية قابلة لإستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال والأجيال المستقبلية".[3]

والجدول رقم (02) يلخص تطور مفهوم التنمية المستدامة ومحتواها منذ الحرب العامية الثانية

---

[4] عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008، جامعة سطيف، ص 4.

[2] عدلي علي أبو طاحون، **إدارة الموارد البشرية والطبيعية**، الإسكندرية، المكتب العربي الحديثن2003، ص 150-151

[3] الجريدة الرسمية، العدد 43، المؤرخة 20-07-2003

المرحلة	01	02	المرحلة	04
مفهمو التنمية	التنمية تساوي النمو الإقتصادي	التنمية تساوي النمو الإقتصادي زائد التوزيع العادل	التنمية الشاملة تساوي الإهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية بنفس المستوى	التنمية الشاملة تساوي الإهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية بنفس المستوى
الفترة الزمنية	من نهاية الحرب العالمية الثانية لأى منتصف الستينات	من منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات	منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات	النصف الثاني من القرن العشرين إلى وقتنا الحالي
إهتمامت التنمية	إهتمام كبير ورئيسي بالجوانب الإقتصادي – إهتمام ضعيف بالجوانب الإجتماعية –إهمال الجوانب البيئية	إهتمام كبير بالجانب الإقتصادي-إهتمام متوسط بالجوانب الإجتماعية – إهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	إهتمام كبير بالجانب الإقتصادي- إهتمام كبير بالجانب االإجتماعي- إهتمام متوسط بالجانب البيئي	إهتمام كبير بالجانب الإقتصادي- إهتمام كبيربالجانباالإجتماعي - إهتمام كبير بالجانب البيئي -إهتمام كبير بالجانب الروحي والثقافي
أسلوب المعالجة	معالجة مستقلة للجوانب عن بعضها البعض(إفتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب)	معالجة مستقلة للجوانب عن بعضها البعض(إفتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب)	معالجة مستقلة للجوانب عن بعضها البعض(إفتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب)	معالجة مشتركة للجوانب عن بعضها البعض(إفتراض وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب)
المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل الإنسان)	الإنسان هدف التنمية الإنسان وسيلة التنمية	الإنسان هدف التنمية الإنسان وسيلة التنمية الإنسان صانع التنمية	الإنسان هدف التنمية الإنسان وسيلة التنمية الإنسان صانع التنمية

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، دار الصفاء، عمان، الأردن،2006، ص 3

3. **أبعاد التنمية المستدامة:** للتنمية المستدامة أبعادا ثلاثة، الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي. فهي تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط، التنظيم والترشيد للموارد. إن أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام مابين الإقتصاد،البيئة والمجتمع[1].

- **البعد الإقتصادي:** تعني الإستدامة الإستمرارية وتعظيم الرفاه الإقتصادي لأطول فترة ممكنة، من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية (الطعام، المسكن، الصحة، التعليم...).
- **البعد البيئي:** ضرورة التركيز على مراعاة الحدود البيئية وإيجاد الحلول المستمرة لكل من الإستهلاك، النمو السكاني، التلوث وأنماط الإنتاج واستنزاف الموارد.

[1] بانز محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع**: **مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 189

- **البعد الإجتماعي:** يشكل الإنسان جوهر التنمية المستدامة وهدفها النهائي. وعليه يجب الإهتمام بالعدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الإجتماعية وضمان العيش الكريم.

الجدول (03): الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

البعد الإقتصادي	البعد الإجتماعي	البعد البيئي
-النمو الإقتصادي	-المساواة في التوزيع	-النظم الإيكولوجية
-كفاءة رأس المال	-الحراك الإجتماعي	-الطاقة
-إشباع الحاجات الأساسية	-المشاركة	-التنوع البيولوجي
-العدالة الإجتماعية	-التنويع الثقافي	-القدرة على التكيف
	-إستدامة المؤسسات	

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الإقتصادية السائدة، مجلة دراساتنجامعة الأردن نعمان، مجلد 35، عدد 1نجانفي 2008نص 177

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility:

لقد حظي موضوع تأثير الشركات على المجتمعات باهتمام متزايد، فمنذ الكتابات الأولى الخاصة به تجلت صعوبات جمة في ضبط قواعد لتنظيم أنشطة الأعمال التجارية بنوع من الممارسات الأخلاقية من جهة وتسهيل ممارستها من جهة أخرى، وهو ما نوقش وبحث تحت مسمى المسؤولية الإجتماعية.

1. نشأة وتعريف المسؤولية الإجتماعية:

نشأة المسؤولية الاجتماعية: تاريخيا المسؤولية الإجتماعية كانت حاضرة في الحضارات القديمة كالمصرية،اليونانية والرومانية بدليل الروسومات والآثار التي تبين المساعدات التي كانت تقدم وقتها للفقراء خلال حفلات الأسر المالكة ،كما نجدها في مختلف الديانات والكتب السماوية.لكن تطورها وبلورتها بالمفهوم الحديث وهو المقصود في بحثنا هذا كانت بدايته مع الثورة الصناعية حيث ازدادت حدة التصنيع الذي صاحبه استغلال العمال على مستوى الورشات وسادت حينها أفكار آدم سميث Adam Smith(مبدأ اليد الخفية invisible Hand) حيث أكد أن المصلحة الخاصة والسعي الدائم لتحقيقها هي المحرك للنشاط الإقتصادي.

تلي ذلك إسهامات المدارس الكلاسيكسة والعلاقات الإنسانية، وجرى البحث عن التوازن الهادف بين الأبعاد المادية للأولى والأبعاد الإنسانية للثانية وهو ما مثل نقلة نوعية في تطور مفهوم المسؤولية الإجتماعية. من خلال الإهتمام بالمستفيد الاول والأقرب للمالكين وهم العاملين. كما برزت الأفكار

الإشتركية المطالبة بتحسين ظروف العمال، التقاعد، الضمان الإجتماعي والإستقرار الوظيفي والتي اعتبرت بمثابة تحد لمنظمات الأعمال بضرورة تحمل مسؤولياتها اتجاه أطراف أخرى غير المالكين.

بعد الحرب العالمية الثانية وبإنشاء هيئة الأمم المتحدة ظهر ميثاق حقوق الإنسان ليتوسع بذلك مفهوم المسؤولية الإجتماعية بأخذ حاجيات المجتمع بعين الإعتبار وجعل ذلك معيارا لنجاح المنظمات.وهو ماجعل مسيرة تطور مفهوم المسؤولية الإجتماعية للمنظمات تمتاز بأنها كانت متسارعة وحافلة سواء من خلال الكتابات الأكاديمية والتي منها كتاب "المسؤولية الإجتماعية لرجال الأعمال" لـ Howard R.Bowen ومساهمات keith Davis المتمثلة في فكرة القانون الحديدي للمسؤولية الإجتماعية بتذكير منظمات الأعمال أن عليها الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية طوعا أو من خلال فرضها بقوة القانون[1]. أو جهود وإسهامات المنظمات والهيآت الدولية، ما شجع منظمات الأعمال أكثر على تبني القيم الإجتماعية واعتمادها ضمن سياساتها وممارساتها.ويمكن إيراد نشأة وتطور مفهموم المسؤولية الإجتماعية من خلال المراحل الثلاثة التالية[2]:

- **مرحلة إدارة تعظيم الارباح 1800-1920:** في هذه المرحلة كانت المسؤولية الاساسية للأعمال هي تعظيم الأرباح والتوجه نحو المصلحة الذاتية الصرفة، واعتبار النقود والثروة أكثر أهمية، ورفع شعار (ماهو جيد لي جيد لبلد).

- **مرحلة إدارة الوصاية من أواخر العشرينات حتى بداية الستينات:** خلال هذه الفترة كانت مسؤولية الاعمال الأساسية هي تحقيق الربح الملائم الذي يحقق المصلحة الذاتية ومصالح الاطراف الأخرى مثل المساهمين والعاملين، فكان اعتبار النقود والثروة مهمين ولكن أيضا الأفراد مهمين، وكان الشعار (ماهو جيد للشركات جيد للبلد).

- **مرحلة إدارة نوعية الحياة من أواخر الستينات حتى الوقت الحاضر:** خلال هذه الفترة تقوم المسؤولية الأساسية للأعمال على أن الربح ضروري ولكن الأفراد اهم من النقودنوهذا يحقق المصلحة الخاصة للشركة ومصالح المساهمين والمجتمع ككل ورفع شعار (ماهو جيد للمجتمع جيد للبلد).

تعريف المسؤولية الإجتماعية: لا يوجد تعريف واحد للمسؤولية الإجتماعية متفق عليه، ففي مقال له سنة 1953أحصى Carrol حوالي 37 تعريفا لها والتي سنحاول تقديم بعضا منها سواء الأكاديمية منها او تلك الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية.

عرفها Milton Friedman :" المسؤولية الإجتماعية تتحقق من خلال سداد الاجور للعاملين مقابل العمل الذي يقدمونه ،وتقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من اموال،وسداد الضرائب للحكومات التي تقوم بتوفير الخدمات العامة للموظفين،واحترام سيادة القانون عن طريق احترام

[1] Emmanuel DOLLET.**la responsabilité sociale des entreprises sous l'angle de leurs partenariats avec les ONG** ; mémoire de fin d'études ; université de Paris 1-Sorbone.UFR de science politique ; DESS développement et coopératio Internationale ; Novembre ;2002 ; p-p: 24.25

[2] مقدم وهيبة، **تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الإجتماعية**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران الجزائر،2013-2014، ص 69،70

العقود المبرمة"[1].أما Stiner and Minal :" المسؤولية الإجتماعية لمنظمات هي إحدى أنشطة المنظمة والتي من خلالها تتحمل عبء الإسهام في خدمة العاملين بها داخليا والمساهمة في معالجة المشكلات التي تواجه المجتمع خارجيا"[2].في حين يرى Homles بأنها :" التزام من طرف منظمات الاعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الانشطة،مثل محاربة الفقر ،تحسين الخدمة الصحية ،مكافحة التلوث ،خلق فرص عمل وحل مشكل السكن والمواصلات وغيرها"[3].أما :Drueker فيؤكد أنها" التزام منظمات الاعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه"[4].

أما الهيئات والمنظمات الدولية فنذكر تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة: " الإلتزام المستمر من قبل مؤسسات الاعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والعمل على تحسين الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل"[5]. وتعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): «المسؤولية الإجتماعية تشكل إجراءات تدمج بموجبها منظمات الأعمال الشواغل الإجتماعية في سياساتها وعملياتها المتصلة بأعمالها التجارية و يشمل ذلك الشواغل البيئية، الإقتصادية والإجتماعية حيث يشكل الإمتثال للقانون الحد الأدنى من الإلتزام بالمعايير التي يتعين على منظمات الاعمال مراعاتها"[6].

أبعاد المسؤولية الإجتماعية carroll ;1991: تعتبر مساهمات carroll فيما يخص مستويات وأبعاد المسؤولية الإجتماعية الأكثر قبولا ، حيث حددها بأربعة هي كالتالي[7] :

- **البعد الإقتصادي:** يقتضي هذا البعد أن تنتج المنظمة السلع أو الخدمات بجودة عالية مقابل الإستخدام الرشيد للموارد، بمعنى ممارسة أنشطتها بأكثر كفاءة وفعالية.
- **البعد القانوني:** يقتضي هذا البعد إلتزام منظمات الأعمال طواعية بجملة من القوانين والتشريعات المنظمة لمختلف مجالات المجتمع سواء ما تعلق بالبيئة، المستهلك، الأطفال، ظروف العمل والمنافسة النزيهة.
- **البعد الأخلاقي**: يقتضي هذا البعد إلتزام المنظمة بعمل ماهو صحيح، عادل ونزيه بالنسبة لقراراتها ومختلف أنشطتها

---

[1] محمد فلاق، **المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الاعمال**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2016، ص 43

[2] محمد فلاق، مرجع سبق ذكره، ص 43

[3] طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الاعمال وشفافية نظام المعلومات** (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الاردنية)، مجلة وقائع المنظمة العربية للتنمية ال إداريةن2002نص 216

[4] نعمة عباس الخفاجي وطاهر محسن الغالبي، **قراءات في الفكر الإداري المعاصر**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردنن،2008، ص 289

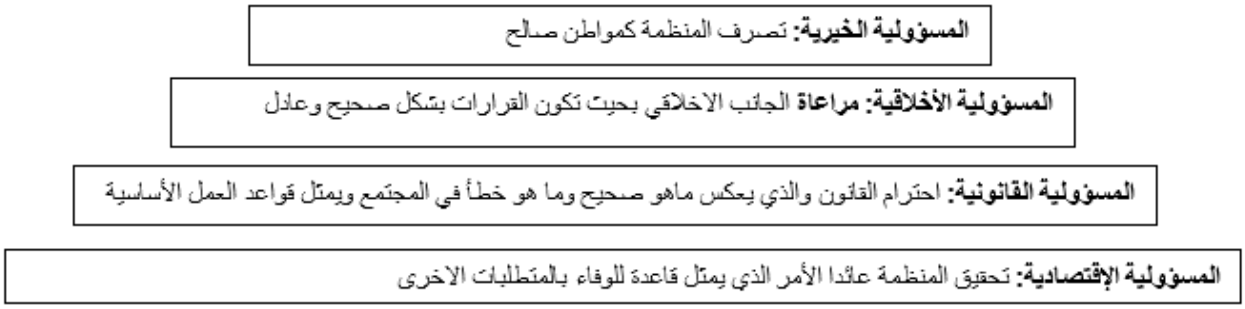
[5] صالح الحموري، رولا المعايطة، **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (من الألف إلى الياء)**، ط1، عمان، الأردن، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع،2015، ص 17.

[6] مؤتمر الأمم المنتحدة للتجارة والتنمية ، **كشف البيانات المتعلقة بتاثير الشركات على المجتمع(الإتجاهات والقضايا الراهنة)**،منشورات الامم المتحدة ،رقم الوثيقة:UNCTAD/ITE/TEP/2003/7، 2003،ص 5

[7] خيرة داود، **قراءة في أدبيات المسؤولية الإجتماعية للمنظمات**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 12، العدد 2، ص 404-419

- **البعد الخير:** يندرج تحت هذا البعد جميع الأعمال والممارسات الخيرية التي تقوم بها منظمة الأعمال لصالح المجتمع والتي لاتهدف للربح مثل التبرعات، الهبات والمساعدات.

الشكل رقم (01): هرم المسؤولية الإجتماعية لـ (Carro)



المصدر: د.محمد فلاق ،**المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الاعمال**،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان الأردن،2016،ص55

كما يمكن تقديم عناصر أبعاد المسؤولية الإجتماعية كالتالي:

الجدول رقم (04): عناصر أبعاد المسؤولية الإجتماعية

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الإقتصادي	المنافسة العادلة	-منع الإحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين -إحترام قواعد المنافسة
	التكنولوجيا	-إستفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي -معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة
القانوني	قوانين حماية المستهلك	-حماية المستهلك -حماية الاطفال
	حماية البيئة	-منع التلوث بشتى أنواعه -صيانة الموارد -التخلص من المنتجات بعد استهلاكها
	السلامة والعدالة	-التقليل من إصابات العمل -تحسن ظروف العمل التقاعد وخطط الضمان الاجتماعي -منع التمييز المهاجرون والتشغيل الغير قانوني -توظيف ذوي الإحتياجات الخاصة
الإجتماعي	المعايير الأخلاقية والقيم الإجتماعية	-مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف -مراعاة حقوق الإنسان -احترام العادات ةالتقاليد -مراعاة الجوانب الأخلاقية في الإستهلاك
	نوعية الحياة	-نوعية المنتجات والخدمات -المساهمة في تقديم الحاجات الأساسية للمجتمع

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الإجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان،2005، ص 82

2. **أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الإجتماعية :** بهدف تحديد مفهوم المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الاعمال وعلاقتها بالمجتمع وضع المفكرون والباحثون عدة نظريات ،فنجد مثلا أعمال كل من Garrga & Mele واللذان قسما نظريات المسؤولية الإجتماعية إلى أربعة [1]:

- **نظريات أخلاقية** : تشمل نظرية أصحاب المصلحة ،الحقوق المتفق عليها عالميا والتنمية المستدامة.
- **نظريات وسيلية :** تشمل استراتيجيات صنع الثروة،تعظيم قيم أصحاب المصلحة والميزة التنافسية.
- **نظريات تكاملية** : تشمل دمج المتطلبات الإجتماعية بالنشاطات الإقتصادية ،كالأداء الإجتماعي للمنظمات وإدارة أصحاب المصلحة.
- **نظريات سياسية :** ترتبط بالقوة الإجتماعية للمنظمات ومسؤولياتها للعب دورا إيجابيا كاشركة المواطنة.

أما أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الإجتماعية فهي:

- **نظرية المساهم (النظرية النيوكلاسيكية) le modèle shareholder:** أساس المسؤولية الإجتماعية حسب هذه النظرية هو تحسين العائد او البعد المادي .فالوظيفة الوحيدة لمنظمة الاعمال هي استخدام مواردها والمساهمة في الأنشطة الرامية إلى زيادة الأرباح،يتأسس هذا الموقف على فكرة أن تعظيم الثروة يعني تحقيق الرفاه العام.وهو ما يؤكده رائد هذه النظرية Milton Friedman حيث يرى أن لمنظمة الاعمال مسؤولية إجتماعية وحيدة تتمثل في توظيف الموارد في الأنشطة التي من شأنها زيادة الأرباح بشرط احترام قواعد اللعبة والمنافسة الحرة .والإبتعاد عن الغش والتدليس.كما أنه "ينتقد بشدة الإتجاهات الجديدة الداعية إلى دمج المسؤولية الإجتماعية في استراتيجيات المنظمات ،مؤكدا أن المسيرين بذلك يحطمون أسس المنظمة الحرة في ان دورهم هو تعظيم قيمة أرباح المساهمين فقط"[2].
- **نظرية أصحاب المصالح Le modèle stakholders:** يعرف Edward Freeman أصحاب المصلحة بأنهم " كل فرد او مجموعة من الأفراد بإمكانهم التأثير أو التأثر بإنجاز المنظمة لأهدافها"[3]،فهم بذلك كل الجماعات او الأفراد الذين لهم منفعة من نشاط المنظمة .

---

[1] عايد عبد الله العصيمي، **المسؤولية الإجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2014، ص 12-13

[2] Ivana Rodié ; **responsabilité sociale des entreprises-le développement d'un cadre européen** ; mémoire présenté pour l'obtention du déplome d'étude europeénnes ; Genève : Avril 2007 ; p :17

[3] عزوز أمينة، غريسي عربي، **تأثير المسؤولية الإجتماعية على الأداء الشامل للإدارة العمومية**، دراسة حالة بلدية سعيدة، مجلة مجاميع المعرفة، مجلد 05، عدد2، أفريل 2019، ص 94

من بين التصنيفات المشهورة لأصحاب المصالح تلك التي قدمها كلاركسون Clarkson سنة 1995 حيث اعتبر "أن أصحاب المصالح فئتين وهما الاساسيون والثانويون ،فالأساسيون هم الذين يستثمرون اموالهم في المؤسسة فهم بذلك ضروريين من أجل ضمان السير العادي للمؤسسة ،ويدخل ضمنهم كل من أصحاب رؤوس الاموال والمستثمرون والعمال والموردون والزبائن.أما الفئة الثانية فتضم كل الافراد والمجموعات التي تؤثر أو تتأثر بالنشاط الذي تمارسه المؤسسة ولكنهم ليسوا ضروريين لضمان بقاء وديمومة المؤسسة."[1]

في نفس السياق ذهب كل من Nasit & Carrol سنة 1997 حين ميزا بين أصحاب المصالح الاولين (primaires) واصحاب المصالح الثانيين (secondaires) [2] .لكن هناك من انتقد هذا التصنيف واعتبره عديم الجدوى ومنهم

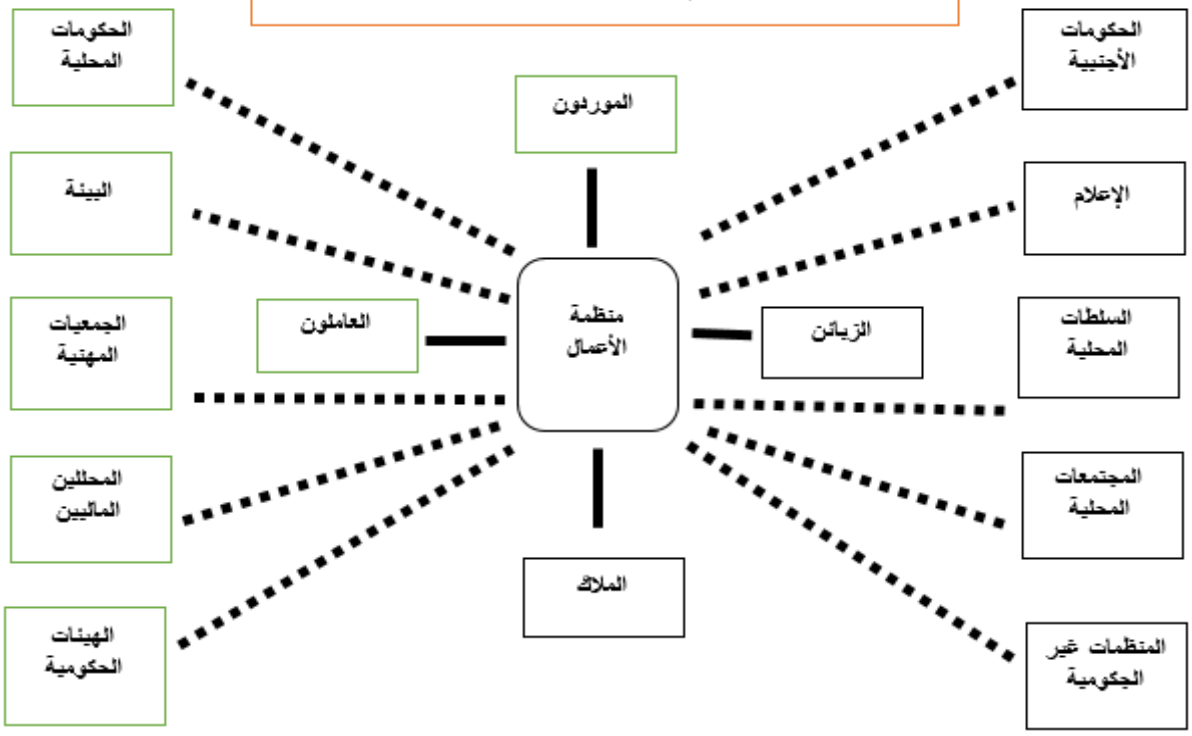
Mitchell الذي يرى أن " تصنيف أصحاب المصالح يعبر عن رؤية ضيقة على اعتبار أن كل صاحب مصلحة يؤثر ويتأثر بشكل جوهري بالنشاط الممارس من طرف المؤسسة ،وبالتالي فإن أي تصنيف لأصحاب المصالح فهو غير مؤسس"[3].

[1] العايب عبد ارحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامةأطروحة دكتوراهنجامعة سطيف، الجزائر،2010-2011، ص 119

[2] Alain FERNANDEZ, **les tableaux de bord des managers : le projet décisionnel dans sa totalité Editions d'Organisation,** 2005, p.s 43-53.

[3] Didier Cazal ; **RSE et parties prenantes ; quels fondements conceptuels** ? les cahiers de la recherche ; centre Lillois d'Analyse et de Recherche sur l'Evolution des entreprises, Mai, 2005 p5

الشكل رقم (02): أصحاب المصلحة



المصدر: مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الإجتماعية ،أطروحة دكتوراه ،جامعة وهران الجزائر،2013-2014،ص77

المبحث الثاني: عموميات حول الأداء الشامل

المطلب الأول: مفهوم الأداء الشامل

1. **تعريف الأداء الشامل:** لقد حظي مفهوم الأداء باهتمام كبير من طرف الباحثين والمفكرين والممارسين في مجال الإدارة والتسيير، لارتباطه المباشر بتحقيق أهداف المؤسسة وضمان بقائها واستمراريتها. لكن رغم ذلك لاتكاد تجد اتفاقا من طرف الكتاب على تعريف واحد بسبب تعدد المداخل والمعايير المعتمدة من طرفهم.

إن أغلب التعاريف بالنسبة للأداء تشير بطريقة أو بأخرى إلى إقترانه الوثيق بمفهومي الكفاءة والفعالية فنجد من يعتبره " كتوأمة بين الفعالية والكفاءة. الفعالية وهي الترجمة للمصطلح الانجليزي effectiveness وتعني إنجاز المهمة المناسبة أو القيام بالعمل المطلوب والتي يمكن أن تقاس بحصة المؤسسة في السوق التنافسي. أما الكفاءة وهي الترجمة للمصطلح الإنجليزيefficiency فتتعلق بإنجاز المهام بطريقة سليمة، وتقاس بالنظر إلى علاقة المدخلات بالمخرجات" [1]. في نفس السياق يشير Vincent plauchet إلى الفعالية على أنها:" القدرة على تحقيق النشاط المرتقب، والوصول إلى النتائج المرتقبة"، بينما الكفاءة هي:"القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الامكانيات،والنشاط الكفء هو النشاط

[1] حريد رامي; وآخرون، **انعكاسات الإلتزام البيئي على الأداء الإقتصادي للمؤسسات-شركة فرتيال نموذجا**، مجلة إقتصاديات المال والأعمال. جوان 2017.ص 206

الاقل تكلفة"[1]. أما أحمد سيد مصطفى فيرى أن الأداء يعبر عن " درجة بلوغ الفرد أو الفريق أو المنظمة للأهداف المخططة بكفاءة وفعالية"[2].

يمكن مما سبق تمثيل كل من الفعالية والكفاءة وفق المصفوفة التالية:

الجدول رقم (05): مصفوفة الأداء بين الكفاءة والفعالية

الكفاءة / الفعالية	منخفضة	مرتفعة
منخفضة	**الوضع السالب:** لا تتحقق الاهداف بالمستوى المطلوب مع سوء استخدام الموارد	**وضع غير ممكن:** تحقيق الاهداف مع هدر واستخدام العديد من الموارد المكلفة
مرتفعة	**وضع الفشل:** لا تتحقق الاهداف رغم الاستغلال الامثل للموارد	**الوضع النموذجي:** تحقق الاهداف المرغوبة مع استخدام أمثل للموارد

المصدر: عادل بوعافية، **هيكل الصناعة وأثره على أداء المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجيستير، جامعة بسكرة،2017، ص73

إن ربط مفهوم الأداء بالجانب الإقتصادي للمنظمات هو بالضبط ما ساد لفترة طويلة باعتباره المحدد لمدى نجاح المؤسسة ،بل إن الأداء المالي يعد الهدف الأساسي لها وان الاهداف الأخرى ثانوية يمكن تحقيقها ضمنيا من خلال تحقيق الأداء المالي [3].لكن في السنوات الأخيرة تم دمج أبعاد أخرى تتمثل في البعدين الاجتماعي والبيئي بهدف صياغة مقاربة جديدة أكثر شمولية لمفهوم الأداء .ظهر ذلك استجابة لتأثيرات أصحاب المصلحة.

في هذا الخصوص يؤكد Wheelen & Hunge على قصور المؤشرات المالية بالنسبة لعملية تقييم الأداء ما لم يضم إليها مؤشرات أخرى غير مالية ،وقدما مثالا على ذلك خاص بالتجارة الإلكترونية حيث يتم إعتماد معايير مثل طول فترة تصفح الموقع (stickiness)،عدد المتصفحين للموقع (eyeballs) ودرجة الولاء للعلامة التجارية (mindsare) [4]. فالإعتماد على المؤشرات المالية فقط في تقييم الأداء يعطي صورة ناقصة حول المؤسسة ما يفرض تعزيز عملية التقييم بمؤشرات أخرى

[1] عادل بوعافية، هيكل **الصناعة وأثره على أدا ء المؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجيستير، جامعة بسكرة،2017، ص 63

[2] الشيخ الداوي. **تحليل الاسس النظرية للاداء**. مجلة الباحث. العدد 07 .2010/2009.ص219 220

[3] خالد محمد بني حمدان، وائل صبحي ادريس، **الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي منهج معاصر**، دار اليازوزي، عمان، الأردن،2007 - ، ص12

[4] Venkatraman. N & Ramanujam.V, **Measurement of Business Performance in Strategy Research**, TheAcademy of Management Review, Volume11, Issue 4, USA, Oct 1986, p803

غير مالية [1] . فـ " الأداء ليس فقط النتائج المالية وتعظيم المنفعة للمساهمين ،فديمومة الأداء تتطلب مراعاة مصالح العمال ،المجتمع،الزبائن،البيئة الطبيعية والأجيال المستقبلية"[2]،وهو ما أدى إلى بلورة مفهوم الأداء الشامل أو الاداء الكلي.

2. تربط كثير من الكتابات بين مفهوم الأداء الشامل، التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية. فحسب christophe germaine & stéphane trebucq كان "ظهور مفهوم الأداء االشامل في الكتابات الإدارية من أجل تطوير استعمال استراتيجيات التنمية المستدامة من طرف المؤسسات وتقديم تقارير حول مسؤولياتها الاجتماعية الى مختلف اصحاب المصلحة"[3].بمعنى أنه يعبر عن "مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة ،وهو يسجل مراقبة المسؤولية الإجتماعية لها.ويفترض تعدد مجالات المراقبة وتوسع نطاقها ،كما انه ينطوي نظريا على التكامل والتوازن بين الأهداف الإقتصادية ،البيئية والإجتماعية" [4]. وهو نفس ما يراه كل من Capron و Quaire حيث أشارا إلى أن " مفهوم الأداء الكلي يتم اعتماده في الأدبيات الإدارية من أجل تقييم مدى تنفيذ المؤسسات لاستراتيجيات التنمية المستدامة"[5]. أما Baret فيرى أن الأداء الكلي يقوم بـ" تجميع الأداء الإقتصادي ،الإجتماعي و البيئي" [6] ،وهو بذلك " مقصد (هدف) يضم أبعاد إقتصادية ،إجتماعية،مجتمعيةنمالية وبيئية،والتي تهم كل من المنظمات ،المجتمعات الإنسانية من الموظفين والمواطنين "[7] ، و هو بذلك " يسمح بالحكم على علاقة المؤسسة بكل أصحاب المصلحة ،أي أنه يتجاوز مجرد العلاقة بين المؤسسة ومواردها البشرية إلى العلاقة بين المؤسسة و البيئة الطبيعية.فبواسطته يمكن الحكم على قدرة المؤسسة على التحلي بالمسؤولية الإجتماعية " [8]. كما أنه " يسمح بقياس الأثار الناجمة عن تصرفات المؤسسة في الوسط والبيئة التي تنشط فيهما ،وفي إطار المسؤولية الإجتماعية للشركات.وبالتالي يترجم كيفية إدارة المؤسسة لمسؤوليتها الإجتماعية وقياسها ومن ثم الحكم عليها" [9].

تجدر الإشارة هنا إلى فكرة مهمة تلك التي أشار إليها كل من Dohou & Berland وهي تعتمد على فكرة العقود (les conventios) ،حيث يمكن النظر إلى مفهوم الأداء الشامل على

---

[1] Thomas **Wheelen& David Hunger,** Strategic Management and Business Policy_ **Toward GlobalSustainability, 13th Edition, Prentice Hall, USA, 2011, p 336**

[2] Nicole Notat, la performance à quel prix, In Entretiens de Valpré 2007, centre des congrès et les Séminaires de Valpré, Lyon, France, p.10

[3] العايب عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره ص 159

[4] Saint-onge Sylvie et autres, **Gestion des performances au travail : Bilan desconnaissances**, édition de Boeck supérieur, paris, 2007, p18.

[5] 5Angèle DOHOU ;Nicolas BERLAND ;**mesure la performance globale des entreprise** ;p10

[6] العايب عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 159

[7] عزوز أمينة، غريسي عربي، مرجع سبق ذكره، ص 97

[8] David AUTISSIER et autres, l'Atlas du Management - L'encyclopédie du management en 100 Dossiers-clés, Edition d'organisation, Paris, France, 2007, p. 335

[9] David AUTISSIER et autres, Op. Cit., p. 336.

أنه "عقد اجتماعي يمكن إبرامه والتفاوض حوله بشكل مشترك بين مسيري المؤسسة ومختلف أصحاب المصلحة بالنسبة إليها "[1].

مما سبق يمكن القول أن الأداء الشامل هو دمج المؤسسة للأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية والمجتمعية إضافة للقضايا البيئية بشكل متناسق ضمن استراتيجياتها ومختلف عملياتها بما يحقق متطلبات مختلف أصحاب المصلحة. في إطار كل من التنمية المستدامة والمسؤولية الإجتماعية.

3. **أبعاد الأدا الشامل:** بما أن الأداء الكلي هو ترجمة لمفهومي كل من التنمية المستدامة و المسؤولية الإجتماعية على المستوى الجزئي (المنظمة) فإن أبعاده ستعكس أبعاد كل منهما ، وهو ما يفسر حصر معظم الدراسات لأبعاد الاداء الشامل في ثلاثة أبعاد،الإقتصادي ،الإجتماعي والبيئي.

فمركز المدراء الشباب مثلا يحدد أبعاد الاداء الشامل كالتالي [2]:

* **البعد الإقتصادي**: تتمكن المؤسسة من خلاله إشباع رغبات المساهمين والزبائن وكسب رضاهم، يقاس عادة هذا بالإعتماد على القوائم المالية، وله علاقة بالإبداع التكنولوجي والتحليل الإستراتيجي.

* **البعد الإجتماعي**: يرتكز على قدرة المؤسسة على جعل مواردها البشرية أطرافا فاعلة، وهو يرتبط بالمكافآت، الأجور توقيت العمل، التكوين والإتصال الداخلي. وهو ما يتجلى في درجة الرضا المحقق في المجال الإجتماعي كالعلاقات بين العاملين والمؤسسة وقد يمتد إلى مختلف أصحاب المصلحة.

* **البعد البيئي**: يرتبط بعوامل خارجية تتعلق بالمجتمع والبيئة الطبيعية، ويرتكز على المساهمة الفعالة للمؤسسة على المحافظة على البيئة وتنميتها.

إلا انه يوجد من يحدد أبعاد الأداء الشامل بأربعة بالتمييز بين ما هو إجتماعي وما هو مجتمعي وهو ما أشار إليه S.BREVZARD عند تقديمه لكتاب :" Le guide de la performance globale" بأن الأداء الشامل ليس له معنى إلا إذا تم تناوله من خلال أربعة أبعاد متكاملة[3] تتمثل في الأداء المالي ،الأداء الإجتماعي ،الأداء المجتمعي والأداء البيئي.كمايلي:

- **البعد الإقتصادي**: وهو الذي يأتي في مقابل الثقة التي وضعت في المؤسسة من طرف المساهمين والزبائن.
- **البعد الإجتماعي**: والذي يعكس وضعية العمال داخل المؤسسة.
- **البعد المجتمعي**: La performance sociétale وهو الذي يعكس إسهام المؤسسة في تنمية وتطوير محيطها وكذا تحسين موقعها داخل المجتمع الذي تتواجد فيه.
- **البعد البيئي**: يعكس مدى إسهام المؤسسة في حماية البيئة والحفاظ عليها.

وبناءا على ما سبق يمكن القول أن الأداء الكلي أو الشامل ما هو إلا محصلة الأداء الاقتصادي، الأداء الاجتماعي والأداء البيئي وهي كالتالي:

---

[1] بدرة سلفاوي، محمد بركة، **محاولة تقييم الأداء الشامل للمؤسسات البترولية العاملة بالجزائر خلال الفترة 2011-20015**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12 ،2017، ص 59

[2] Centre des jeunes dirigeants d'entreprise**, le guide de la performance globale** : 100 questions pour faire votre diagnostic et établir votre plan d'action, Editions d'Organisation, Paris, France, 2004, p.10

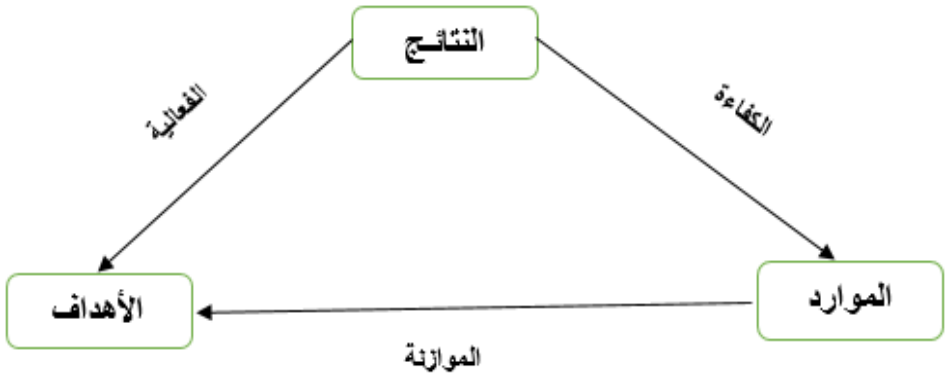
[3] مراد كواشي، **أهمية الحوكمة في تحسين الاداء الشامل لمنظمات الاعمال**، مجلة جامعة بابل /العلوم الصرفة والتطبيقية، مجلد 25، عدد 1 ،2017، ص 179

الأداء الإقتصادي: La performance économique

تعريف الأداء الإقتصادي : يتمثل الأداء الإقتصادي في الإستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية للمنظمة وقدرتها على اتخاذ القرارات التي تساهم في زيادة كفاءة وفعالية استخدام الأموال العامة وتخصيصها على نحو يكفل إشباع الحاجات المجتمعية والأهداف المرتبطة بها وتعزيز القدرات الإنتاجية للاقتصاد القومي، بالإضافة إلى مدى مساهمتها في زيادة الدخل القومي في علاقته الاقتصادية مع الدول الأخرى[1]. ويعرفه Peter Druker بأنه " قدرة المؤسسة على الإستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال" [2].كما يمكن اعتباره " القدرة على الإنتاج بفعالية (استهلاك اقل للموارد) للسلع والخدمات التي تستجيب لطلب السوق (الجودة ،الاجل ،النمو) بما يسمح بتحقيق فائض لتحريك النظام الإقتصادي" [3].

من التعاريف السابقة يتأكد ارتباط الأداء الإقتصادي بمفهومي كل من الكفاءة والفعالية واللذان يمكن توضيح العلاقة بينهما من خلا ل الشكل الموالي:

الشكل رقم (03) : مثلث الأداء



La Source: Dyllich, T. Belz, F. and Schneidewind, U."Okologie Wettbewerbsfalugkeit, Zurich".1997.

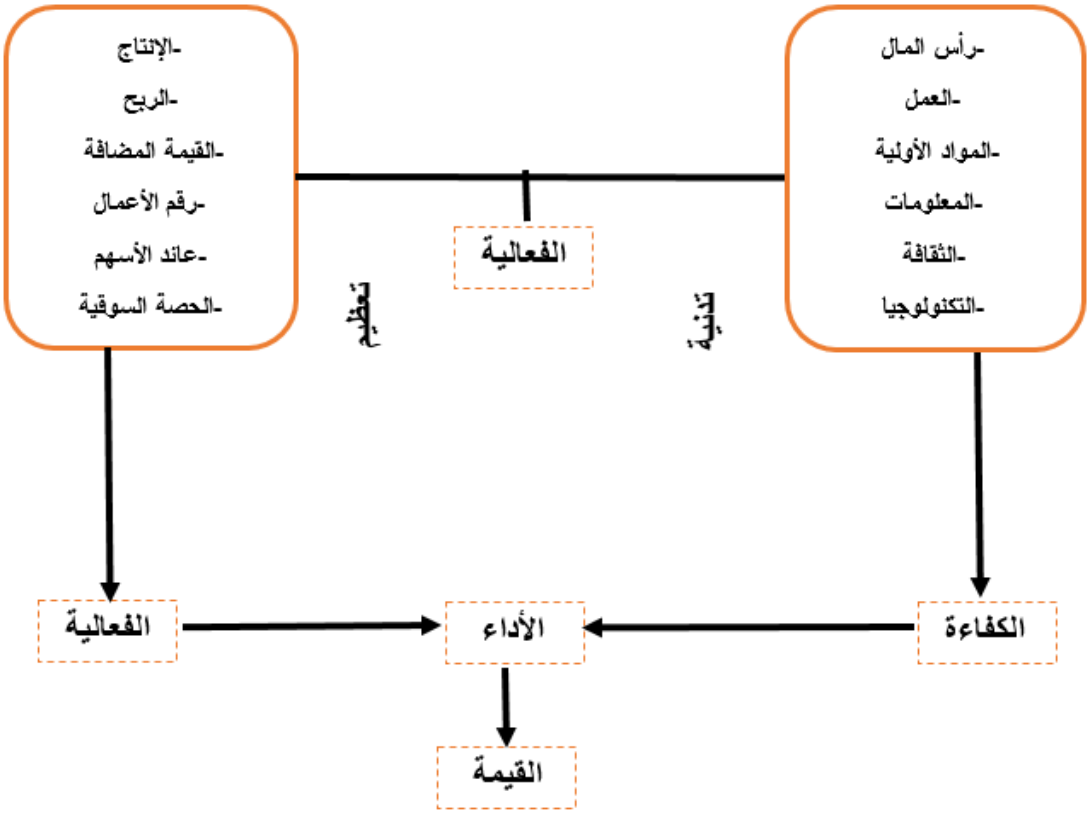
أما الأداء من منظور الكفاءة والفعالية فيمكن تمثيله وفق الشكل التالي:

[1] نائل عبد الحفاظ العواملة، **إدارة المنشآت العامة،" الأسس النظرية وتطبيقاتها في الأردن"**، دار زهران، عمّان، 1993، ص - ص 85- 86.

[2] Drucker Peter, **l'avenir du management selon Drucker, Ed d'organisation**, paris, 1999, p 73

[3] P. Lorino, **L'économiste et le manageur**, ENAG, Alger, 1991, P56.

الشكل رقم (04) : الأداء من منظور الكفاءة



المصدر: من إعداد البحث اعتمادا على عبد المليك مزهودة،مساهمة لإعداد مقاربة تسييرية مبنية على الفارق الإستراتيجي حالة :قطاع الطحن بالجزائر،أطروحة دكتوراه،جامعة باتنة،الجزائر،2007،ص 71.

- **مجالات الأداء الإقتصادي :** لقد انحصر مفهوم الأداء لفترة طويلة في بعده المالي،هذا الاداء يسعى إلى تحقيق المردودية المرجوة من قبل المساهمين من خلال رقم الأعمال والحصة السوقية ،والتي تحافظ على استمرارية المؤسسة.يبقى "الأداء المالي هو المهيمن في معظم بحوث الإدارة الإستراتيجية "[1]،حتى انه يمكن ان يكون مرادفا للأداء الإقتصادي نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها المؤسسة مع ضمان بقائها واستمراريتها،في هذا الخصوص يرى Richard lynch أن " الأداء المالي يبقى المقياس المحدد لمدى استمرارية المؤسسات ،وان هذه الاخيرة إذا لم تحقق أداءا ماليا بقدر كاف سوف يتهدد بقاؤها" [2]. أما الأداء العملياتي (التشغيلي) فهو أكثر شمولية من الأداء المالي بإدراجه للمحاور الغير مالية مثل، الحصة السوقية، جودة المنتجات، جودة الخدمات والفعالية التسويقية. في حين ان الفعالية التنظيمية يبقى ميدانها أوسع واشمل حيث انها تتحقق من خلال إرضاء مختلف الاطراف وبصورة متوازنة، وله صورا عديدة منها:

[1] Venkatraman. N & Ramanujam.V, **Measurement Of Business Performance In Strategy Research**, TheAcademy Of Management Review, Volume11, Issue 4, USA, Oct 1986, p803.

[2] Richard Lynch**, Corporate Strategy**, 4thedition, Prentice Hall, USA,2006, p293.

- الصورة الإقتصادية: تأخذ أشكالا مثل (درجة تحقيق الأهداف، مكانة المؤسسة في القطاع، نوعية المنتجات والخدمات المقدمة.)
- الصورة الإجتماعية: تأخذ أشكالا مثل (المناخ الإجتماعي داخل المؤسسة، النشاطات الإجتماعية للمؤسسة)
- الصورة التنظيمية: تأخذ أشكالا مثل (إحترام الهيكللة الرسمية، العلاقات بين المصالح، نوعية إنتقال المعلومات، مرونة الهيكل).

يمكن تمثيل مجالات الأداء الإقتصادي السالفة الذكر في الشكل التالي:

الشكل رقم (05) : مجالات الاداء



Source: Venkatraman. N& Vasudevan Ramanujam , **Measurement Of Business Performance In StrategyResearch**, The Academy Of anagement Review, Volume11, Issue 4, USA, Oct 1986, p803

- **الأداء البيئي La performance environnementale :** يعرف الأداء البيئي بأنه " مجموع النشاطات والعمليات التي تقوم بها المؤسسات بشكل إجباري أو إختياري من شأنها منع الاضرار البيئية والإجتماعية الناتجة عن نشاطات المؤسسة الإنتاجية أو الخدمية " [1]. فهو يتمثل في حماية البيئة من التلوث وإزالة ما لحق بها من أضرار جراء ممارسة المؤسسة لنشاطها .بل أكثر من ذلك فهو " كل تصرفات المؤسسة تجاه البيئة بغض النظر عن قابلياتها للقياس أم لا ، النظر عن تأثيرها عليها من عدمه.أي انه كل تأثير للمنظمة على البيئة سواء بالإيجاب أو بالسلب"[2] .أما الملحق الإرشادي للمعيار iso 14031 فيرى بأن الأداء البيئي هو" النتائج القابلة للقياس لنظام الإدارة البيئية في منظمة ذات علاقة بالتحكم في الجوانب البيئية الناتجة عن الأهداف

[1] نوال بن عمارة، **المحاسبة عن الأداء البيئي :الآفاق والمعوقات، ملتقى دولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، الطبعة الثانية، جامعة ورقلة،2011 ، ص27

[2] عثمان حسن عثمان، **دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة، الملتقى** الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف،08/07 أفريل 2008، ص 08

والسياسات البيئية "[1]. ويمكن تعريفه من منطلق كونه محصلة لكل من الفعالية البيئية والكفاءة البيئية. حيث:

- **الفعالية البيئية :** عرفها مجلس الأعمال العالمي للتمية المستدامة بأنها "تقديم سلع وخدمات بأسعار تنافسية تلبي حاجيات المستهلكين وتحسن نوعية الحياة ،وهذا بالحد من الاثار البيئية تدريجيا مع المحافظة على الموارد الطبيعية اللازمة طول دورة حياة المنتج وصولا لأعلى مستوى منسجم يحمي الأرض بشكل مستدام "[2]. بـ " طريقة عملية يمكن للمؤسسة الإعتماد عليها من أجل وضع وتحقيق أهدافها في مجال مردودها البيئي، فهي بذلك طريقة تسييرية تشجع المؤسسة لأن تكون أكثر تنافسية وأكثر ابتكارا وأكثر مسؤولية على المستوى البيئي"[3].كما يمكن اعتبارها " فلسفة إدارية تهدف إلى الحد من الاضرار البيئية مع تحقيق أقصى قدر من كفاءة المؤسسة في عمليات الإنتاج "[4]
- **الكفاءة البيئية :** تتمثل الكفاءة البيئية في " كونها الإهتمام الشمولي والمتكامل بمجمل المتغيرات المرتبطة ببيئة العمل ،بيئة المجتمع والبيئة العامة " [5]. أما الكفاءة البيئية فهي "توفير سلع وخدمات ذات أسعار تنافسية تشبع الإحتياجات الإنسانية وتحقق جودة الحياة في الوقت الذي تقلل فيه باضطراد من التأثيرات الإيكولوجية وكثافة استغلال الموارد خلال دورة الحياة للوصول بها الى مستوى يتناسب على الاقل مع طاقة حمل الارض التقديرية" [6].

أبعاد الأداء البيئي: لايوجد اتفاق حول أبعاد الأداء البيئي بدليل كثرة الدراسات الخاصة بذلك والتي منها اعمال Bennett & James حيث تم تصنيفها على أساس مجموعات : عمليات المؤسسة، كفاءة استخدام الموارد والطاقة. وأخيرا ما تعلق بالفعالية البيئية ، أصحاب المصالح ، الحالة البيئية[7]. كذلك نجد دراسة Ditz & Ranganathan التي حددت حسبها أبعاد الأداء البيئي بأربعة أبعاد وهي: استعمال الموارد ، استهلاك الطاقة للمخرجات (غير المنتجات)، انبعاثات التلوث[8].

---

[1] Arab Lyasmine, **impact de la certification environnemental ISO 14031 sur la performance vironnemental d'une entreprise algérienne** –cas de l'entreprise Nationale des industries de l'electroménager(ENIEME), mémoire magister, Université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou, Algérie, 2012.p83

.

[2] العايب عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 159

[3] عبد الرحمن العايب، الشريف بقة، **التنمية المستدامة والتحديات المطروحة امام المؤسسات الإقتصادية مع الإشارة إلى الوضع الراهن**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف،08 أفريل 2008، ص 10

[4] علي طيوب ، **مساهمة التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الصناعية** ،دراسة استطلاعية بمجموعة من المؤسسات الجزائرية نجامعة المسيلةنالجزائر،2016 نص 77

[5] مصطفى يوسف كافي، **إقتصاديات البيئة والعولمة**، دار مؤسسة رسلان للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2013، ص 28

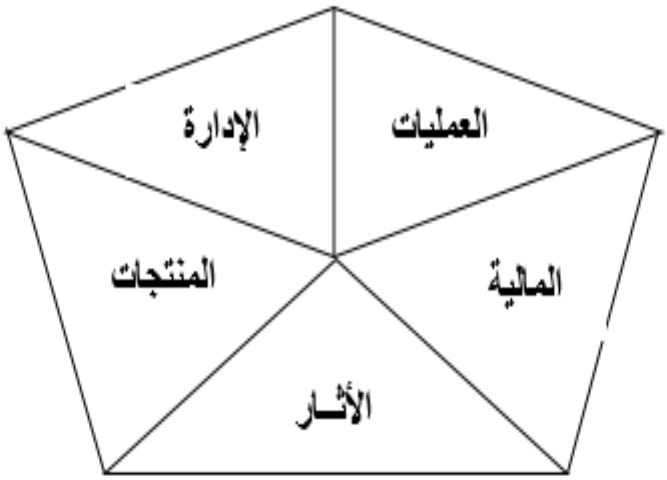
[6] أنمار جودت عبد النور، **الادارة البيئية**، الأردن، دار المجد للنشر والتوزيع، ط1.، 2015، ص11

[7] X. Olsthoorn, D. Tyteca, W. Wehrmeyer, M. Wagner, " **Environmental Indicators for Business**: A review of the literature and standardization methods ", **Journal of cleaner production**, vol. 9, 2001, P. 451.

[8] E.J. Jung, J.S. Kim, S.K. Rhee, "**The measurement of corporate environmental performance and its application to the analysis of efficiency in oil industry** ", Journal of Cleaner Production, Vol. 9, 2001, P.552.

أما دراسة V.W.Tam et .al فقد حددتها بخمسة أبعادمركزة على الكفاءة والفعالية البيئيتين لعمليات الإنتاج، قياس الجوانب البيئية للمنتج او الخدمة، إرساء نظم الإدارة البيئية ، الوقاية من التأثير البيئي لعمليات المؤسسة وتحديد وتخصيص التكاليف البيئية [1]. كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (06) : أبعاد الاداء البيئي



Source: Vivian W.Y. Tam et al., "**Environmental performance measurement indicators in construction**", Journal of Building and Environment, Vol. 41, 2006, P. 165.

كما يمكن تمثيل أبعاد الاداء البيئي وفق المصفوفة التالية:

الجدول رقم (06): مصفوفة أبعاد الأداء البيئي

المحاور	داخلي	خارجي
العمليات	تحسين النتائج والعمليات	علاقات أصحاب المصالح
النتائج	الإمتثال التنظيمي والاثار المالية	التأثيرات البيئية وصورة المؤسسة

Source: Anne Y. Illinitch et al., "Measuring corporate environmental performance", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 17, 1998, P. 388.

الأداء الإجتماعي: La performance sociale

صاحب فترة تطور مفهوم المسؤولية الإجتماعية خاصة الثمانينات تداول مفاهيم عديدة على غرار الأداء الإجتماعي، الحس الإجتماعي، السياسات العمومية للمنظمات، أخلاقيات الأعمال وأصحاب المصالح. فنجد مثلا أعمال Edwin Esptein التي أعاد من خلالها صياغة المسؤولية

[1] Vivian W.Y. Tam, C.M. Tam, S.X. Zeng, K.K. Chan, " Environmental performance measurement indicators in construction ", **Journal of Building and Environment**, Vol. 41, 2006, P. 165.

الإجتماعية مركزا على العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية، الحس الإجتماعي وأخلاقيات الأعمال[1] ،مؤكدا بأنها مفاهيم غير قابلة للتجزئة ويجب أن تدرس معا.

تعريف الأداء الإجتماعي: يمكن تعريف الأداء الإجتماعي على أنه " النتائج السلبية أو الإيجابية لتفاعلات أفراد منظمة من أجل تحقيق أهدافها،و هو يترجم التنفيذ الفعال للمهمة الإجتماعية للمؤسسة وفقا للقيم الإجتماعية"[2]. فهو "يهتم بالكيفية التي تدير بها المؤسسة الآثار المترتبة على أعمالها بالنسبة للمجتمعات والمجموعات التي تعمل في نطاقها، ومن المحتمل ان تكون هذه الأثار إيجابية او سلبية.ولذلك فإن الأسلوب الذي تدير به المؤسسة هته الأثار يؤثر بالطبع على رفاهية الجيران المقيمين في المنطقة وفي نهاية الامر على أعمالها"[3] . و يمكن اعتباره " تكوين للمبادئ الإجتماعية للمؤسسة، الإستجابة الإجتماعية ،السياسات والبرامج وإقامة العلاقات الإجتماعية للمؤسسة " [4]. في حين يرى Clarksonأن " الاداء الإجتماعي هو ما يمكن قياسه وتقييمه، وهو قدرة المؤسسة على تسيير أصحاب المصالح بغية إرضائهم"[5] .أما Cochrane & Wartich فيعتبرانه " التفاعل الكامن بين مبادئ المسؤولية الإجتماعية،التجاوب الإجتماعي والسياسات الموضوعية لمواجهة المشاكل الإجتماعية"[6] .

مما سبق يمكن القول أن الهدف من الأداء الإجتماعي هو تفعيل والتحكم في أبعاد المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات، وبالتالي فهو بمثابة إسقاط أبعادها على مستوى المنظمات.

أبعاد الأداء الإجتماعي : يعتبر Carroll من المساهمين الأوائل في إرساء مبادئ أداء مرجعيته مفاهيم المسؤولية الإجتماعية ويعبر النموذج المقترح من قبله عن تقاطع ثلاثة أبعاد للأداء الإجتماعي والتي حددها بـ [7]: مبادئ المسؤولية الإجتماعية ،المشاكل الإجتماعية التي تصادف المنظمة ،فلسفة المنظمة للإستجابة للمسؤولية.

المسؤولية الإجتماعية: وفق هذا البعد يتم تحديد نطاق المسؤولية الإجتماعية للمنظمة ضمن المسؤوليات الأربعة (إقتصادية، قانونية، أخلاقية، خيرية). وبالتالي فإن المنظمة تتعدى سعيها للمردودية الإقتصادية لتتطلع بالإضافة لذلك إلى الأعمال الخيرية والتطوعية حسب توقعات أصحاب المصلحة.

---

[1] Christophe GERMAIN, Stéphane TREBUCQ**, Au-delà de la RSE : la responsabilité globale**, Semaine sociale Lamy – 18 octobre 2004 – nº 1186, p37.

[2] BENSMAIN lamia ; KHAOUANI Leila/lilas ; BEDJAOUI Zahira ; **Vison sur la performance des entreprises algériennes**. Etude de cas : Entreprises de la wilaya de Tlemcen ; *Vol-01, Iss-02 May 2017*

[3] سفير محمد وآجرون، **آليات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وطرق الإفصاح عنه**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث، العدد 4، ديسمبر 2018، ص 5.

[4] Association international de management strategique**, Performance sociale et performanceFinancière** : Etat de l'art, la 20ème conférence de l'AIMS 2011 (Nantes), p8. www.strategie-ims.com

[5] **Jean-Pascal GOND – Jacques IGALEN**, **Manager laresponsabilité sociale de l'entreprise** http://www.dareios.fr/ftp/RSE/RSE_132-37.pdf

[6] Jean-Pascal GOND – Jacques IGALEN, **Manager la responsabilité sociale de l'entreprise**, 2003

[7] Amina BECHEUR – Faouzi BENSEBAA, **Responsabilitésociale des entreprises : acceptabilité, crédibilité et légitimité despratiques**, 13ème conférence de l'AIMS, Normandie, vallée de seine2, 3 et 4 juin 2004, p05

المشاكل التي تصادف المنظمة: يمثل هذا البعد المجالات التي يمكن أن تمارس فيها المسؤولية الإجتماعية تبعا لقطاع نشاط المنظمة و وفقا للفترة الزمنية، يمكن ان يتعلق الأمر مثلا بمسائل : (االبيئية، عمالة الاطفال، جودة وسلامة المنتجات ...). هذه القضايا الإجتماعية لا يمكن تحديدها بشكل نهائي مسبقا فهي متغيرة باستمرار والمهم هو أخذها بعين الإعتبار عند تقييم الاداء الإجتماعي.

فلسفة المنظمة للإستجابة للمسؤولية: يرتبط هذا البعد بطبيعة التفاعل التنظيمي، أي عملية استجابة (حساسية) المنظمة للمسؤوليات وإلى "التحديات الاجتماعية" المختلفة والتي ميز Carroll أربعة مواقف (وضعيات) لمواجهتها:

- ✓ منكرة (موقف رد الفعل)Attitude Réactive
- ✓ القيام بأدنى المتطلبات (موقف دفاعي) Attitude Defensive
- ✓ التقدم (موقف التكيف) Attitude Accommodative
- ✓ الريادة (موقف إستباقي) Attitude Proactive

نماذج عديدة تطرقت إلى مفهوم وأبعاد الأداء اللإجتماعي نوجزها في الجدول التالي:

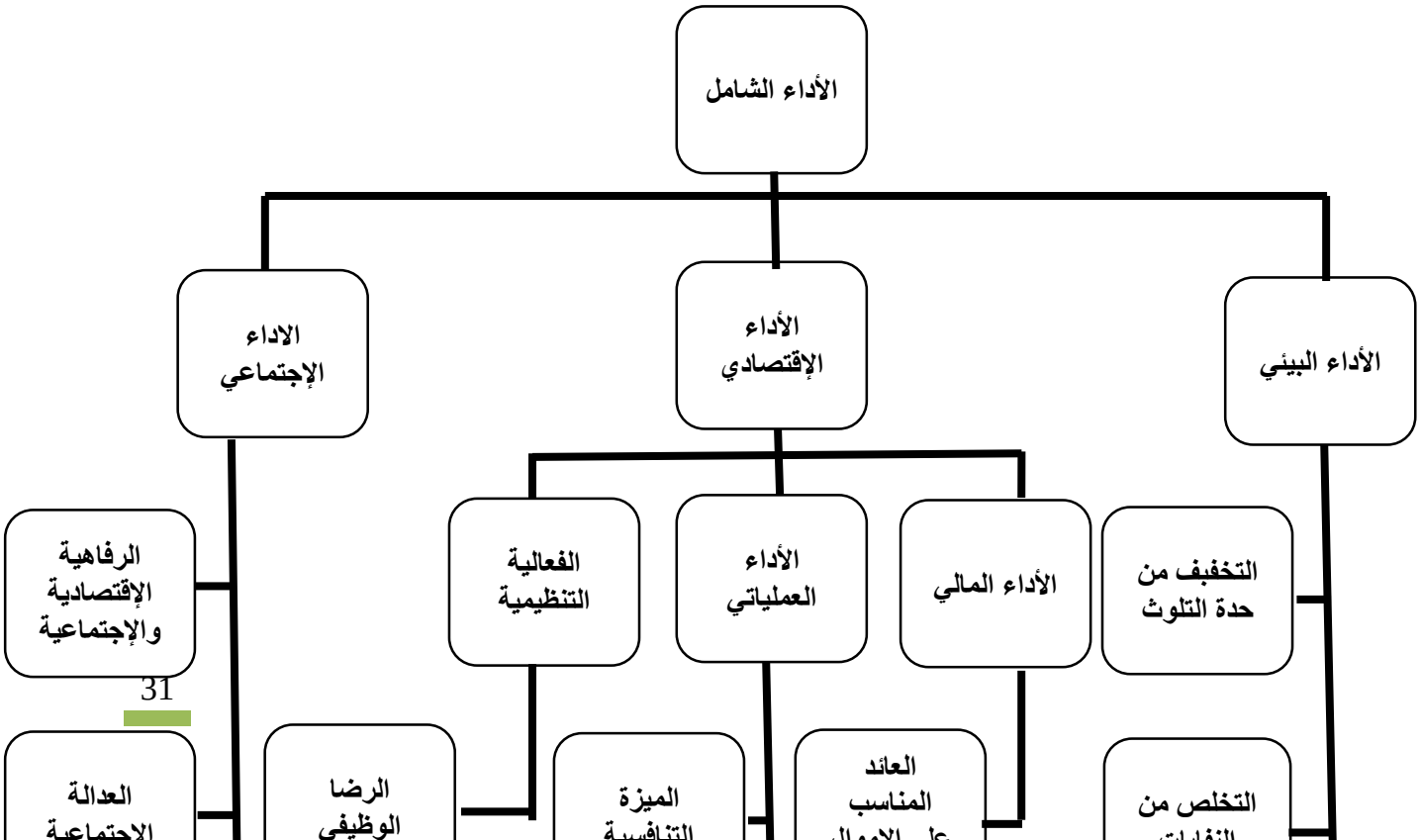
الجدول رقم (07): أبعاد الأداء الإجتماعي

الباحث	تعريف الأداء الإجتماعي	أبعاد الاداء الإجتماعي
Carroll 1979	إرتباط وتقاطع كل من : -مختلف المسؤوليات الإجتماعية -المشاكل الخاصة والمتعلقة بهذه المسؤوليات -فلسفة الإستجابة لهذه القضايا	-المسؤولية الإجتماعية: إ قتصادية، قانونية، أخلاقية، خيرية المجالات: المستهلكون، البيئة.... فلسفة الإستجابة: منكر،مدافع،مكيف،رائد
Cochran et Wartich 1985	التفاعل الكامل بين مبادئ المسؤولية الإجتماعية،التجاوب الإجتماعي والسياسات الموضوعة لمواجهة المشاكل الإجتماعية	-المسؤولية الإجتماعية: قانونية، أخلاقية، خيرية التحسيس/الحساسية الإجتماعي: منكر، مدافع، مكيف، استباقي إدارة المشاكل الإجتماعية:التحديد،التحليل،الإستجابة
	تكوين تنظيمي لمبادئ المسؤولية الإجتماعية ،عملية التحسس	-مبادئ المسؤولية الإجتماعية: على مختلف المستويات (المؤسس، التنظيمي، الفردي)

Wood 1991	الإجتماعي،النتائج المحققة والمرتبطة بالعلاقات الإجتماعية للمنظمة	-عملية التحسيس الإجتماعي: تقييم وتحليل البئة، تسيير أصحاب المصالح، تسيير المشاكل الإجتماعية -نتائج السلوك الإجتماعية للمنظمة : (الأثار الإجتماعية ،البرامج الإجتماعية ،السياسات الإجتماعية)
Clarkson 1995	القدرة على تسيير إرضاء مختلف أصحاب المصالح	يحدد النموذج مشاكل إجتماعية معينة لكل مجموعة من أصحاب المصالح (ملاك،مساهمين،مستهلكين موردين...)

Source : Jean-Pascal GOND – Jacques IGALEN, **Manager la responsabilité sociale de l'entreprise**, 2003.

الشكل رقم (07): الأداء الشامل



المصدر: العايب عبد ارحمن، التحكم **في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، نأطروحة دكتوراه نجامعة سطيف، الجزائر،2010-2011، ص 161

المطلب الثاني: قياس الأداء الشامل

لعملية قياس الأداء أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة لما توفره من معلومات تساعد على تشخيص الوضعية من جهة، وعلى اتخاذ القرارات الصحيحة من جهة أخرى. فما لا تستطيع قياسه لا تستطيع تسييره.

يمكن تعريف قياس الأداء على أنه "العملية التي من خلالها تستطيع المؤسسة تقديم معلومات حول أداء الانشطة داخلها ومن ثم الحكم على الأداء بواسطة مجموعة من المعايير" [1].كما ينظر إليه على انه " جميع العمليات والدراسات الرامية إلى تحديد مستوى العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل المؤسسة مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية وإجراء المقارنات بين المستهدف والمحقق من الأهداف بالإستناد إلى مؤشرات معينة "[2] .

[1] اسماعيل بختي التكريتي، **المحاسبة الإدارية –قضايا معاصرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2207، ص 24-23

[2] مجيد الكرتي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المئوية**، دار المناهج، عمان، الأردن، ط1، 2007

يسهل نظام قياس الأداء من "الحكم على مستوى تطور المؤسسة بمقارنة نتائجها مع مثيلاتها في السنوات الماضية، كما يسمح بمعرفة وضعيتها تجاه منافسيها بمقارنة نتائجها مع نتائج تقييم المؤسسات الأخرى. وعليه فإن مقارنة معايير التقييم سواء مقارنة زمنية أو مكانية لا يفقد عملية التقييم قيمتها"[1]. ولقد نوقشت مسألة قياس الأداء على نطاق واسع وعلى مدى عشرين سنة الماضية ،على أساس أنه كان من الضروري للمنظمات نظرا للبيئة التنافسية المتغيرة ،اللجوء إلى طرق ونماذج قياس غير مالية .وبناءا عليه أصبح لزاما على المؤسسات التي تتبنى المقاربة الحديثة للأداء عدم التقيد بالأساليب التقليدية لقياس الأداء ،بمعنى عدم اعتمادها على الجانب الإقتصادي او المالي ،بل يجب أن تكون عملية التقييم أكثر شمولية بما يعزز الثقة بين المؤسسة ومختلف أصحاب المصالح ،و يجعل من أنشطتها أكثر استدامة ،من خلال تعزيز قدرتها على إرضاء أصحاب المصلحة بصفة دائمة.. ومنه وجوب شمول عملية التقييم على الجوانب الثلاثة الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية.

1. **مؤشرات قياس الأداء الشامل:** المقاربة الحديثة للأداء تفرض على المؤسسات تصميم مؤشرات قياس جديدة تستجيب لاحتياجات مختلف أصحاب المصالح من خلال توفير معلومات حول كل من المتطلبات الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية. بما يتوافق مع مسؤولياتها الإجتماعية على اعتبار أن المنظمات قد تكون على مفترق طرق بسبب تباعدها المحتمل الوقوع بينها وبين المجتمع، وان النجاح لا يقاس فقط من خلال الربحية بل من خلال متغيرات أو مؤشرات غير مالية يتم الإفصاح عنها في قوائم مالية.

تعريف مؤشرات القياس: من أجل أن تكون عملية قياس الأداء الشامل ناجحة وأكثر دقة وجب على المؤسسة اختيار المؤشرات المناسبة لسياستها واستراتيجياتها التي من المفروض أنها قائمة على أبعاد التنمية المستدامة ومبادئ المسؤولية الإجتماعية.

المؤشر عموما يعبر عن "معلومة تساعد فردا أو مجموعة من الأفراد على توجيه مسار نشاطهم بغرض تحقيق هدف معين ،أو تساعدهم في تقييم نتائج ذلك النشاط"[2]،أو هو" نتائج لمعالجة جملة من البيانات ذات دلالة بالنسبة للأهداف الإستراتيجية للمؤسسة" [3]. و هو ذو طبيعة كمية أو نوعية على أساس انه " مقياس يستند إلى معايير كمية أو نوعية ،يوفر فرصة التحقق من التغيرات التي تحدث في مختلف جوانب نشاط المؤسسة مقارنة بما هو مخطط له فيها" [4]. وبشأن المؤشرات الخاصة بقياس الأداء الشامل فهي تضمن العناصر الثلاثة المتداخلة، الإقتصاد، البيئة والمجتمع حيث أن:

---

[1] شوقي قيطان، **المؤسسات الصناعية، دراسة حال عينة من المؤسسات الصناعية**، رسالة ماجيستير، جامعة البليدة، الجزائر،2006، ص 30

[2] Philippe LORINO**, Méthodes et pratiques de la performance**, 3eme édition, Edition d'Organisation, Paris, 2003, p. 13

[3] Henri SAVALL, Vincent ZARDET**, Maîtriser les coûts et les performances cachées**, 4eme édition, Edition Economica, Paris, France, 2003, p. 85

[4] مجيد الكرخي، **مؤشرات الأداء الرئيسية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2015 ، ص.48

- **المؤشرات الإقتصادية:** وإن كانت تسمح بقياس الأداء المالي للمؤسسة إلا أن عليها الإشارة إلى الإسهامات الإقتصادية في تحقيق جوانب التنمية المستدامة، بمعنى أنها تمكن من الحكم على تأثير المؤسسة على الإقتصاد، على حياة الأفراد وعلى البيئة الطبيعية. ومثال ذلك (العائد على رأس المال، توزيع الأرباح، حجم الإستثمارات الخاصة بالبحث والتطوير).
- **المؤشرات البيئية:** هي مؤشرات تتضمن معلومات غير مالية تعكس آثار أنشطة المؤسسة على البيئة، سواء الداخلية (إستهلاك الطاقة، المياه، الكهرباء) أو الخارجية (إنبعاثات الغازات الغبار، الفضلات، تدوير النفايات ن استصلاح الأراضي).
- **المؤشرات الإجتماعية:** تسمح هذه المؤشرات بقياس مدى تأثير المؤسسة على العمال، الزبائن، المجتمع المحلي وباقي الشركاء.

الإقتراحات في مجال مؤشرات الأداء الشامل متعددة، منها ما ترد على شكل قائمة تضم الجوانب الثلاثة مجتمعة (الإقتصاد، البيئة، المجتمع)، ومنها من يخص كل جانب بقائمة خاصة وللمؤسسات حرية استعمال إحداها او استخراج ما يناسبها من مؤشرات بناءا على طبيعة نشاطها والتزاماتها الإجتماعية. ونورد فيما يلي بعض تلك النماذج مبتدئين بنموذج Freeman 1984 باعتباره أول نموذج مقترح.

الجدول رقم (08): مؤشرات الأداء الشامل لـ Freeman

فئة أصحاب المصلحة	قياس الأداء على المدى القريب	قياس الأداء على المدى البعيد
المستهلكون	-المبيعات (القيمة والحجم) -المستهلكون الجدد -عدد المستهلكين التي لم تتوفر	**-النمو في المبيعات** **-معدل دوران المستهلكين** **-القدرة على السيطرة على الأسعار**
الموردون	-كلفة المواد الأولية -زمن التسليم -المخزون -توفير المواد الأولية	**معدلات النمو في كل من :** **كلفة المواد الاولية** **زمن التسليم**
المساهمون	-العائد على السهم -القيمة الإسمية للسهم -عدد القوائم التي توصي بشراء أسهم المؤسسة	**-العائد على حق الملكية** **-القدرة على إقناع السوق الماليةبالإستراتيجية المتبعةالنمو في العائد على حق الملكية**
الأفراد	-عدد الإقتراحات -الإنتاجية -عدد الشكاوى	**–عدد الترقيات من الداخل** **–معدل الدوران**
الجهات التشريعية	-عدد التشريعات الجديدة المؤثرة على المؤسسة -العلاقات مع الاعضاء والطاقم	**-عدد القوانين الجديدة المؤثرة على القطاع** **-مستوى التعاون في المواجهات التنافسية**

جمعيات حماية المستهلكين	عدد الإجتماعات -عدد المواجهات غير الودية -عدد القضايا المرفوعة	**-عدد تغييرات السياسات الناتجة عن ضغوط الجمعيات** **-عدد طلب المساعدة من قبل الجمعيات**
المدافعون عن البيئة	-عدد اللقاءات -عدد المواجهات غير الودية -عدد الشكاوى عند الجهات المختصة -عدد القضايا المرفوع	**-عدد المطالبات بالمساعدة من قبل المدافعين عن البيئة**

المصدر: خالد محمد بني حمدان، وائل محمد صبحي إدريس، **الإستراتيجية والتسيير الإستراتيجي**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007، ص 395

الجدول رقم (09): مؤشرات الأداء الشامل

البعد	المؤشر	الشرح
الإقتصادي	العائد على حقوق الملكية ROA	(صافي الدخل بعد الضريبة/حقوق المساهمة)100 X
	العائد على الأصول ROA	(صافي الدخل بعد الضريبة/مجموع الاصول) 100 X
	العائد على السهم الواحد EPS	(صافي الدخل بعد الضرائب/متوسط عدد الأسهم المكتتب)
	هامش الربح الصافي PMS	(صافي الربح بعد الضرائب /إجمالي المبيعات)
	نسبة التداول curentration	(الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة)
	النسبة السريعة	(الأصول المتداولة-المخزون)/الخصوم المتداولة
البيئي	المواد الأولية	-الإستهلاك الإجمالي حسب النوع (دون المياه) -نسبة المواد المستهلكة(في شكل نفايات مسترجعة)
	الطاقة	-الإستهلاك المباشر للطاقة -الإستهلاك غير المباشر للطاقة
	المياه	-الإستهلاك الإجمالي للمياه
	التنوع الإحيائي	-موقع ومساحة الأراضي الواقعة في مناطق ذات تنوع حيوي غني -تحديد اهم التاثيرات السلبية

	الإنبعاثات الغازية، صرف المياه، لنفايات	-إنبعاثات الغازات الدفيئة -كمية النفايات حسب النوع
	المنتجات والخدمات	-التاثيرات البيئية لأهم المنتجات والخدمات -نسبة المنتجات المباعة والقابلة للإسترجاع -الإلتزام بالنظم والتشريعات
الإجتماعي	التشغيل	-نوع التوظيف ،نوع العقد -خلق مناصب عمل
	علاقات الإدارة مع العمال	-نسبة العمال ذووا التمثيل النقابي -القواعد والإجراءات الخاصة بالتفاوض مع العمال
	الصحة والأمن	-أساليب التصريح بحوادث العمل -التعريف باللجان الرسمية الممثلة للعمال
	التكوين والتعليم	متوسط عدد ساعات التكوين لكل عامل حسب السنة او الفئة
	توزيع وتكافؤ الفرص	-التعريف بسياسات او برامج التكوين -النسبة التنظيمية مع توضيح عدد النساء والرجال والتنوع الثقافي

المصدر: سترة العلجة ندور، **مراقبة التسيير في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية وتوجيهها نحو التنمية المستدامة،** أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، الجزائر،2018، ص 135،148

2. **أساليب قياس الأداء الشامل:** إن نجاح عملية قياس الأداء الشامل لا يقتصر فقط على تحديد الأمثل للمؤشرات بل يحتاج في نفس الوقت إلى إختيار الطريقة المتبعة أو الأسلوب المعتمد، حيث نجد دراسات وأبحاث عديدة سواء النظرية أو التجريبية اهتمت بإيجاد وابتكار نماذج لقياس الاداء الشامل على أساس أنها تعبر عن مدى استجابة المنظمات لمتطلبات كل من التنمية المستدامة والمسؤولية الإجتماعية. وذلك في ظل قصور أدوات القياس التقليدية ونذكر منها ما يلي:

- **بطاقة الأداء المتوازن المستدامة:** تعد بطاقة الأداء المتوازن المستدامة واحدة من أكثر الادوات المستخدمة لتقييم الأداء الشامل للمنظمات، وحقيقتها انها إمتدادا أو نسخة مطورة لبطاقة الأداء المتوازن المقترحة من طرف كل من Kaplen & Norton ،هذه الاخيرة التي تمثل نموذج لقياس الأداء أساسه دمج المحددات غير المادية مثل رأس المال الفكري والمعرفة في عملية القياس.

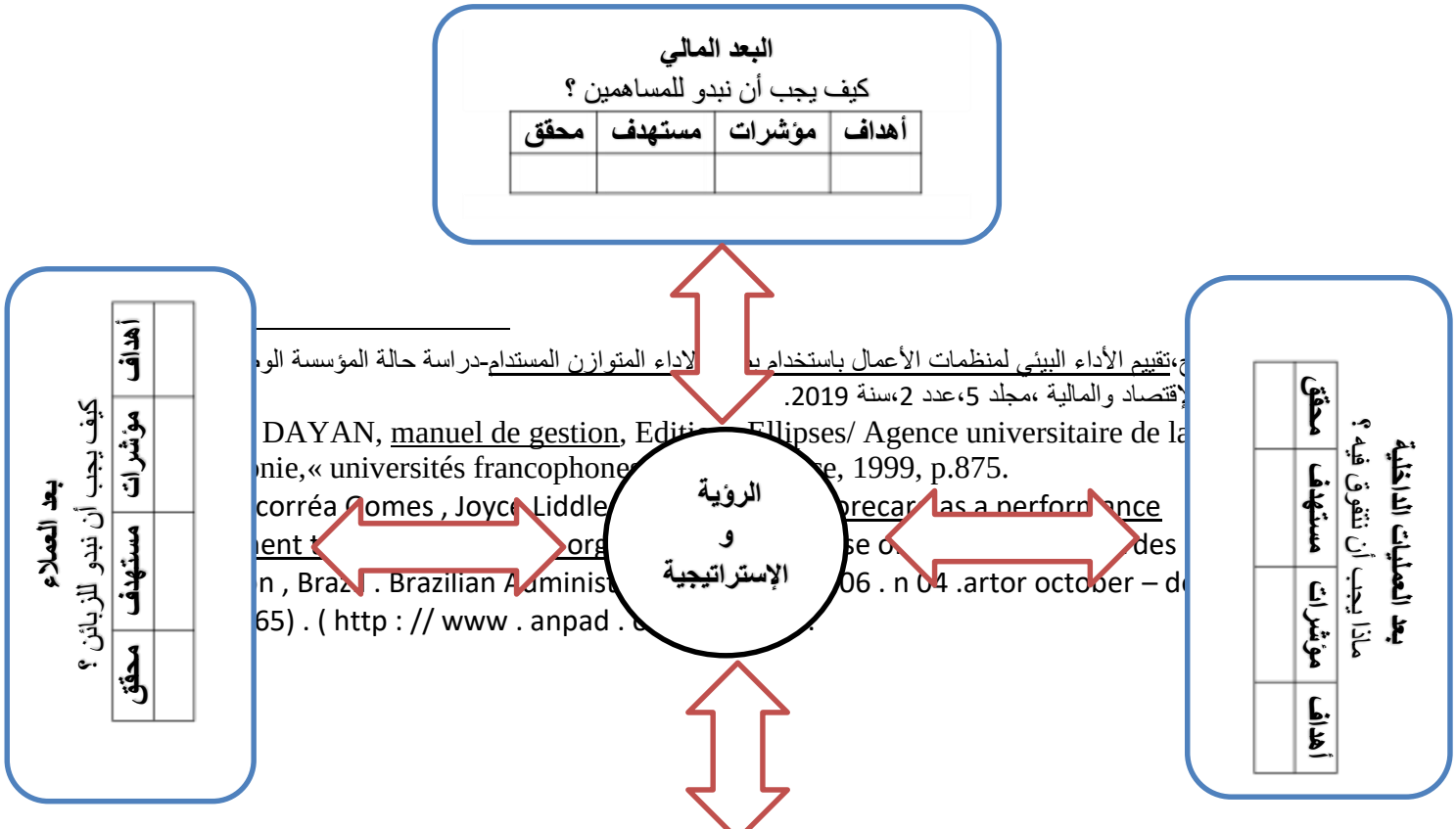
يعرف Kaplen & Norton بطاقة الأداء المتوازن بأنها " أسلوب إداري يترجم رؤية واستراتيجية المنظمة إلى مجموعة من المقاييس التي تغطي الاداء الشامل لها ،وتوفر إطار لقياس وإدارة الإستراتيجية من خلال الأبعاد الأربعة ، البعد المالي،بعد العملاء،بعد العمليات الداخلية و بعد التعلم والنمو"[1].وهي بذلك تقدم" مجموعة متماسكة من الأفكار والمبادئ وخطة مسار شمولي للشركات لتتبع ترجمة الرؤية من خلال مجموعة مترابطة من مقاييس الاداء ،و وضع إستراتيجية أعمال و المساعدة في التنسيق بين الاداء الفردي

[1] Kaplan. R, Norton. D, **Strategy Learning and Balanced Scorecard**, Strategy and Leadership Review, vol 24, N05, 1996, p 18.

والتنظيمي لتحقيق أهداف المنظمة " [1]. فهي مزيج من المؤشرات المالية والتشغيلية والتي تعبر عن الرؤية الإستراتيجية للمؤسسة وتساعد المدراء على تحقيق الأهداف وفقا لأربعة أبعاد، النتائج المالية،رضا العملاء،العمليات الداخلية والتعلم التنظيمي ،حيث تعتبر " أداة للربط بين المقاييس المالية وغير المالية للأداء بحكم احتوائها على مفردات ومؤشرات مالية ومقاييس ومؤشرات غير مالية ، وكان الدافع الرئيسي لإقتراحها هو قصور أدوات القياس المالية ذات الاجل القياييس التي تتجاهل المعلومات الإستراتيجية كالجودة ،تنمية الموارد البشرية،البحث والتطوير،الإبتكار و رضا العميل" [2].

مما سبق يمكن القول ان بطاقة الاداء المتوازن هي أداة تهتم أكثر بقيادة الأداء (pilotage de performance) بتركيزها أكثر على التصرفات(السلوكات) المتعلقة بالتعلم الجماعي والفردي للوصول إلى ترجمة الإستراتيجية لأهداف عملية تسهل من عملية التقييم من خلال مؤشرات الأداء الحالي ومقارنته بمؤشرات الأداء المستقبلي ،وهو ما يشير إليه كل من Kaplen & Norten على أن بطاقة الأداء المتوازن "تترجم المهمة الإستراتيجية إلى أهداف ومقاييس المنظمة في أربع منظورات ،المالي،العملياتي،العمليات الداخلية نالنمو والتعلم" [3]. كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (08): بطاقة الأداء المتوازن



[1] ،تقييم الأداء البيئي لمنظمات الأعمال باستخدام بـ لاداء المتوازن المستدام-دراسة حالة المؤسسة الو
لإقتصاد والمالية ،مجلد 5،عدد 2،سنة 2019.

[2] DAYAN, manuel de gestion, Editi Ellipses/ Agence universitaire de la
nie,« universités francophone e, 1999, p.875.

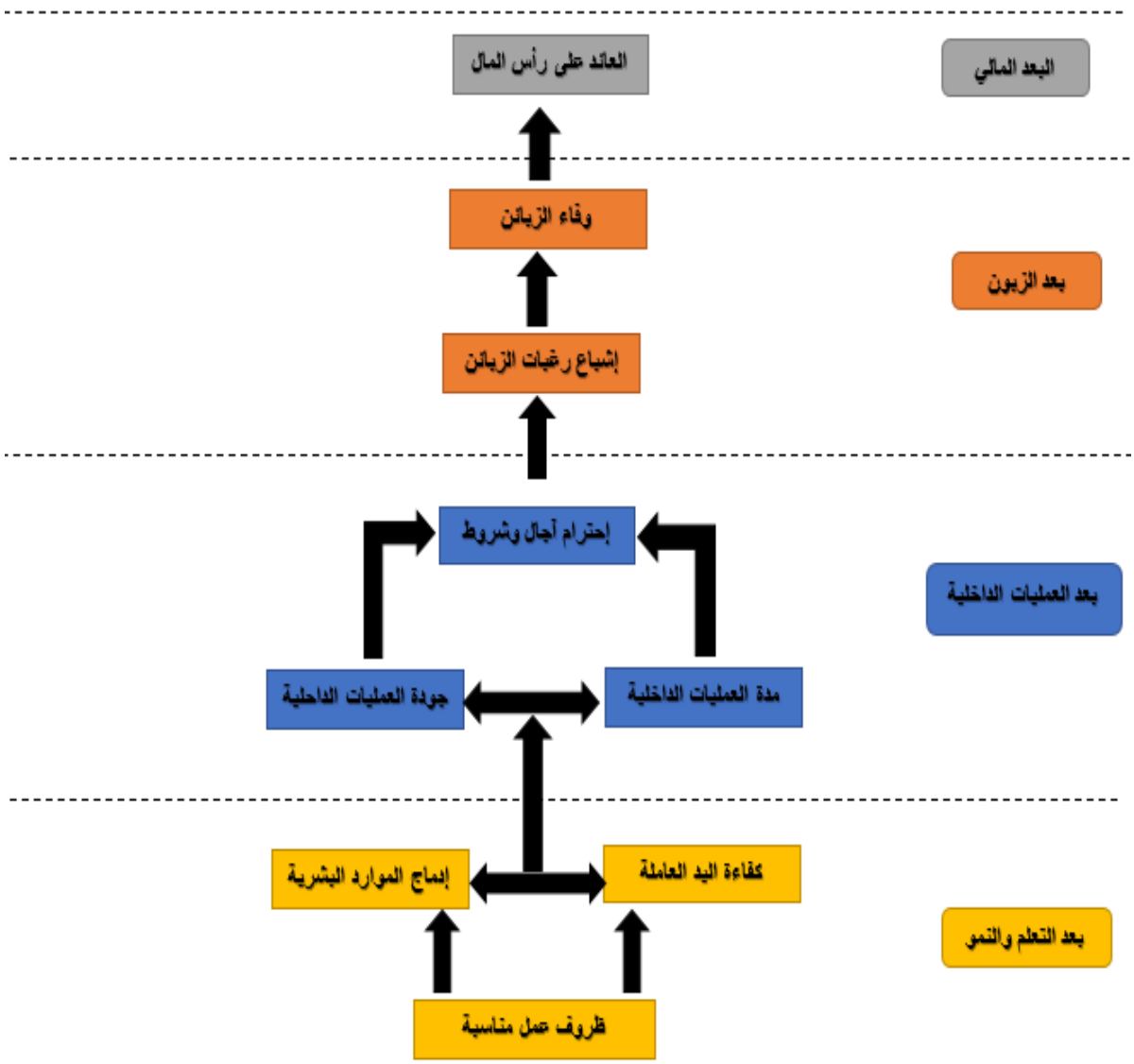
[3] corréa Gomes , Joyce Liddle precar as a perform nance
ent t org se o des
n , Braz . Brazilian Administ 06 . n 04 .artor october – d
65) . (http : // www . anpad .

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على R. S. Kaplan et D. P. Norton (1996), *the balanced Scorecard*, Harvard business School Press, p.21

إن الأبعاد الاربعة تتضمن محتوى إستراتيجية المنظمة. فالبعد المالي يهتم بالنتائج المالية الممكن تحقيقها لحملة الأسهم، والذي يمكن قياسه عن طريق الدخل التشغيلي، العائد على رأس المال العامل او القيمة الإقتصادية المضافة. أما بعد العملاء فيهتم باستراتيجية المنظمة الرامية لكسب وفاء الملاء والإحتفاظ بهم وكسب عملاء جدد بما يحقق لها نمو مبيعاتها وضما ن الربحية. في حين أن بعد العمليات الداخلية فيتمثل في الانشطة التي تمكن من تقديم السلع أو الخدمات وفق رغبات العملاء، واساس ذلك كله التعلم الجماعي والفردي ونشر المعرفة داخل المنظمة من خلال بعد النمو والتعلم.

تعتبر العلاقة الترابطية بين الابعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن من عوامل نجاحها والتي يمكن تمثيلها وفق الشكل التالي:

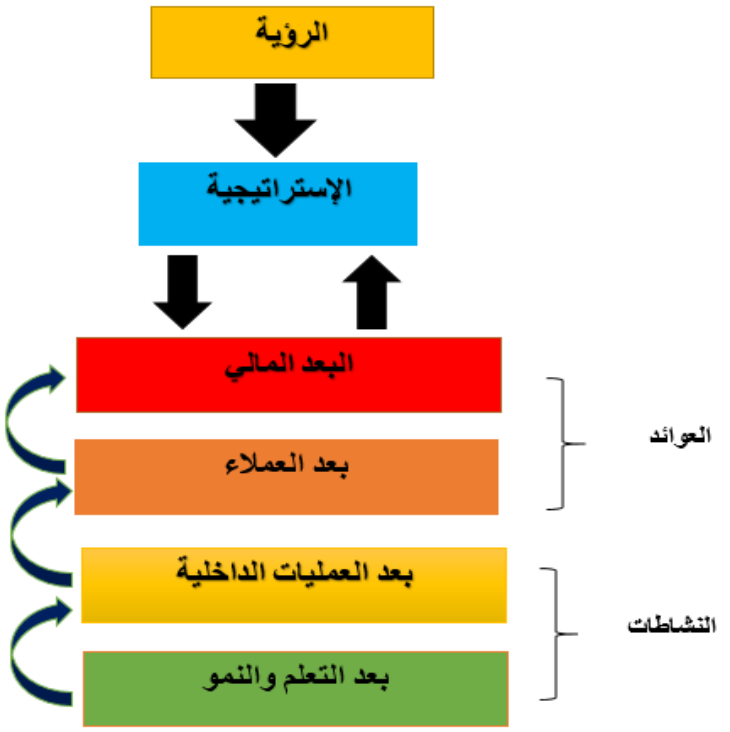
الشكل رقم (09): ترابط أبعاد بطاقة الأداء المتوازن



Source : Robert S. KAPLAN et David P. NORTON, **comment utiliser le tableau de bord prospectif. Editions d'Organisation**, Paris, France, 2001, page 110.

كما أن بطاقة الأداء المتوازن تقوم على أساس مفهوم أو فلسفة تضمن التسلسل والتكامل والعلاقات السببية بين أبعادها الاربعة حسب مايوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (10): فلسفة بطاقة الأداء المتوازن



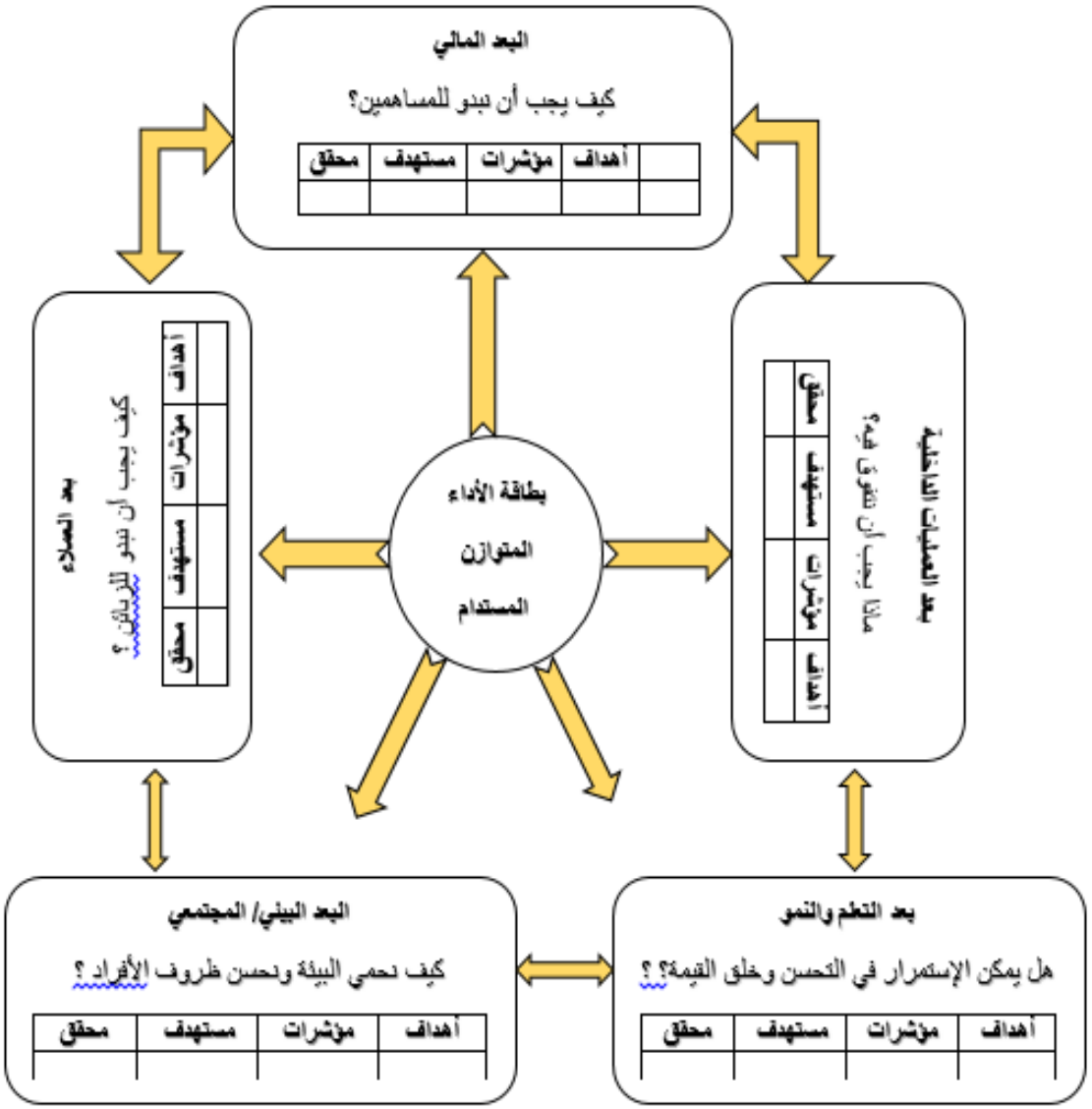
Source: Anderson Henrik & All, 2GC-Active Management, "**Balanced Scorecard Implementation SMEs: Reflection on Literature and Practice**", Paper Presented to 4th SME-SME International Conférence Allborg University, Denmark, 14-16 May 2001, p5. (http://www.qa.au.edu/page2/research/BSCInSMEPaper.pdf)

لكن ورغم القَبول الذي لاقته بطاقة الأداء المتوازن من قبل عديد المنظمات، إلا أن أكثر ما يعاب عليها هو عدم أخذها للبعدين الإجتماعي والبيئي بعين الإعتبار، وهو ما دفع إلى تطويرها لتصبح فيما بعد بالصيغة الجديدة المعروفة **ببطاقة الأداء المتوازن المستدام Sustainability Balanced Scorecard (SBSC).** ففي ظل بيئة أعمال معقدة وغير مستقرة تجد المنظمة نفسها أمام كم هائل من المعلومات (إقتصادية، إجتماعية، بيئية) وهي مطالبة بالتعامل معها، فتكون حينها أمام تحد إختيار وتحديد عدد ونوعية مؤشرات القياس التي تضمن القياس الامثل للأداء سواء الإقتصادي، الإجتماعي أو البيئي، والذي ينعكس بالإيجاب على عمليات إتخاذ القرار. وهو ما تساعد على تحقيقه بطاقة الأداء المتوازن المستدامة.

أما عن كيفية دمج الإعتبارات البيئية والإجتماعية ضمن نموذج Kaplen & Norton، فقد تم إقتراح ثلاث وضعيات تتمثل في[1] ، إضافة المؤشرات البيئية والإجتماعية للأبعاد الأربعة الأولى للنموذج الأصلي ، إضافة بعد خامس للنموذج الأصلي خاص بالإعتبارات البيئية والإجتماعية أو صياغة نموذج مستقل خاص بإعتبارات التنمية المستدامة.

[1] Gérald NARO et Florence NOGUERA, **L'intégration du développement durable dans le pilotag stratégique de l'entreprise : enjeux et perspectives des « Sustainability Balanced Scorecards »,** Revue de l'organisation responsable, Edition ESKA, Paris, France, 2008/1 - Volume 3, p. 28.

الشكل رقم (11): بطاقة الأداء المتوازن



المرجع: من إعداد الباحث بالإعتماد على

R. S. Kaplan et D. P. Norton (1996), *the balanced Scorecard*, Harvard business School Press, p.21

- **قاعدة الأساس الثلاثي: Triple Bottom line**

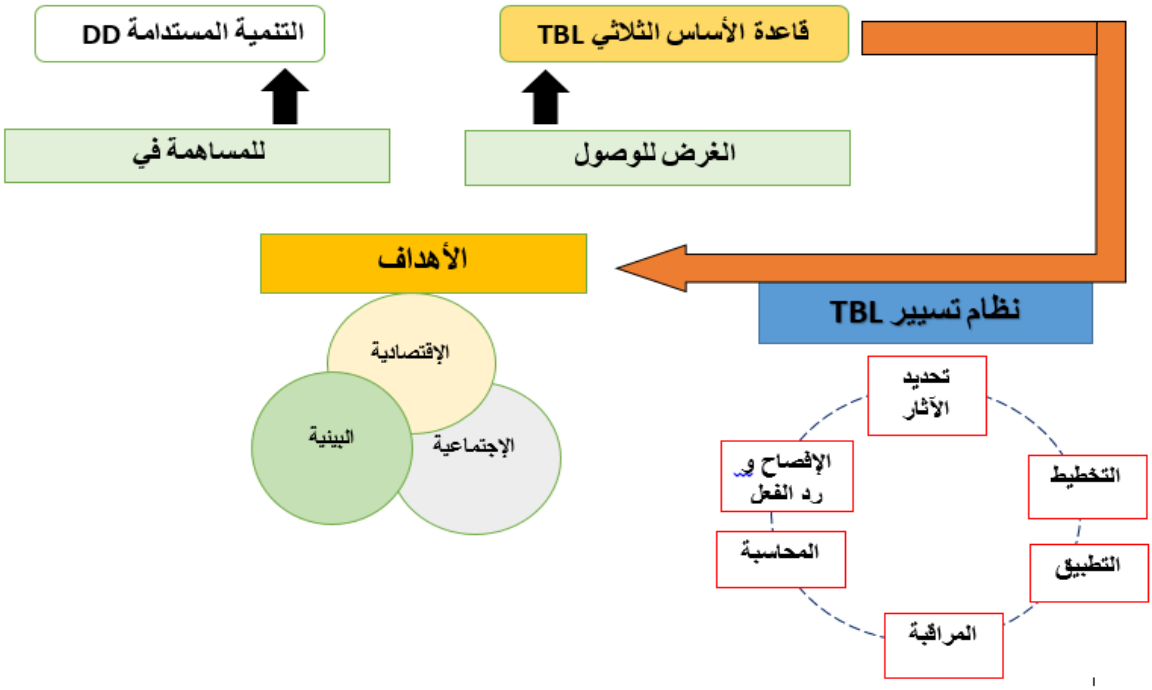
يهدف أسلوب قاعدة الأساس الثلاثي أو كما يسمى (الميزانية الثلاثية،الخط الاخير للميزانية، الخطوط القاعدية الثلاثة) إلى ضمان مقياس للأداء الشامل للمؤسسات وفق التنمية المستدامة،فهو يوفر إطار عمل لقياس نتائج المنظمة والإبلاغ عنها وفقا للمعايير الإقتصادية الإجتماعية والبيئية.كما

يشير إلى مجموعة القيم والعمليات الواجب على المنظمة مراعاتها للتقليل من الأضرار السلبية المحتملة لنشاطاتها وخلق قيمة إقتصادية ،إجتماعية وبيئية [1].

أطلق الانجلوساكسون تسمية قاعدة الاساس الثلاثي Triple Bottom line على " الجهود التي تقوم بها المنظمة لتحقيق إلتزاماتها ليس فقط المكسب الإقتصادي ،وإنما أيضا لتحسين الأداء الإجتماعي والبيئي"[2]، وهو مفهوم مطور من طرف John Elkington 1997، من خلال كتابه " Cannibals with Forks" الذي يدافع من خلاله عن فكرة أن الأداء الشامل للمنظمات يقاس بناءا على الثلاثية (الرخاء الإقتصادي، الجودة البيئية ،رأس المال الإجتماعي).

مما سبق يمكن القول أن قاعدة الأساس الثلاثي هي أدة تساعد المنظمة على تنفيذ استراتيجياتها من خلال توجيهها نحو الإستدامة والكفاءة البيئية.

الشكل رقم (12): الإطار المفاهيمي لـ TBL



المرجع: من إعداد الباحث بالإعتماد على LUANIA GOMEZ GUTIERREZ ;le triple bilan le cas de Patagoia ;mémoire présenté comme exigence comptable «TRIPLE BOTTOM LINE» partielle de la maitrise en comptabilité, contrôle,audit, université du Québec à Montréal, Mai 2015

[1] BENSMAIN lamia, & All, **Vison sur la performance des entreprises algériennes,** p128

[2] Cécile Renoua rd ; la **responsabilité éthique des multinationales**, presse universitaires de France, 1ere édition, France, 2007, p145

الجدول رقم (10): الخطوط القاعدية الثلاثة

	الأساس البيئي	الأساس الإجتماعي	الأساس الإقتصادي
محور السياسة Axe politique	-الإدارة البيئية -الإستثمارات من اجل البيئة -الإستراتيجية البيئية -السياسة البيئية -توفير الطاقة	-السياسة الإجتماعية -**الاداء الإجتماعي** -المؤشرات الإجتماعية	-السياسة الإقتصادية -الإستثمار المسؤول -التقارير المالية -الإستثمار الخالق للقيمة
محور التغيير Axe changement	-التكيف مع نو لأجل البيئة -العلاقات مع أصحاب المصالح -دمج معايير الأداء	-تحسين ظروف الحياة بالعمل -إثراء الأنشطة -التدريب -التواصل الداخلي والخارجي	-إستعادة التكاليف الخفية -التمويل الذاتي للمسؤولية الإجتماعية -**الأداء الإقتصادي**
محور الأدوات Axe Outils	-الإدارة البيئية -لوحة تحكم الإدارة الإستراتيجية -**الأداء البيئي** -تخطيط العمل الإستراتيجي	-إدارة ظروف العمل -أدوات إدارة المسؤولية الإجتماعية -إدارة الوقت والتخطيط -إدارة الكفاءات -التفاوض على الأهداف	-مراقبة التسيير على المستوى الإقتصادي والإجتماعي -مؤشرات التوجه الإقتصادي -التوفيق بين المشاريع

المرجع: عزوز أمينة، غريسي عربي، تأثير المسؤولية الإجتماعية على الأداء الشامل، مجلة مجاميع المعرفة، مجلد 5، عدد2، أفريل 2019، ص 97

المبحث الثالث: المواصفة العالمية ISO 14001 :2015

المطلب الأول: تقديم المواصفة ISO 14001 :2015

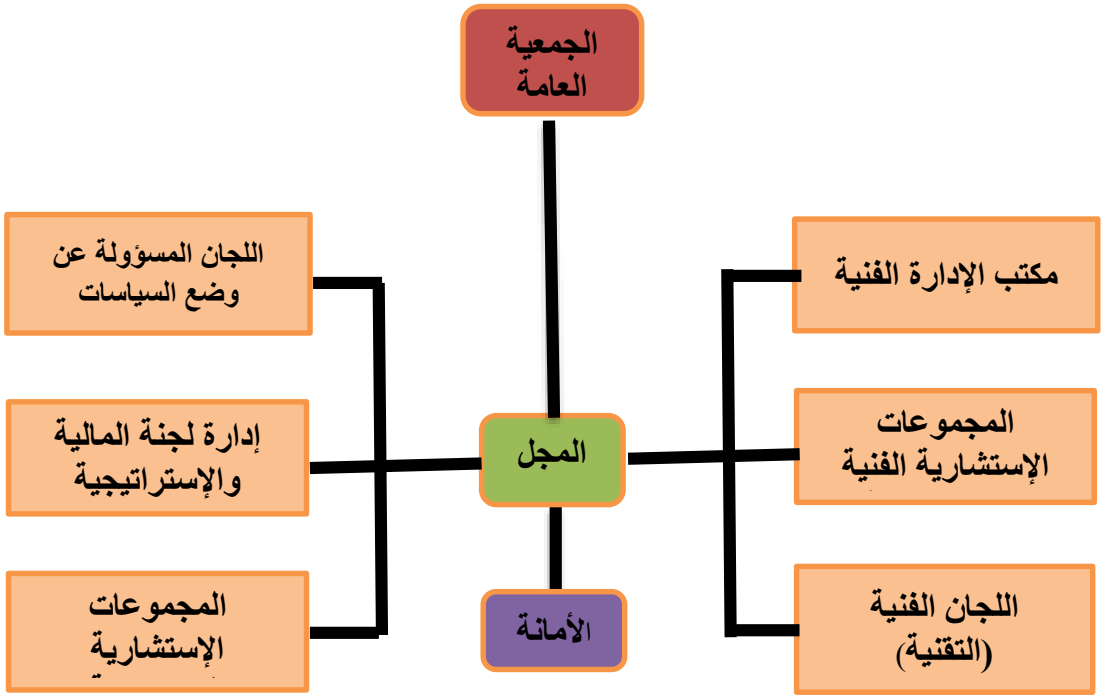
1. **المنظمة العالمية للتقييس ISO:** إن مصطلح إيزو ISO هو اختصار للكلمة اليونانية ISOSS والتي تعني التساوي Equal [1] وهي تعبر عن الحروف الاولى لتسمية المنظمة العالمية للمواصفات القياسية **I**nternational **O**rganization for **S**tandardization.، كما تعتبر منظمة الإيزو ISO إتحاد عالمي يضم هيئات التقييس الوطنية للدول الأعضاء ،تأسس سنة 1947 عقب الحرب العالمية الثانية .مقرها العاصمة السويسرية جنيف ،تقوم بإصدار المواصفات (المعايير) العالمية المحددة لجودة السلع والخدمات .فهي إذا " كيان غير حكومي أسس من أجل تطوير المواصفات ، حيث أنها مسؤولة عن تصميم وتطوير المواصفات العالمية في جوانب عديدة من قطاع الأعمال والجوانب الفنية والتقنية التي تدخل في بناء المواصفات ،وتعتمد في ذلك على مجموعة من العلماء والمتخصصين من مختلف الدول [2] وهي تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :

[1] Lori.J., & All, **CPA Perspectives on ISO 9000**, The CPA Journal, vol.7, N°8,1998, P25

[2] عواطف أبراهيم الحداد، **إدارة الجودة الشاملة**، ط1، دار الفكر، عمان،200، ص11.

- تشجيع وتطوير وتوجيه المواصفات العالمية وجميع الأنشطة ذات الصلة والمتضمنة تقويم المطابقة (conformity Assessment) بهدف تسهيل التبادل الدولي التجاري للسلع والخدمات.
- رفع المستويات القياسية ووضع وتطوير المعايير والإختبارات والأسس لمنح الشهادات المتعلقة بها من اجل تشجيع تجارة السلع والخدمات على المستوى العالمي.
- تطوير التعاون الدولي في مجالات الانشطة العلمية والتكنولوجية والإقتصادية.
- إقامة علاقات تعاون بين أجهزة التقييس الوطنية للدول الأعضاء والعلماء والباحثين والمخترعين والتقنيين.
- المساهمة في توفيرؤ وسيلة لتسهيل الإتفاقيات بشأن المواصفات العالمية.

الشكل رقم (13): الهيكل التنظيمي لمنظمة الـ ISO



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

2. **أهم المواصفات الصادرة عن منظمة ISO :** تقوم المنظمة بإصدار المواصفات في شتى المجالات، و هي تخضع للتجديد الدوري كل أربع او خمس سنوات بناءا على متطلبات السوق ، إتجهات المستخدين وانعكاسات تطبيقها، باستثناء الصناعات الكهربائية ،الهندسية ،الإلكترونية والميكانيكية والتي هي من إختصاص اللجنة الدولية للإلكتروميكانيك(International Electro-technical Commission) .كما تعتبر المواصفة الخاصة بالجودة ISO 9001 الأولى من حيث تاريخ صدور أول نسخة منها وكذلك من حيث الإنتشار العالمي ،لتليها المواصفة البيئية ISO 14001.والشكل الموالي يبين أهم المواصفات الصادرة عن المنظمة العالمية للتقييس.

الشكل رقم (14): أهم المواصفات الصادرة عن المنظمة العالمية للتقييس ISO



المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على مجموعة من المراجع

3. **سياق ظهور المواصفة ISO 14001 :** أكثر من خمسة عشر سنة تمر على أول نسخة للمواصفة ISO 14001 الخاصة بأنظمة الإدارة البيئية والتي لاقت إنتشارا واسعا.بيد إن إصدار منظمة الإيزو لها صاحبته تحولات عالمية مهمة خاصة تلك المتعلقة بالبيئة و كوكب الأرض عموما ،سواء على مستوى المؤسسات او على مستوى الدول والحكومات.

إن ما شهدته البيئة والطبيعة عموما من إستنزاف حاد للموارد، إستهلاك غير عقلاني للطاقات والتخلص العشوائي للنفايات أدى إلى تفاقم المشاكل البيئية مثل (ارتفاع درجة حرارة الأرض، الأمطار الحمضية، إنزلاق التربة..) واختلال الأنظمة الإيكولوجية. وهو ما زاد من القلق العالمي وضاعف من الجهود الدولية خاصة من قبل الأمم المتحدة الرامية إلى الحد من التهديدات المتكررة على البيئة، وذلك من خلال سن التشريعات والقوانين وإبرام الإتفاقات والمعاهدات الدولية. ومساهمة منها في تلك الجهود قامت المنظمة العالمية للتقييس ISO بإصدار واستحداث

مواصفتين في هذا الإطار والمتمثلة أساسا في سلسلة ISO 14000 لأنظمة الإدارة البيئية، والمواصفة ISO 26000 الخاصة بالمسؤولية الإجتماعية.

عقب "قمة الأرض" بريو دي جانيرو 1992 تم إنشاء مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة والذي اتصل بالهيئة الدولية للتقييس ISO من أجل مناقشة و إصدار مواصفات تخص الإدارة البيئية ،بناءا على ذلك أجرت اللجنة التقنية ISO TC/207 عدة لقاءات ومقابلات مع ممثلين رسميين للقطاع الصناعي و هيئات التقييس الوطنية ما بين 1993 و 1994 ،حيث خلصت تلك الجهود إلى عرض مسودة المواصفة ISO 14000 للتصويت سنة 1995 ليتم الموافقة عليها وإصدارها رسميا سنة 1996.غير ان ظهور المواصفة ISO 14000 سبقته عدة مبادرات عالمية كان الهدف منها تنظيم وتوجيه التسيير البيئي من أجل مساعدة المنظمات على دمج الإعتبارات البيئية ضمن انشطتها والتي منها:

- **التشريع الاوربي[1] SEMA** : هو**EMAS** بالإنجليزية (**Eco-Management and Audit**) أو **SEMA** بالفرنسية (**Système de management environnemental et d'audit**) يعتبر مقاربة حديثة أكثر منه مواصفة،حيث أنه بتارخ في 23 جوان 1993 اعتمد التشريع SEMA المشتق من تشريع مجلس الإتحاد الأوربي (EU) رقم 1863/93 كمواصفة إقليمية لنظام الإدارة البيئية للمؤسسات الصناعية يهدف إلى الحد من التلوث البيئي في إقليم أوربا.وقد تم الإعلان عن الإصدار الجديد "SEMA 207/2001 " الذي يناسب مختلف أنواع المؤسسات وهو يعتمد بالأساس على مبدأ التحسين المستمر حيث تتمثل مهمته فيمايلي:
  - تدقيق مطابقة نظام الإدارة البيئية لمتطلبات SEMA.
  - تحرير تصريح بيئي رسمي بالمطابقة واي يحتوي على:

وصف للمؤسسة ونشاطاتها المحققة.

- نتائج التقييم البيئي.
- السياسة البيئية.
- معطيات مختصرة توضح الأداء البيئي للمؤسسة.
- البرنامج البيئي والنتائج المحققة.
- إسم المدقق الخارجي وتاريخ نشر التقرير.

وقد وافقت اللجنة الاوروبية للتقييس CEN على ان القبول بمتطلبات ISO14001 يلبي احتياجات SEMA على أن يضاف إليها:

- إعداد تقرير بالأداء البيئي (التصريح الرئيسي)

[1] مشان عبد الكريم، **دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية**، رسالة ماجيستير في العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص46

- توضيح القضايا البيئية المتعلقة بالمنتجات والخدمات المقدمة لأصحاب المصال حStakeholders بما في ذلك المشاكل المحتملة.
- إحترام المراجعة الاولية (initial Review) قبل التسجيل.

كما أنه بناءا على الإتفاقية المبرمة بين منظمة ISO و UE فإن أي مواصفة صادرة عن منظمة الـ ISO ويصادق عليها الإتحاد الأوربي تستوجب سحب المواصفات الوطنية مثل المواصفة البريطانية BS 7750.

الجدول رقم (11): مبادرات الإدارة البيئية السابقة لـ ISO 14001

السنة	المبادرة	الهدف
1989	التحالف من اجل إقتصاد مسؤول إيكولوجيا (CERES)	توجيه المؤسسات نحو التسيير المسؤول والأداء البيئي في إطار التنمية المستدامة.
1991	ميثاق الشركات من أجل التنمية المستدامة ،من طرف غرفة التجارة الدولية (CCI)	دعم الشركات في جهودها في مجال التنمية المستدامة
1992	برنامج التسيير المسؤول من طرف الرابطة الكندية للصناعات الكميائية	طمأنة الجمهور والزبائن بضمان المؤسسات الكيماوية للامن والسلامة.
1995	نظام الإدارة والتدقيق البيئي الأوروبي (SEMA)	إعداد وتقييم نظام الإدارة البيئي (S%EA) ومشاركة الموظفين.
1996	ISO 14001	إقتراح نظام إدارة بيئية مناسب لمختلف المنظمات يسمح ويساعد على تنفيذ السياسات والاهداف البيئية.

مصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بن يمينة خيرة ويعقوب محمد، **التخطيط البيني-دراسة حالة الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد20، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، جويلية2012

4. **تعريف المواصفة ISO 14001 :** إلى جانب المواصفات التي اهتمت بالبيئة كالمواصفات البريطانية ،الكندية والأوروبية ،تظهر المواصفة iso 14001 كأهم تلك المواصفات وأكثرها انتشارا ،وباتت تنافس حتى المواصفة العالمية iso 9001 .

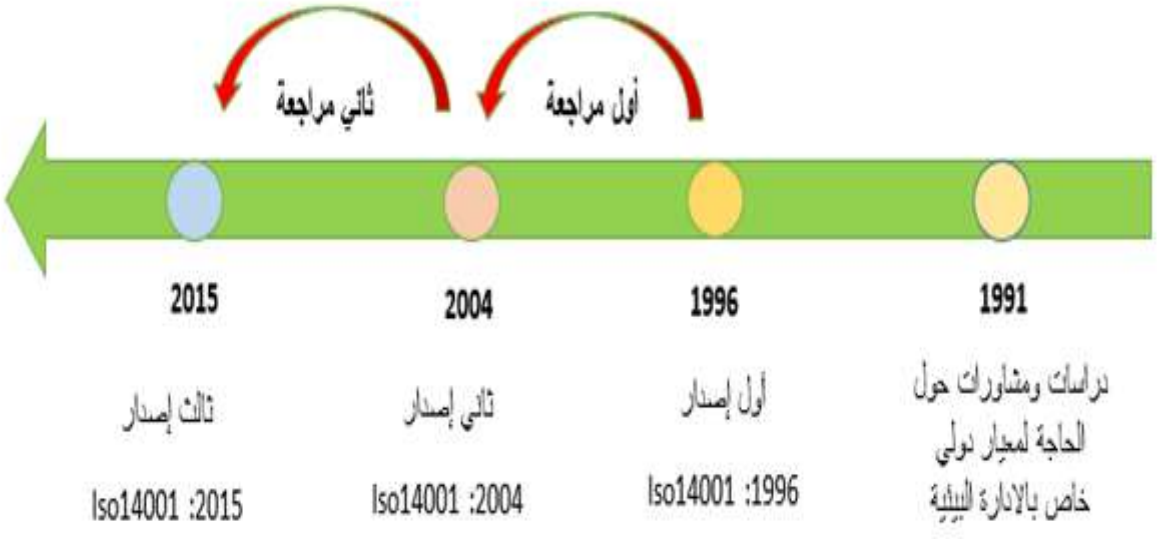
تعتبر المواصفة iso 14001 " سلسلة من الوثائق والمواصفات المكتوبة أصدرتها المنظمة الدولية للتقييس (ISO) تعمل على تزويد الشركات الصناعية بالأدوات اللازمة لبناء نظام للإدارة البيئية وتعطي الإرشادات اللازمة لاستخدامه وتقييمه .ومن فوائد تطبيقها تحسين مدى التقيد بالأنظمة البيئية وتخفيض نسب التلوث وإزالة النفايات وتحقيق أداء بيئي إيجابي وزيادة الوعي البيئي وإجراء تغييرات ثقافية".[1]أو هي " مجموعة من المتطلبات والمواصفات الخاصة بكيفية عمل المؤسسات في القضاء على التلوث ،وذلك عن طريق وضع نظام رئيسي وقاعدة بيانات من اجل متابعة الأداء

[1] رغد متقي الدليمي، **إدارة الجودة الشاملة للبيئة باستخدام المواصفات الدولية iso 14001**، جامعة بغداد،2001، ص30.

البيئ"[1]. أما المنظمة العالمية للتقييس فترى بأنها "معيار دولي معترف به يوفر متطلبات نظام الادارة البيئية ويساعد المنظمات على تحسين أدائها البيئي بفضل الاستخدام الاكثر عقلانية للموارد والحد من النفايات كما يحقق لها في نفس الوقت ميزة تنافسية إضافة إلى ثقة أصحاب المصلحة"[2].

مما سبق يمكن القول إن iso 14001 هي أداة تسييرية طوعية تمتاز بالمرونة والتجديد الدوري استجابة للتطورات والمستجدات التي تشهدها بيئة الأعمال، وهي تساعد المنظمات باختلاف أنشطتها وأحجامها على إرساء نظام إدارة بيئي فعال يعزز من كفاءتها في استهلاك الطاقة والموارد ويقلص من المخاطر البيئية. ومنذ صدور أول نسخة لها سنة 1996 شهدت ال iso 14001 تجديدين كانا عامي 2004 و2015 على التوالي، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (15): كرونولوجيا إصدار المواصفة



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مجموعة من المراجع

دوافع تبني المؤسسة لنظام الإدارة البيئية ISO14001 : تسعى المؤسسات إلى الحصول على شهادة الـ ISO14001 بهدف تحقيق جملة من الفوائد المتوقعة والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

[1] عبد الكريم لحيلح، **دور نظام الادارة البيئية iso 14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2017، ص80.

[2] www.iso.org

الجدول رقم (12): دوافع تبني نظام الإدارة البيئية ISO14001

طبيعة الدافع	المحتوى
قانوني	- تعزيز التوافق مع التشريعات والتعليمات - الحصول على حوافز من السلطات المعنية
إداريي	- زيادة رضا العاملين - تكامل الأنظمة الإدارية
مالي	- تقليص الغرامات والضرائب البيئية - الحصول على امتيازات البنوك والمؤسسات المالية - عوائد الإقتصاد في استهلاك الموارد والطاقة
إنتاجي	- تحسين كفاءة العملية الإنتاجية - تحسين الأداء البيئي
تسويقي	- تعزيز الميزة التنافسية في الأسواق الدولية - تسهيل التجارة الدولية - تحسين العلاقة مع المستهلكين

المصدر: إعداد الطالب إعتمادا على على طالب فاطمة، نظم الإدارة الب يئيةISO14001 وتدويل الموسسات الإقتصادية، أروحة دكتوراه، جامعة مستغانم،2017-2018، ص91

تطور عدد شهادات iso 14001 : لقد انعكس تزايد الوعي البيئي إقليميا ودوليا على الإنتشار العالمي لشهادة iso 14001، حيث تجلى ذلك في عدد المنظمات الحائزة عليها. كل من الجدول والشكل المواليين يبينان عدد المؤسسات الممنوحة لها شهادة iso 14001 للفترة 2017/2004

ونظرا للحاجة الماسة للمواصفة iso 14001 بسبب ازدياد الوعي البيئي لدى الأفراد والمنظمات على حد سواء من جهة، وصرامة القوانين والتشريعات البيئية المحلية منها والدولية من جهة أخرى. أدى ذلك إلى سرعة انتشارها وارتفاع عدد المؤسسات الحاصلة عليها. حيث بلغ عددها 64996 مؤسسة سنة 2003، ليصل هذا العدد إلى 324148 مؤسسة سنة 2014.

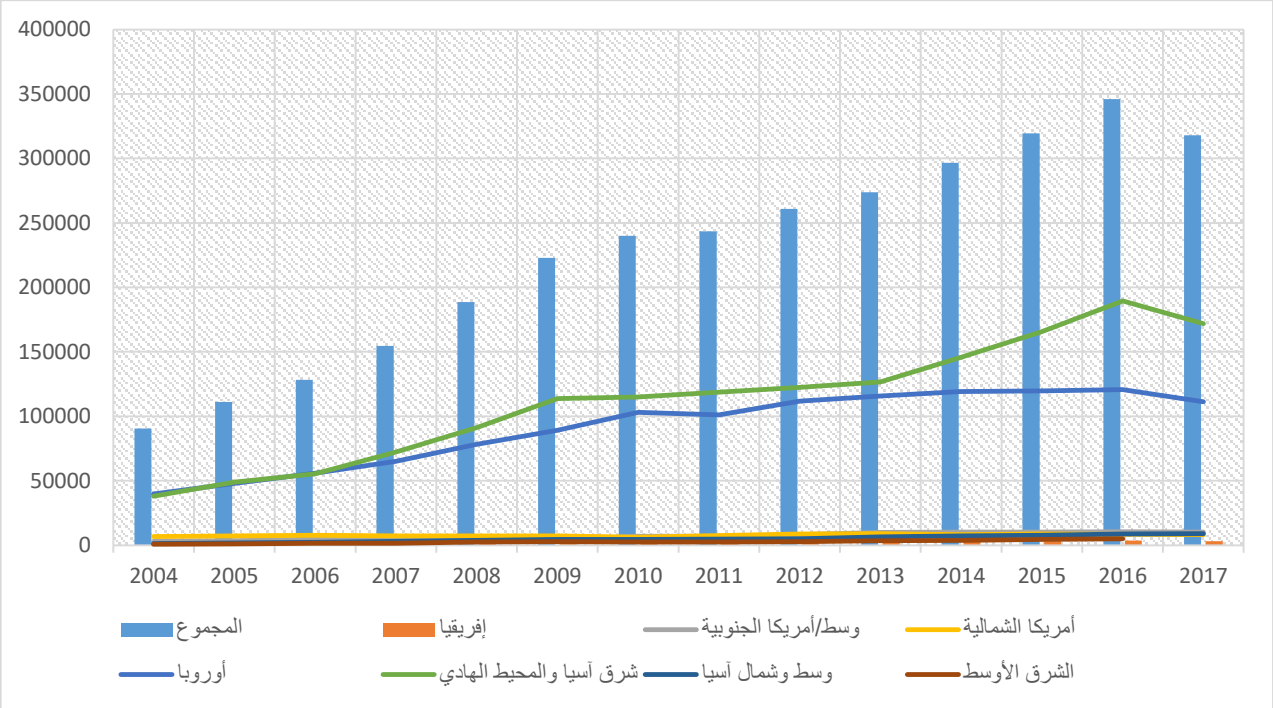
الجدول رقم (13): تطور عدد المؤسسات الحائزة على شهادة الـ ISO14001

السنة	المجموع	إفريقيا	وسط/	أمريكا الشمالية	أوروبا	شرق آسيا	وسط	الشرق الأوسط

	وشمال آسيا	والمحيط الهادي			أمريكا الجنوبية			
862	1322	38050	39805	6743	2955	817	90554	2004
1037	1829	48800	47837	7119	3411	1130	111163	2005
1556	2201	55428	55919	7673	4355	1079	128211	2006
1576	2926	72350	65097	7267	4260	1096	154572	2007
2405	3770	91156	78118	7194	4413	1518	188574	2008
2775	4517	113850	89237	7316	3748	1531	222974	2009
2515	4380	114883	103126	6302	6999	1675	239880	2010
2425	4725	118802	101177	7450	7074	1740	243393	2011
2847	4969	122370	111807	8573	8202	2084	260852	2012
3434	6577	126760	115764	8917	9890	2519	273861	2013
3786	7187	145877	119072	8185	10084	2545	296736	2014
4585	7708	165616	119754	8712	10097	3024	319496	2015
5002	8612	189505	120595	8438	10444	3551	346147	2016
4795	8896	171716	111133	8124	10194	3083	317941	2017

المصدر:30: ISO,Rapport annuel ,ISO Survey 2018 consulté le 20/09/2019.22

الشكل رقم (16) : تطور عددالمؤسسات الحاصلة على شهادة الـ ISO14001



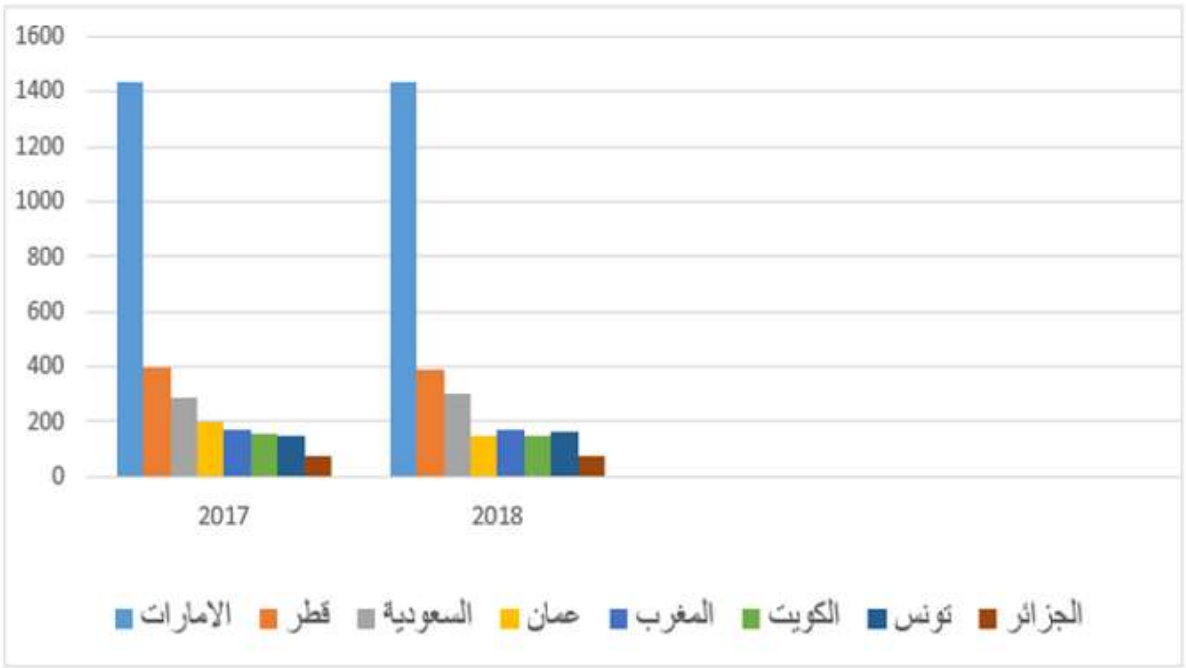
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا علىISO,Rapport annuel ,ISO Survey 2018

الجدول رقم (14) : ترتيب الدول العربية حسب عدد شهادة الـ ISO14001 المتحصل عليها لـ2017 و2018

الترتيب	الدولة	سنة 2017	سنة 2018	التغير
01	الإمارات	1437	1436	01-
02	قطر	396	388	08-
03	السعودية	288	305	07+
04	عمان	200	148	52-
05	المغرب	174	170	04-
06	الكويت	153	146	07-
07	تونس	147	160	12+
08	الجزائر	74	76	02+

المصدر: ISO,Rapport annuel ,ISO Survey 2018

الشكل رقم (17): ترتيب الدول العربية حسب عدد شهادة الـ iso14001 لـ 2017 و 2018



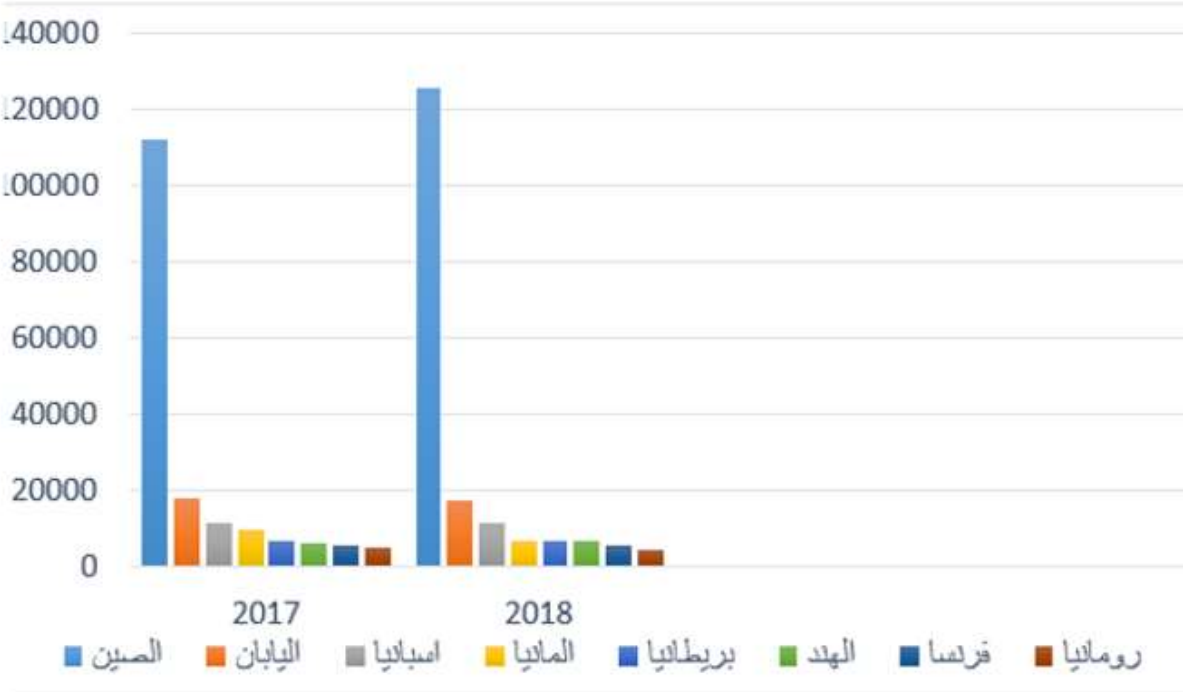
المصدر: ISO,Rapport annuel ,ISO Survey 2018

الجدول رقم (15) : ترتيب أهم دول العالم حسب عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة ISO 14001 لـ 2017 و2018

الترتيب	الدولة	سنة 2017	سنة 2018	التغير
01	الصين	111782	125415	13633 +
02	اليابان	18052	17189	863-
03	اسبانيا	11731	11423	308-
04	بريطانيا	7102	7734	335+
05	المانيا	9690	6646	3044-
06	الهند	6215	6991	991+
07	فرنسا	5837	5811	26-
08	رومانيا	5284	4284	1000-

المصدر: ISO,Rapport annuel ,ISO Survey 2018

الشكل رقم (18): ترتيب دول العالم حسب عدد شهادة الـ iso14001 لـ 2017 و 2018



المصدر: ISO,Rapport annuel ,ISO Survey 2018

المطلب الثاني: نقط قوة المواصفة 2015: ISO 14001

لقد احتوت النسخة المستحدثة من نظام الإدارة البيئية 2015: ISO 14001 تغييرات هامة سواء على المستوى الإستراتيجي أو على المستوى العملياتي، وهو ما ضاعف من انتشارها وزاد من تبني المؤسسات لها.

1. المتطلبات المستحدثة في النسخة 2015: ISO 14001:

يمكن ملاحظة ذلك من خلال المقارنة بين متطلبات كل من النسختين الخاصتين بنظام الإدارة البيئية سنة 2004 وسنة2015، واللتين يلخصهما الجدولين التاليين:

الجدول رقم (16): متطلبات المواصفة ISO14001 :2004

الرقم	المتطلبات	وصف مختصر
2.4	السياسة البيئية	بيان يعد ويصادق عليه من قبل الإدارة العليا،يعبر عن التزام المنظمة تجاه البيئة ويستخدم كإطار للتخطيط والتنفيذ.
1.3.4	الجوانب البيئية	تحديد العناصر البيئية للأنشطة والمنتجات والخدمات خاصة ذا التأثير المهم على البيئة.
2.3.4	المتطلبات القانونية الأخرى	تحديد وضمان الوصول للقوانين والتعليمات الأخرى.
3.3.4	الغايات والأهداف	وضع أهداف بيئية للمنظمة تتوافق مع سياستها البيئية وأصحاب المصالح.
4.3.4	برنامج الإدارة العامة	التخطيط للأفعال بغية تحقيق الأهداف والغايات.
1.4.4	الهيكل والمسؤولية	تحديد الادوار والمسؤوليات وتوفير الموارد.
2.4.4	التدريب ،التوعية والقدرة	ضمان تدريب العاملين وقدرتهم على تحمل المسؤوليات البيئية.
3.4.4	الإتصال	وضع أسس للإتصال الداخلي والخارجي حول القضايا البيئية.
4.4.4	توثيق نظام الإدارة البيئية	حفظ الوثائق معلومات نظام الإدارة البيئية والوثائق المرتبطة به.
5.4.4	ضبط الوثائق	ضمان إجراءات السيطرة على الوثائق من قبل الإدارة الداخلية.
6.4.4	ضبط العمليات	تحديد ،تخطيط وإدارة العمليات والأنشطة بما يتوافق مع السياسة البيئية.
7.4.4	الإستعداد والإستجابة للطوارئ	تحديد الطوارئ المحتملة وتطوير الإجراءات الوقائية.
1.5.4	الرصد والقياس	رصد الأنشطة الرئيسية وتتبع الأداء.
2.5.4	عدم المطابقة والإجراءات التصحيحية	تحديد المشاكل وتصحيحها وضمان عدم تكرارها.
3.5.4	السجلات	حفظ سجلات مناسبة لنظام الإدارة البيئية.
4.5.4	تدقيق نظام الإدارة البيئية	تدقيق دوري للتأكد من اشتغال النظام كما خطط له.
6.4	مراجعة الإدارة	مراجعة دورية للنظام مع التركيز على التحسين المستمر.

المصدر: عبد الكريم خليل الصفار، أنموذج مقترح لتقويم نظام إدارة البيئة وفقا لمتطلبات المواصفة الدولية ISO14001، دراسة في معمل إسمنت الكوفا، جامعة بابل، ص30.

الجدول رقم (17): متطلبات المواصفة ISO 14001 :2015

الرقم	الفقرة	المتطلبات	العدد
4	سياق المؤسسة contexte de l'entreprise	1 إلى 15	15
1.4	المؤسسة وسياقها		
2.4	احتياجات وتوقعات الاطراف ذووا المصلحة		
3.4	مجال تطبيق نظام الادارة البيئية		
4.4	نظام الادارة البيئية (SME)		
5	القيادة leadership	16 إلى 35	20
1.5	التزام الادارة		
2.5	السياسة البيئية		
3.5	الادوار،المسؤوليات و السلطات		
6	التخطيط planification	36 إلى 71	36
1.6	اجراءات ضد المخاطر		
2.6	الاهداف البيئية والتخطيط		
7	الدعم support	71 إلى 101	33
1.7	الموارد		
2.7	الكفاءات		
3.7	التوعية		
4.7	الاتصال		
5.7	توثيق المعلومات		
8	تحقيق الانشطة التشغيلية réalisation des activités opérationnel	105 إلى 122	18
1.8	التخطيط التشغيلي والتحكم		
2.8	التحضير والاستجابة للحالات الطارئة		
9	تقييم الاداء évaluation des performances	123 إلى 167	45
1.9	الرصد،القياس،التحليل والتقييم		
2.9	التدقيق الداخلي		
3.9	مراقبة الادارة		
10	التحسين amélioration	168 إلى 180	13
1.10	عموميات		
2.10	حالات عدم المطابقة والاجراءات التصحيحية		
3.10	التحسين المستمر		
180	المجموع		

Source : INTERNATIONALE ISO14001 ،**Troisième édition 2015-09-15 Systèmes de Management environnemental** _ Exigences et lignes directrices pour son utilisatio, p.34- 35.

مما سبق يمكن استنتاج أهم الفروقات والتغيرات المستحدثة في نسخة 2015 والمتمثلة فيمايلي:

- زيادة التركيز على مفاهيم التخطيط الإستراتيجي في نظام الإدارة البيئية.

- زيادة التركيز على مفاهيم القيادة.
- الإستشراف والمبادرات الإستباقية لحماية البيئة من التدهور.
- إدماج مفهوم التحسين البيئي.
- الإعتماد على مفهوم دورة الحياة في معالجة الجوانب البيئية.
- إضافة استراتيجيات جديدة للإتصال.

2. **الهيكل عالي المستوى HSL:** في سنة 2012 باشرت المنظمة العالمية (ISO) توحيد الإطار الذي يتم على أساسه إعداد مختلف معايير أنظمة الإدارة الصادرة عنها، والمتمثل في الهيكل العالي المستوى (HSL) **High Level Structure**. فهو بمثابة منصة مشتركة (plateforme) يتمثل الغرض منه في توحيد المفاهيم، التعاريف والمصطلحات، مع إمكانية دمج المنظمة لأكثر من نظام إدارة في آن واحد. خاصة نظام إدارة الجودة ISO9001 ونظام الإدارة البيئية ISO14001.وبناءا على هذا تضمنت متطلباتها مايلي[1]:

سياق المؤسسة: يعتبر بند جديد يتعلق جزء منه بالإجراءات الوقائية، والجزء الآخر يحدد السياق العام لنظم الإدارة البيئية وتحقق أهداف كلا الجزئين عن طريق التنسيق بين القضايا الداخلية والخاجية ذات الصلة وفق الخطوات التالية:

- تحديد القضايا الخارجية التي لها صلة بالمؤسسة.
- تحديد وفهم السياق الداخلي للمؤسسة.
- تحديد الأطراف المعنية بنظام الإدارة البيئية للمؤسسة.
- تحديد احتياجات وتوقعات الأطراف المعنية بالمؤسسة.
- تحديد المتطلبات التي أصبحت إلتزامات الإمتثال.

القيادة : يحدد هذا البند متطلبات حول الإدارة العليا للمنظمة والتي لها دور التوجيه والتحكم في التنظيم على أعلى مستوى،ورسم السياسة البيئية التي تعبر عن إجابات حول مختلف الإلتزامات البيئية بالإضافة إلى تعيين الأدوار و المسؤوليات والسلطة للمكلفين بتنفيذ نظام الإدارة البيئية **EMS** وذلك كالتالي:

- تحمل المؤسسة لمسؤولية تطبيق نظام الإدارة البيئية **EMS** وإثبات أنها ملتزمة به.
- التأكد من تحديد المؤسسة لأهدافها البيئية ووضع السياسة البيئية الضرورية لتحقيقها.
- إلتزام المؤسسة بالإستمرارية في تبني وتطبيق **EMS.**

التخطيط : أساسه فهم وتنظيم سياق المؤسسة بالإضافة إلى إدراك احتياجات وتوقعات الأطراف المعنية وذلك من أجل التعامل مع الإجراءات الوقائية،ويكون ذلك وفق مايلي[2]:

- تطوير العمليات الضرورية لتلبية متطلبات **EMS.**
- تنفيذ العمليات اللازمة لتخطيط وإنجاز نظام الإدارة البيئية.

[1] طالب فاطمة، **نظم الإدارة الب يئية1ISO1400 وتدويل المؤسسات الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم، الجزائر،2018، ص80

[2] The new international Standard for environmental management systems, BSI Group 2014BSI/UK/555/SC/1214/en/BLD p04.

- الاخذ بعين الإعتبار نطاق بيئة المؤسسة عند عملية التخطيط.

تنفيذ العمليات: يعني إنجاز وتنفيذ الخطط والعمليات التي تمكن المؤسسة من تحقيق السياسات والوصول إلى الأهداف البيئية المسطرة سابقا، بما في ذلك السيطرة على الحالات الطارئة التي قد تصاحب عملية التنفيذ وذلك بناءا على مايلي:

- رصد وقياس وتحليل وتقييم الأداء.
- التدقيق الداخلي ومراجعة نظام الإدارة البيئية للمؤسسة.

3. **مبدأ التحسين المستمر:** حسب مقاربة Deming ينظر إلى المؤسسة كنظام يتشكل من مجموعة من المكونات والعلاقات المترابطة حيث يتم تحيد أنشطتهاحسب رؤية طويلة الأ جل هدفها تحقيق رضا الأطراف ذات المصلحة بتحمل مسؤولياتها ليس الإقتصادية فقط.

تعتمد المواصفة ISO14001 :2015 على مفهوم التحسين المستمر نموذج ديمينغ(**La Roue de Deming**) (**PDCA**) الأمر الذي يساعد المنظمة على التحكم أكثر في تأثير أنشطتها ، بيئيا يهدف التحسين المستمر إلى الحد من الأثار السلية للمنتجات والأنشطة على البيئة والوصول إلى أعلى درجة كفاءة في استغلال الموارد[1].كما أن مصطلح التحسين المستمر يشير إلى سلسلة متواصلة من التحسينات الصغيرة محصلتها تتمثل في الوصول إلى درجة أعلى من الأداء.[2]

وتتمثل العناصر الأساسية لنموذج**Deming** فيما يلي:

- ✓ **خطط (Plan):** وهي أولى الخطوات التي من خلالها يتم تعيين المجال المعني بتطبيق التحسينات عليه، وبالتالي رسم الخطط وتحديد الأهداف القابلة للقياس.
- ✓ **أنجز (Do):** في هذه المرحلة يبدأ فريق العمل بإنجاز الخطة المتفق عليها ومتابعة التطورات الحاصلة، وقياس مستوى التحسين المحقق وعند الحاجة إلى التعديلات فإن ذلك سوف يتم بدقة في المرحلة الموالية.
- ✓ **إفحص(Check):** في هذه المرحلة على فريق التحسين تحليل المعلومات والتحقق من مدى مطابقة النتائج المتوصل إليها بما كان مخططا له، كما يمكن التوقف عن المهمة وإعادة رسم خطة جديدة في حالة تسجيل انحرافات مؤثرة لا يمكن تداركها.
- ✓ **نفذ (Act):** بعد التدقيق والتأكد من مدى المطابقة يجب توثيق كل المعلومات والبيانات لاستعمالها عند الضرورة ومن أجل عدم تكرار الخطأ في المرة القادمة ليتحقق العمل الصحيح بعد كل اكتشاف للخطا.

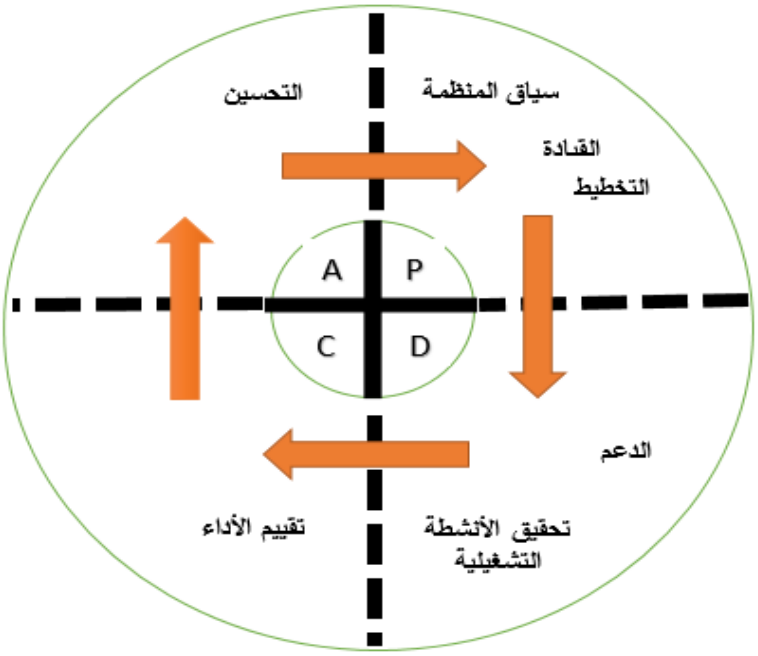
ما يجب الإشارة إليه هو أن التحسين المستمر لا ينتهي عند إنجاز التحسين المستهدف، بل يجب مواصلة العمل واقتراح تعديلات وتحسينات أفضل من المتحقق.

[1] مهند عبد الرحمن، راعدنان أحمد، **أثر استخدام التحسين المستمر على كفاءة الخدمات الجامعية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، عدد36

[2] Christian Holmann, **guide pratique de 5S et de management visuel**, 2eme édition, édition ’organisation, Paris, 2010, p166

الشكل الموالي يوضح كيفية دمج نموذج (PDCA) وعلاقته مع مختلف متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO 14001.

الشكل رقم (19): إسقاط نموذج ديمينغ بمتطلبات ISO 14001:2015

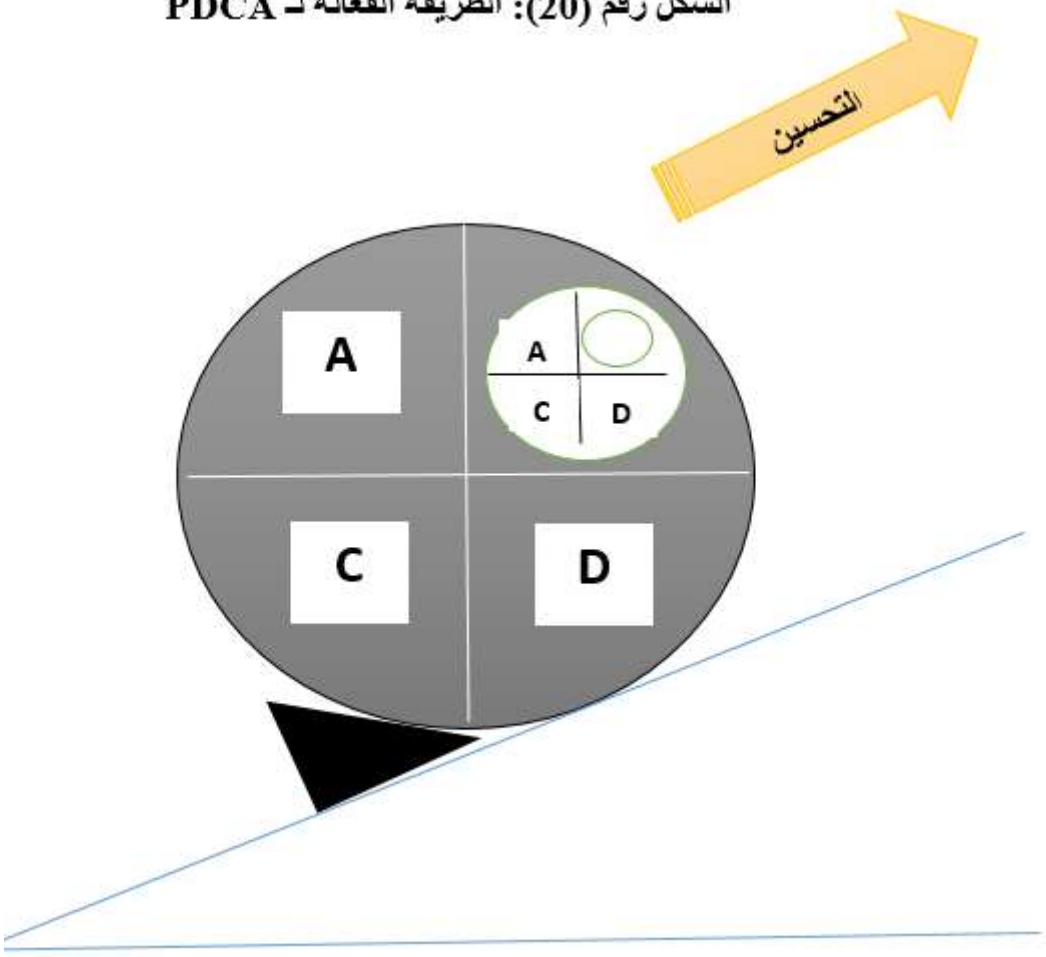


المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على *Ordre des Experts-Comptables, op-cit, P:152*

الطريقة الفعالة لتطبيق PDCA : يرى Michel Périgord أنه يمكن احتواء كل مرحلة من **PDCA**على عدد من **PDCA** الجزئية والصغيرة وعليه فإن سرعة دوران العجلات الصغيرة سينعكس على سرعة دوران العجلات الكبيرة لـ . **PDCA**بمعنى أن الأفراد داخل المنظمة الكل في موقعه وحسب إمكاناته يمكنه العمل بنفس المبدأ أي وفق **PDCA** خاصة به وهو ما يؤدي إلى تحقيق الأنشطة بطريقة فعالة [1].كما يوضحه الشكل التالي:

[1] André CHARDONNET, Dominique THIBAUDOM, **le guide de PDCA de Deming** ; Edition d'organisation ;2003

الشكل رقم (20): الطريقة الفعالة لـ PDCA



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد مجموعة من المراجع

خلاصة الفصل:

لم تعد الأرباح والنتائج المالية المحدد الوحيد لمستوى أداء المؤسسات الاقتصادية، بل فرضت التطورات المتسارعة التي شهدتها بيئة الأعمال متغيرات جديدة وسعت من المجال التنافسي على غرار الاهتمام بالعمال والمجتع الذي تنشط فيه إضافة إلى المحافظة على البيئة الطبيعية وذلك في إطار التنمية المستدامة وممارسة لمسؤولياتها الاجتماعية. وهو ما يجعلها بحاجة الى الاستعانة بأساليب وأدوات تسييرية مثل شهادة ISO14001 التي تضمن لها دمج مختلف الاعتبارات سواء الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في سياساتها وعملياتها تحقيقا لأدائها الشامل او الكلي، وبالتالي على المؤسسات الاقتصادية طرح السؤال عن طريقة التكيف والتجاوب مع متطلبات المواصفة ISO14001 بدل التساؤل عن الجدوى من حيازتها.

الفصل الثاني

أثر المواصفةISO14001

على الأداء الشامل

تمهيـــــد:

لقد شهدت ولا تزال المواصفة ISO14001 إنتشارا واسعا وأصبحت تنافس حتى المواصفة ISO9001 الخاصة بالجودة، ورغم أن المنظمة العالمية للتقييس ISO قامت بإصدارها لأغراض بيئية بحتة إلا أن مررونتها وطبيعة متطلباتها حقق للمنظمات الحائزة عليها مستويات أداء مقبولة ليس فقط بيئيا بل وحتى اقتصاديا واجتماعيا وهو مايعبر عنه بالأداء الكلي أو الشامل.

وللتعرف أكثر على أثر المواصفة ISO 14001على الأداء الكلي للمنظمة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى أثر المواصفة ISO 14001 على الأداء الاقتصادي، أما في المبحث الثاني فتناول أثر المواصفة ISO 14001 على الأداء البيئي، وفي المبحث الأخير تطرقنا إلى أثر المواصفة ISO 14001 على الأداء الاجتماعي.

المبحث الأول: أثر المواصفة ISO 14001 على الأداء الإقتصادي

المطلب الاول: المواصفة ISO 14001 والميزة التنافسية

1- **الميزة التنافسية:** تعتبر الميزة التنافسية من المفاهيم كثيرة التعاريف ولعل مرد ذلك هو تناولها من جانب الإقتصاديين والذين يدرسونها من منظور الإقتصاد الوطني، ومن قبل علماء الإدارة الذين يركزون على دراسة تنافسية المنظمات.

1- 1 تعريف الميزة التنافسية: يمكن تمييز مرحلتين أو حقبتين لدراسة الميزة التنافسية[1] ،الجيل الأول يمثله كل منChamberlin سنة 939،Selznick سنة 1959،بالإضافة إلى Hofe & Schendel.وفيها تم ربط الميزة بالمقدرة أو الوضع الفريد الذي تطوره المؤسسة.ثم جاء الجيل الثاني ممثلا في أعمال كل من Day 1984 وM.Porter 1985 معتبرين الميزة التنافسية هدفا استراتيجيا.

يرى M.Porter بأن الميزة التنافسية تنشأ بمجرد توصل المنظمة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين،أي بمجرد إحداث عملية الإبتكار،حيث يكون بإمكانها تجسيد هذا الإكتشاف ميدانيا[2].كما يعرفها محسن أحمد الخضيري بأنها" إيجاد أوضاع تفوق مختلفة ومصنوعة تمتلكها المؤسسة تتفوق فيها في مجالات :الانتاج،التسويق،التموين،الكوادر البشرية."[3]وهي تتمثل في نوعين رئيسيين:

أ- **التكلفة الأقل:l'aventage par les couts** : أي قدرة المنظمة على تصميم، تصنيع وتسويق منتج بأقل تكلفة مقارنة بالمنافسين.

ب- تميز المنتج différentiation: قدرة المنظمة على تقديم منتج متميز وفريد وله قيمة مرتفعة من وجهة نظر العميل.

2-1 أسس الميزة التنافسية: يعبر عنها كذلك بمصادر الميزة التنافسية وهي تشمل مايلي:

- **الجودة:** إن المنتجات ذات الجودة هي السلع والخدمات التي يمكن الإعتماد عليها والثقة بها لإنجاز الوظائف المصممة لأدائها، وهي توفر حال تحقيقها على عائد معتبر مرده إلى الأسعار المرتفعة المفروضة من قبل المؤسسة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الكفاءة العالية تؤدي إلى تدنية التكاليف وتقليص الوقت.
- **الكفاءة:** تقاس الكفاء بمقارنة مدخلات العملية الإنتاجية بمخرجاتها، فكلما كانت المنظمة أكثر كفاءة قل مقدار المدخلات المطلوبة لعدد وحدات إنتاج معين.

---

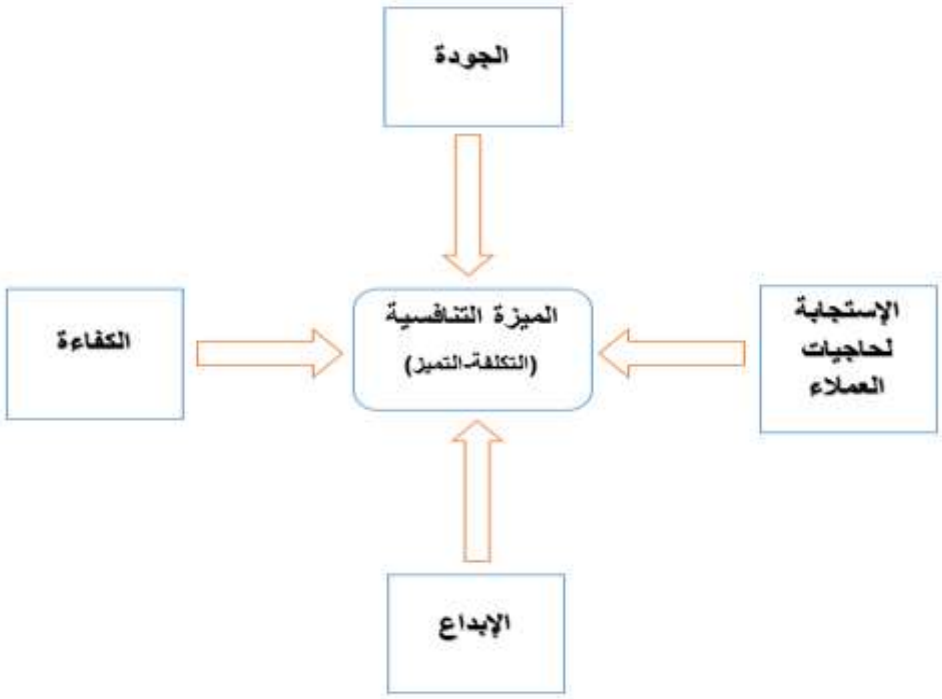
[1] رجم نصيب وأمال عياري، **الاستراتيجيات الحديثة كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية**، الكتاب الجامع للملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، جامعة بسكرة، الجزائر،29-30 أكتوبر2002، ص13.

[2] Michel Porter, **L'avantage concurrentiel comment devancer ses concurrents et maintenir son avance**, Dunod, Paris,1999, p 08.

[3] محسن أحمد الخضيري، **صناعة المزايا التنافسية**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر،2004، ص33

- **التجديد:** يمكن أن يكون التجديد على مستوى الإدارة أوالمنتجات، وهو ينعكس على الإنتاج أو العمليات أو نظم الإدارة أوالهياكل من خلال مقدار التقدم أو التطور الحاصل عليها. وهو يسمح للمنظمة بتلبية احتياجات العملاء وتحقيق عائد أكبر جراء الأسعار المرتفعة المفروضة كما أنه يقدم لها الحل المناسب لخطر محاكاة المنافسين لمنتجاتها.
- **الإستجابة لحاجات العملاء:** يكون ذلك عن طريق دراسة وفهم وتحديد حاجيات العملاء والعمل على تحقيقها بشكل أفضل من المنافسين مما يخلق التميز لمنتجاتها.

الشكل رقم: (21): مصادر الميزة التنافسية



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

3-1 معايير الحكم على جودة الميزة التنافسية:

تتحدد نوعية وجودة الميزة التنافسية وفق ثلاث معايير[1]:

- **مصدر الميزة:** حسب هذا المعيار يمكن تمييز مرتبتين للميزة التنافسية هما:

مرتبة منخفضة: حيث تكون الميزة التنافسية سهلة وقابلة للتقليد والمحاكاة من قبل المؤسسات المنافسة، ومثال ذلك التكلفة الأقل لكل من قوة العمل والمواد الاولية.

[1] حجاج عبد الرؤوف، **الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية: مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها**، رسالة ماجيستير، جامعة سكيكدة، الجزائر،2007، ص20

مرتبة مرتفعة: في هذا النوع تتصف الميزة التنافسية بمجموعة من الخصائص منها:

- وجوب توفر مهارات وقدرات عالية لتحقيقها خاصة الأفراد المدربين والعلاقات الوطيدة مع كبار المتعاملين

- تستغرق زمن طويل نسبيا من الإستثمار المستمر وتراكم المعرفة والتعلم المتخصص والإهتمام أكثر بالبحث والتطوير.

- عدد مصادر الميزة التنافسية التي تمتلكها المؤسسة: إن اعتماد المؤسسة على مصدر وحيد لخلق ميزتها التنافسية يجعلها معرضة أكثر لخطر التقليد من قبل المنافسين، وهو ما يفرض عليها تنويع مصادرها وبالتالي ضمان استمرارية ميزتها التنافسية وتعقيد عملية محاكاتها.

- درجة التطوير والتحسين المستمر في الميزة التنافسية: من أجل مواجهة المنافسين خاصة خطر التقليد والمحاكاة على المؤسسة العمل المستمر بهدف تطوير مزايا تنافسية جديدة من خلال إدراك جيد لحاجيات العملاء ولا يتأتى ذلك إلا بالتعلم التنظيمي والدعم الجدي لوظيفتي البحث والتطوير.

2- **الميزة التنافسية البيئية(الخضراء):** يمكن اعتبار الميزة البيئية سلاحا ذو حدين، ففي المجتمعات التي تهتم بالبيئة ويمتاز أفرادها بدرجة عالية من الوعي البيئي تعتبر الميزة الخضراء مصدرا لنجاح المؤسسة ومدخلا جديدا لتطوير وتقوية تنافسيتها، في حين يكون إهمال الأبعاد البيئية خطرا يهدد أعمالها. وعليه يمكن تعريف الميزة التنافسية البيئية كالتالي:

"هي تلك الميزة التي تعتمد في مصدر قوتها أو عائدها الأعلى من المنافسين أو في إنشاء قيمتها في السوق على البيئة ومن معالجتها الخلاقة أو الكفؤة للمشكلات البيئية وهي تعبير قوي عن الإستجابة الابتكارية والفعالة للقضايا البيئية."[1]

أبعاد الميزة التنافسية البيئية (الخضراء): يمكن تلخيص أهم أبعاد الميزة التنافسية البيئية فيمايلي[2]:

- القدرات الجوهرية من تكنولوجيا أنظف، مفاهيم وأساليب خضراء، اتجاهات بيئية.
- الإلتزام الإيجابي باللوائح البيئية.
- إستراتيجية موجهة للتميز البيئي.
- الثقافة الخضراء.
- الإبتكار البيئي.

الميزة التنافسية المستدامة: إذا كان من اهتمام المؤسسات بناء ميزة تنافسية تجابه بها مخاطر وتحديات بيئة الأعمال المعقدة والغير مستقرة، فإن المؤسسات الرائدة تعمل من أجل امتلاك قدرات تنافسية متميزة، دائمة ومستمرة.

لقد انبثق مفهوم الميزة التنافسية المستدامة في عام 1985 إثر مناقشة بورتر للأنواع الأساسية للإستراتيجيات التنافسية التي تحقق للميزة التنافسية المستدامة، وفي عام 1991 تم التوصل إلى تقديم

[1] محمد الهادي خنوس، **دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات الإقتصادية**، دراسة حالة سوناطراك، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر3، 2014، ص78.

[2] نجم عبود، **البعد الأخضر للأعمال-المسؤولية البيئية لرجال الاعمال**، ط1، الوراق للنشر والتوزيع،2008.

تعريف رسمي لها من قبل جاي بارني (J. Barney) مفاده: " تمتلك الشركة ميزة تنافسية مستدامة عندما تنفذ استراتيجية انشاء القيمة بحيث لا تنفّذ بشكل متزامن مع أي من منافسيها الحاليين والمستقبليين، و عندما الشركات الأخرى لا تكون قادرة على استنساخ منافع هذه الاستراتيجية".[1]كما تعرف بأنها "محصلة مجموعة أعمال تقوم بها المؤسسة تحقق من خلالها غاياتها الإستراتيجية، والتي تتمثل في تأسيس موقع يحقق ربحا دائما مع ضمان الرضا لمختلف الأطراف داخليا وخارجيا".[2]

وهي تهدف إلى الوفاء بحاجات البشر وتحقيق الرعاية على المدى الطويل، مع الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية ومحاولة الحد من التدهور البئي. ولأجل تحقيق ذلك وجب التوصل إلى التوازن الديناميكي بين التنمية الإقتصادية والإجتماعية من جهة وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى[3].

وبالتالي فإنه يمكن القول إن الميزة التنافسية المستدامة تعبر عن مجموع الخصائص والمميزات التي تنفرد بها المنظمة عن منافسيها بأقل التكاليف ولأطول مدة زمنية ممكنة.

أهمية الميزة التنافسية المستدامة:

- تعد مؤشرا إيجابيا نحو توجه المنظمة نحو اكتساب موقع كبير في السوق وزيادة حجم المبيعات.
- صعوبة تقليدها ومحاكاتها من قبل المنافسين.
- تعد مفتاحا لنجاح منظمات الاعمال.
- تعتبر من مؤشرات الريادة والتميز.

3. **مستويات تأثير المواصفة ISO14001 على الميزة التنافسية:** يمكن تمييز ثلاثة مستويات لتأثيرات التطبيق الفعال لمتطلبات المواصفة البيئية ISO14001 على الميزة التنافسية المحققة من قبل منظمة الأعمال وهي كالتالي:

المستوى الاول: في هذه المرحلة تزيد المواصفةISO14001 من الإلتزام البيئي للمؤسسة وبالتالي زيادة كفائتها في استخدام المواد الخام والطاقة وهو ما يؤدي إلى التقليل من تكاليف العمليات الانتاجية ويخفف من العقوبات والرسوم البيئية فضلا عن زيادة فرصها في التسويق.

[1] زهية كواش، **الميزة التنافسية للسلع البيئية في التجارة الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة ال جزائر03، الجزائر،2013، ص88

[2] عبد الكريم شوكال وآخرون، **دور تطويرالمنتجات في تفعيل التنافسية للمؤسسات الصناعية**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يومي 9/10 نوفمبر 2010.

[3] مقيمح صبري، رمضان إيمان، **قياس متطلبات تطبيق نظام الإدارة ال مدمجةQSE وأثره في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، دراسة حالة المؤسسة المينائية**، سكيكة، مجلة معارف، مجلد14، عدد1(جوان2019)، ص484

الشكل رقم (22): مساهمة المواصفة ISO14001 في خلق الميزة التنافسية



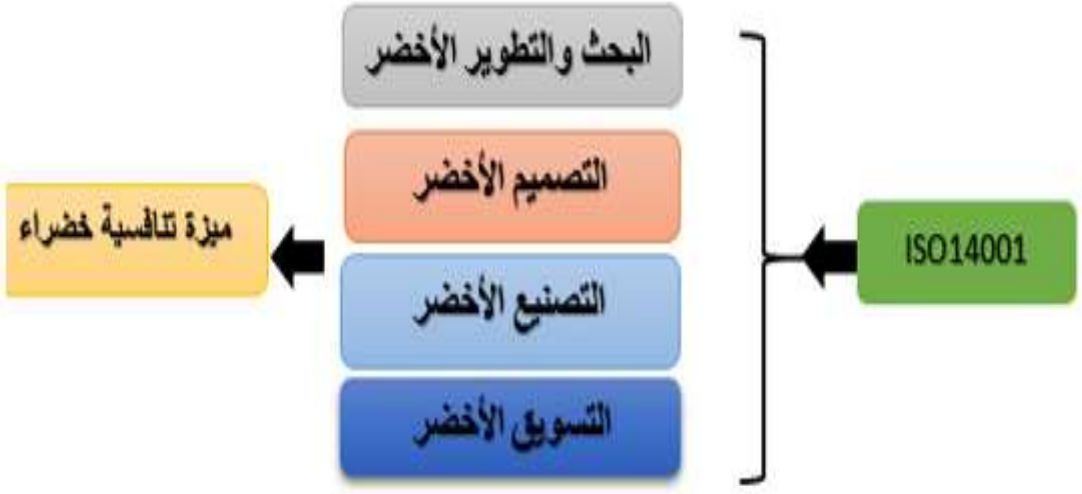
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

المستوى الثاني: في هذه المرحلة تكون المؤسسة قد اكتسبت خبرة في مجال اهتمامها بالبيئة ويزيد امتثالها لمتطلبات المواصفة ISO14001 من درجة تحكمها في سلسلة القيمة الخضراء ،حيث أن سلسلة القيمة تعتبر أسلوب منظم لتميز المنظمات في تحقيق ميزة تنافسية من دون الإضرار بالأهداف الاستراتيجية لها ، أي أنها تقوي وتنسق بين العلاقة الداخلية للمنظمات من بداية العمليات الانتاجية وحتى نهايتها .ويتمحور اهتمام السلسلة بالأنشطة التي تضيف قيمة واستبعاد الأنشطة التي لاتضيف قيمة [1]،في حين أن الخضراء(Green) مصطلح يشير إلى الاهتمام والمحافظة على البيئة أو عبارة عن نظام او عملية تهدف إلى تقليل المخاطر التي تحدثها عمليات التصنيع من خلال تشجيع إعادة التدوير وعدم التلويث واستخدام طاقة قابلة للتجديد وذلك من خلال الممارسة الجيدة لمختلف الأنشطة التي تسعى إلى حماية البيئة مع تحسين العمليات الداخلية وتطبيق الاستراتيجيات الآمنة لتكوين منتجات خضراء صديقة للبيئة تضيف قيمة للمنتجات و تقوي من ميزتها التنافسية (ميزة تنافسية خضراء)[2].

[1] نبيل فرحان وأجرون، **تحليل أنشطة القيمة بالاستناد على تيار القيمة لتحقيق رضا الزبون**، مجلة الإدارة والإقتصاد، مجلد08، عدد 120، ص192-228

[2] محمد زهرة عبد وأجرون، **تصميم وتعميم متطلبات التصنيع الأخضر، دراسة حالة شركة ديالي العامة للصناعات الكهربائية**، مجلة الادارة والاقتصاد، مجلد120، ص83-102

الشكل رقم (23): مساهمة المواصفة ISO14001 في خلق الميزة التنافسية الخضراء



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

المستوى الثالث: في هذه المرحلة تكون المنظمة قد بلغت درجة متقدمة من الريادة والتميز من خلال زيادة حجم الاستثمارات البيئية خاصة البحث والتطوير والابتكارات البيئية (الإبتكار الأخضر)،والذي يشير إلى الإبتكار في التقنيات أو المنتجات أو الخدمات أو الهياكل التنظيمية أو أنماط الإدارة التي تتبناها المؤسسات لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة تحتاج إلى كل من الإبتكار التكنولوجي والإبتكار الإداري(الإبتكار نحو الإستدامة) وهو ما يقوي ميزتها التنافسية الخضراء التي اكتسبتها سابقا ويمكنها من الاحتفاظ بها لمدة أطول(الميزة التنافسية المستدامة)[1].

عناصر الإبتكار الأخضر: تتمثل عناصر الإبتكار الأخضر فيمايلي:

المنتج الأخضر: من المنظور التسويقي يعتبر المنتج الأخضر أحد عناصر المزيج التسويقي الأخضر، ويكون ذلك بتقديم المنتجات الخضراء للعملاء، وضرورة متابعة هذه المنتجات خلال مراحل حياتها من أجل ضمان استخدامها ضمن التوجه البيئي[2].كما يمكن اعتباره منتج مصمم ومصنع وفقا لمجموعة من المعايير التي تهدف إلى حماية البيئة والتقليل من استنزاف الموارد الطبيعية على خصائص الاداء الأصلية[3].

[1] Cao Cuicui & All, **Impact of quality managment on green innovation,** *Journal of cleaneproductionr, 2017, p01-37*

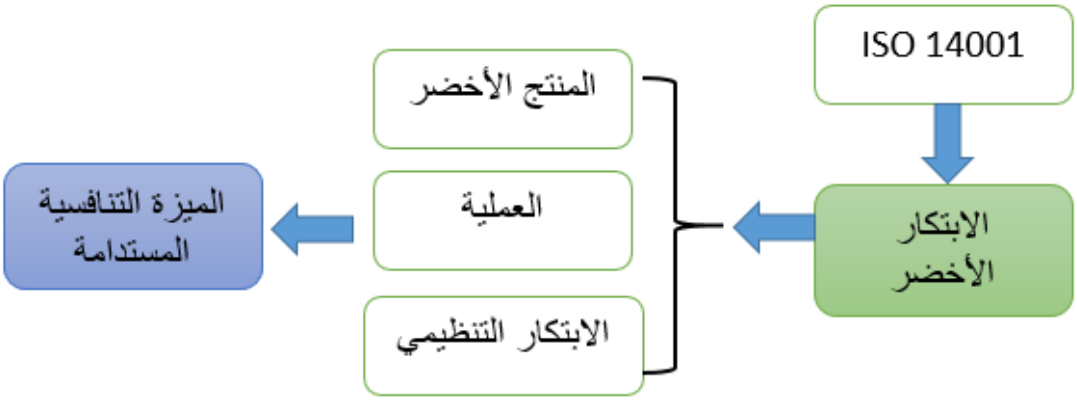
[2] بوطرفة صورية، فرحي سمرة، **دور الابتكار الأخضر في تحسين الأداء البيئي"تجارب مؤسسات"**، مجلة دراسات في الاقتصاد غدارة اعمال، مجلد03، عدد06، ديسمبر2020، ص243

[3] ثامر البكري، احمد نزار البكري، **التسويق الأخضر**، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع،2013

العملية الخضراء: يقصد بها إعادة تعريف العملية الانتاجية القائمة أو النظام القائم بهدف القضاء على النفايات، بحيث يتم التوصل في نهاية الخط الانتاجي إلى المنتج نفسه من خلال إعادة التدوير، مما يساهم في معالجة الآثار البيئية لعملية التلوث وتقليل التكاليف المترتبة عن العملية الانتاجية[1].

الابتكار التنظيمي: لاتقتصر الابتكارات على الجوانب المادية والتكنولوجية بل تشمل الأساليب التنظيمية ونظم الادارة والتي تركز على الاحتياجات الداخلية بهدف تحسين كل من كفاءة وفعالية العمليات التنظيمية[2].

الشكل رقم (24): مساهمة المواصفة ISO14001 في خلق الميزة التنافسية المستدامة



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

المطلب الثاني: المواصفة ISO14001 والمؤشرات الاقتصادية

1. **دراسة Christian:** اهتمت هذه الدراسة بتحليل المواصفة البيئية حيث نجد أعمال Christian Valery YAYO TENE التي شملت 71 مقالا حول أثر المواصفة ايزو 14001 على الأداء التنظيمي ومن بين ما خلصت إليه مايلي:

- **أثر الـ ISO14001 على تحسين الإنتاج**: 75% من المقالات المعالجة أثبتت العلاقة الإيجابية بين تبني المواصفة ISO14001 وتحسين الانتاج، فعلى سبيل المثال أثبت Danall وآخرون (2001) علاقة الـ ISO14001 مع التقليل من استهلاك الموارد، وفي نفس السياق توصل Zeng وآخرون (2005) في دراسة حول الشركات الصينية إلى أن 55% من المستجوبين أكدو تدنية نسبة الهدر والتبذير[3].
- **أثر الـ ISO14001 على النتائج المالية:** عدة مقالات سلطت الضوء على العلاقة الإيجابية بين الـ ISO14001 والاداء المالي،

[1] بوطرفة صورية، فرحي سمرة، مرجع سبق ذكره، ص244

[2] سميحة خنوش، وسعاد عبيد، **العمارة الخضراء لتطبيق الابتكار الأخضر**، مجلة آفاق علوم الادارة والاقتصاد، مجلد04، عدد01، 2020 ، ص169-184،

[3] Christian Valery TAYO TENE, **IMPACTS D'ISO 14001 SUR LA PERFORMANCE ORGANISATIONNELLE** : UNE REVUE SYSTEMATIQUE DE LA LITTÉRATURE, université LAVAL, Québec, Canada, p65

2. **دراسة أجريت بإفريقيا** بالأخص في الكاميرون، أثبت Alemagi وآخرون (2006) الإنعكاس الإيجابي لتطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة محل الدراسة على النتائج المالية. وهو نفس ما أثبتته دراسة lo وآخرون (2012) خصت قطاع النسيج بالـو م أ، توصل المؤلفين إلى الأثر الايجابي لـISO14001 على النتائج المالية خاصة المبيعات ورأس المال[1].

يعتبر الأداء الإقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الإقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الإقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية...) وتدنية استخدام مواردها (العمل، المواد الأولية..). حيث ان مجمل البحوث والدراسات في المجال البيئي وعلاقته بالمؤسسات الإقتصادية تشير إلى العلاقة الإيجابية بين دمج البعد البيئي وفق المواصفة الدوليةISO14001 والأداء الإقتصادي لها ومن ذلك أعمال راشي طارق، (2011) في دراسته حول دور الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسات الاقتصادية ومن بين ما احتوته الدراسة.

الجدول (18): تطور المبيعات

البيان	السنة	مبيعات السوق الخارجي	مبيعات السوق المحلي	المبيعات الكلية	معدل نمو المبيعات
قبل الحصول على ISO14001	2005	818.000	39.000	857.000	%6.28
	2006	1.515.500	00	1.515.500	%76.83
سنة الحصول على ISO14001	2007	1.685.800	21.456	1.707.256	12.65%
بعد الحصول على ISO14001	2008	1.664.326	21.489	1.685.815	%1.25-
	2009	927.300	23.765	951.032	%43.58-
	2010	1.615.900	20.770	1.636.670	72.09

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على راشي طارق مرجع سبق ذكره

يتبين من الجدول أعلاه أن المؤسسة مصدرة بامتياز لأن مبيعاتها بالسوق الخارجي تفوق مثيلتها محليا، إلا ان العامل المشترك هو ارتفاع كمية المبيعات الملحوظ سواء داخليا أوخارجيا خلال وبعد حصول المؤسسة على شهادة ISO14001. والتي أكسبت المؤسسة خبرة في تحسين سمعتها من تقويم سلوكها البيئي.

[1] Christian Valery TAYO TENE, Op-cit, pp71-72

الجدول (19): تطور رقم الأعمال

البيان	السنة	إجمالي رقم الأعمال (مليون دج)	معدل النمو
قبل الحصول على ISO14001	2005	1.736	.....
	2006	3.079	%77.36
سنة الحصول على ISO14001	2007	3.970	%28.94
بعد الحصول على ISO14001	2008	9.312	%134.56
	2009	5.250	%43.62-
	2010	9.050	%72.38

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على راشي طارق مرجع سبق ذكره، ص223

القراءة الأولية للجدول تبين التطور الكبير لرقم الأعمال حيث سجل معدل نمو 28.94% عام 2007، سنة حصول المؤسسة على شهادة ISO14001 مقارنة بسنة 2006، ويظهر ذلك جليا خاصة سنة 2008 حيث بلغت 134.56% ورغم أنه صاحب ذلك ارتفاع أسعار المنتوج التي انتقلت من 35 دولار للطن إلى 85دولار وتحسن نوعيته، إلا أن ماساعد ذلك هو حيازة المؤسسة على شهادة ISO14001 الذي ساعدها على الاهتمام أكثر بالبعد البيئي وتحسين سمعتها خاصة في عملية التصدير.

الجدول (20): تطور الأرباح الصافية

البيان	السنة	الأرباح الصافية (مليون دج)
قبل الحصول على ISO14001	2005	444-
	2006	71.84
سنة الحصول على ISO14001	2007	136.5
بعد الحصول على ISO14001	2008	4.448
	2009	299.9-
	2010	3000

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على راشي طارق مرجع سبق ذكره، ص224

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الزيادة الملحوظة في زيادة أرباح المؤسسة خلال وبعد سنةحصولها على الـ ISO14001 مقارنة بالسنوات السابقة لذلك،حيث أن الزيادة بلغت 64.66 مليون دج سنة 2007 سنة حصولها على الشهادة مقارنة بسنة 2006.وترتفع الأرباح لتبلغ مستويات قياسية حيث بلغت 4311.5 مليون دج سنة 2008 مقارنة بسنة الحصول على الشهادة ،ثم لتبلغ قيمة الأربح 3.000 مليون دج.وعليه يتأكد الأثر الإيجابي للشهادة محل الدراسة على ارتفاع وتحسن قيمة الأرباح .

الجدول (21): تطور القيمة المضافة

البيان	السنة	القيمة الصافية(دج)	معدل النمو
قبل الحصول على ISO14001	2005	587.656.296	.....
	2006	1.245.488.783	%111.94
سنة الحصول على ISO14001	2007	1.417.230.000	%13.79
بعد الحصول على ISO14001	2008	5.957.000.000	%320.32
	2009	453.000.000	%92.39-
	2010	5.210.000.000	%1050.11

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على راشي طارق مرجع سبق ذكره، ص225

تتأكد من الجدول أعلاه فعالية تطبيق متطلبات المواصفة القياسية العالمية ISO14001 على القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسة. فبمقارنة نتائج 2008 ت بـ 2007 سنة حصول المؤسسة على الشهادة و2006 السنة السابقة لذلك، نلاحظ الارتفاع الكبير الحاصل، حيث بلغت النسبة 320.32% و % 347.28 على الترتيب. ومرد ذلك دمج الاعتبارات البيئية ضمن استراتيجيات المؤسسة والالتزام القوي بمتطلبات المواصفةISO14001 .

الجدول (22): تطور عائد رأس المال المستثمر:

البيان	السنة	رأس المال المستثمر (مليون دج)	عائد رأس المال المستثمر
قبل الحصول على ISO14001	2005	1.000	%44.4-
	2006	1.000	%7.18
سنة الحصول على ISO14001	2007	1.000	%13.65
بعد الحصول على ISO14001	2008	1.600	%278
	2009	1600	%18.78-
	2010	1600	%187.5

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على راشي طارق مرجع سبق ذكره، ص229

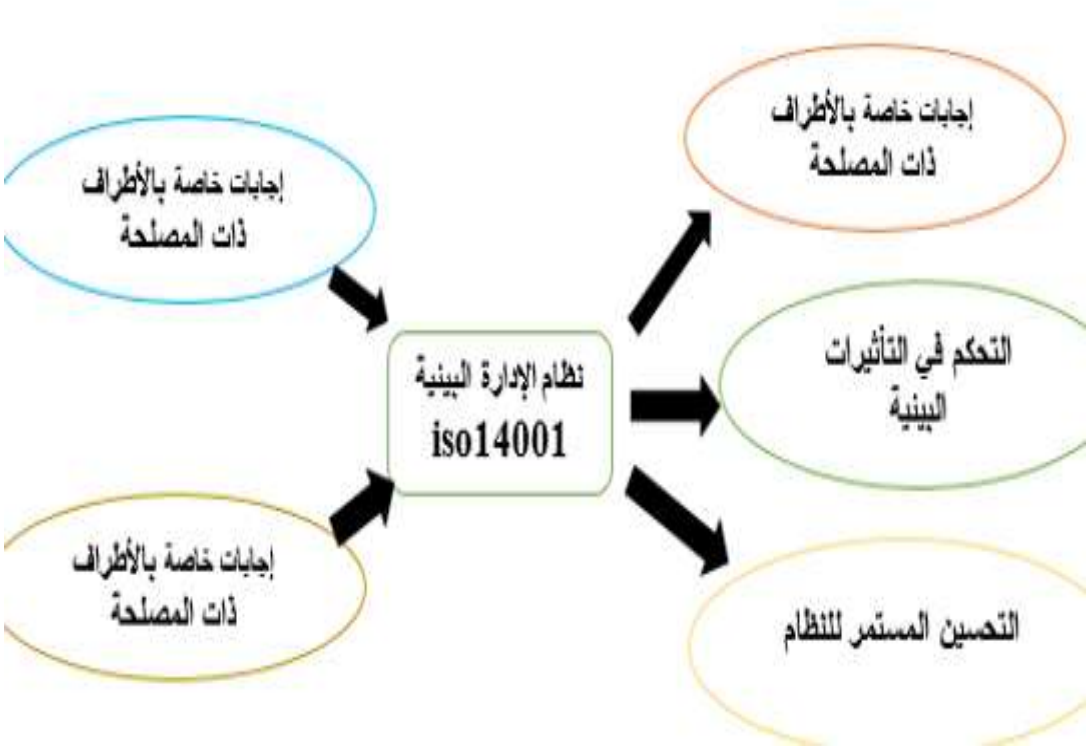
من الجدول أعلاه، نلاحظ التغيرات التي طرأت على العائد من راس المال المستثمر وعلى غرار المؤشرات السالفة الذكر، فإن قيمته تختلف زيادة بين كل من السنوات قبل، بعد سنة حصول المؤسسة على شهادة ISO14001.ففي سنة 2006 بلغ 7.18%، ليرتفع بعدها سنة 2007 السنة الموافقة للحصول على الشهادة 13.65% ثم ليصل إلى 278% سنة 2008، وهو ماصاحب الارتفاع الكبير في الارباح الصافية.

المبحث الثاني: أثر المواصفة ISO14001 على الأداء البيئي

المطلب الأول: إضافات المواصفة ISO14001 على الأداء البيئي

1- المواصفة ISO14001 كنظام: إن أول ما ظهرت المواصفة ISO14001 كان السبب الرئيسي هو التدهور الخطير للبيئة والقلق العالمي المتزايد المصاحب لذلك. ولقد لاقت بعد ذلك انتشارا واسعا كما أن عدد المنظمات الحائز ة عليها شهد تطورا كبيرا. فهي نظام بيئي بامتياز يساعد المنظمات باختلاف نوع أنشطتها وأحجامها على دمج الإعتبارات البيئية ضمن استراتيجياتها بهدف تحسين أدائها البيئي ومواجهة الضغوطات المحتملة من قبل الأطراف ذات المصلحة.
يمكن تمثيل مدخلات ومخرجات نظام الإدارة البيئية iso14001 كالتالي:

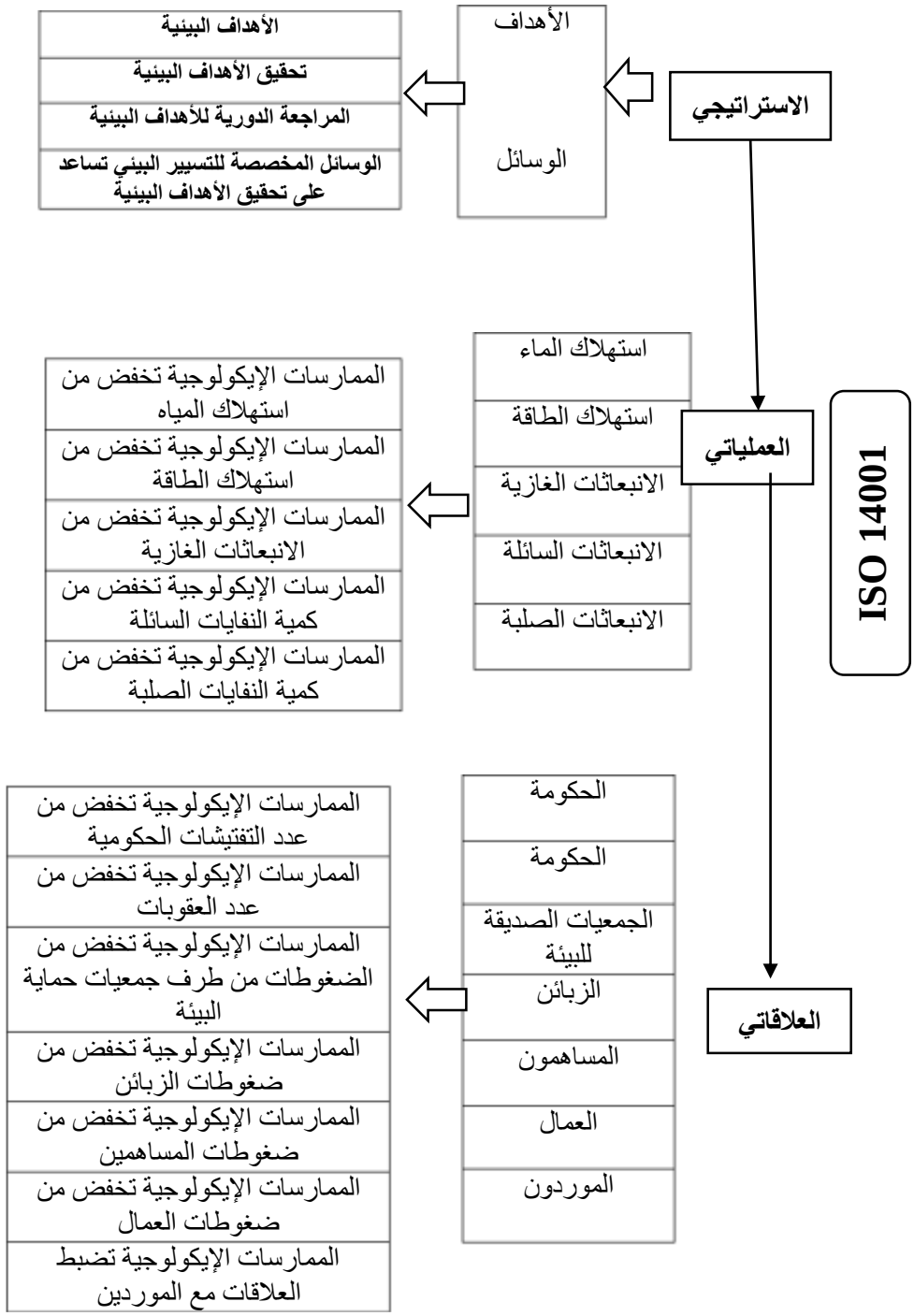
الشكل (25): مخرجات نظام الإدارة البيئية ISO14001



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على Solange, F. (2006), Opcit, P22

2- مستويات تأثير المواصفة ISO14001 على الأداء البيئي.

الشكل (26): مستويات تأثر المواصفة ISO14001 على الأداء البيئي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على La **relation entre la certification environnementale ISO 14001 et la performance environnementale – Étude de cas sur quatre entreprises tunisiennes**. Développement durable et territoires Vol. 5, n°2 | Juin 2014 .

المستوى الإستراتيجي: تساعد المواصفة لمواصفة ISO14001 المنظمات على دمج الإعتبارات الإيكولوجية ضمن استراتيجياتها، بل إن تطوير مقاييسها يساهم في تحقيق التنمية المستدامة خاصة البعد البيئي من خلال تبني المسائل البيئية من قبل المستويات العليا لاتخاذ القرارات. فالغاية الأساسية التي من وضع نظام إدارة بيئية وفق المواصفة ISO14001 هي تأهيل المنظمات للتعامل الجيد والإيجابي مع القضايا البيئية وإدارتها، وذلك من خلال تسطير الأهداف البيئية وتوفير الوسائل اللازمة لتحقيقها ضمن سياسة بيئية واضحة تعزز تحقيق أهدافا مختلفة أهمها تمكين المؤسسة من التعامل مع القضايا البيئية وعناصرها المختلفة بالإضافة إلى مساعدتها على وضع الأهداف والسياسات الخاصة بالإدارة البيئية[1]

المستوى العملياتي: إن حصول المؤسسة على شهادة ISO14001 يترتب عنه إرساء قواعد نظام إدارة بيئي متكامل لضبط كافة العمليات مع ضمان آليات المراجعة والتدقيق مما يحسن من النتائج المحققة والتي منها الاقتصاد في استهلا الطاقة والموارد الطبيعية[2]،ففي دراسة أجريت على مصنع Ploriad لصناعة الكاميرات حيث أدى تطبيقه لمتطلبات المواصفة البيئية ISO14001 إلى تدنية كمية المادة الأساسية في العملية التصنيعية بنسبة 85% مما وفر له كميات معتبرة منها.أما في المجتع الياباني فقد أثبت Nishitani وآخرون أن تطبيق ISO 14001 يساهم في تقليل التأثيرات على البيئة، ولا سيما الحد من الانبعاثات[3].كما أنه يقلل أيضا من النفايات ويسهم بفعالية في عمليات تدويرها[4] وهو ما تؤكده أعمال Nicolas Riedinnger و Céline Thévento التي ركزت على الصناعة الفرنسية والتي توصلت إلى تبني أنظمة بيئية وفق المواصفة ISO14001 صاحبه انخفاض ما مقداره 8% من المياه المستعملة،1% من استهلاكات الطاقة وانخفاض متواصل بالنسبة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون[5] .

المستوى العلائقي: أثبتت عديد الدراسات والأبحاث تكامل متطلبات المواصفة البيئية ISO 14001 في اختيار الموردين، والتحسين المستدام لسلسلة التوريد والوعي البيئي للموردين .فتقييم المؤسسات لامتثال مورديها للوائح البيئية يعزز من وعيها البيئي[6] ،ومثال ذلك ما أعلنته كل من شركة فورد(Ford) وجنرال موترز(General Motors) عام 2003 على إلزامية حيازة كل شركات المناولة العاملة معها و جميع ممونيها على شهادة ISO14001.هذا ويعتبر تحسين العلاقات مع

---

[1] عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، **نظام الإدارة الب يئيةEMS والمواصفات القياسية ISO14000 وتطبيقاتها في الوطن العربي**، مداخلة: دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية، الشارقة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2005، ص3

[2] راشي طارق، مرجع سبق ذكره، ص185

[3] Nishitani, K., & All, **Are firms' voluntary environmental management activities beneficial for the environment and business? An empirical study focusing on Japanese manufacturing firms**. *Journal of environmental management, 2012, p105*, 121-130.

[4] Holt, D., **The perceived benefits of an environmental management standard. *Business Process* Management Journal, *1998*,** p204-213.

[5] Nicolas Riedinger et Céline Thévenot, **La norme ISO 14001 est-elle efficace ? Une étude économétrique sur l'industrie française**, Economie et statistique, N° 411, France, 2008, p 5.

[6] Kwon, D.-& All, **A study of compliance with environmental regulations of ISO 14001 certified companies in Korea**, Journal *of environmental management, 2002*, p347-353.

السلطات والمجتمع هو أيضًا من التأثيرات الإيجابية للمعيار ISO 14001. ففي دراسة في قطاع البناء بالسويد، لبوكسينسكا وآخرون ،حيث توصل إلى نتيجة مفادها تحقيق المؤسسة لفوائد كبيرة أيضًا في تحسين العلاقات مع السلطات والمجتمع المدني.[1]

- **ملخص دراسات تجريبية حول حول أثر المواصفة ISO14001 على الأداء البيئي:** الحقيقة أن موضوع انعكاسات تطبيق متطلبات المواصفة ISO14001 يتوقف على مدى استجابة المنظمات وتعاملها مع المسائل الإيكولوجية شكل ولا يزال مادة خصبة للباحثين والمهتمين بهذا المجال، وبهذا الخصوص أنجزت دراسات عديدة خاصة التجريبية منها والتي أثبتت معظمها الأثار الإيجابية للمواصفة محل الدراسة على الأداء البيئي للمنظمات[2]، والجدول التالي يلخص بعضا منها:

الجدول (23): الدراسات التجريبية حول أثر المواصفة ISO14001 على الأداء البيئي

تاريخ الدراسة	عنوان الدراسة	الكاتب	النتائج
2000	*The value of ISO 14001 environmental management systems*	*Rondinelli, D., & Vastag, G*	شهادةIso14001 تزيد من تعبئة الأفراد حول القضايا البيئية
2001		*Boiral*	شهادة Iso14001 تعمل على تحسين النتائج البيئية
2002	*Adopting Corporate Environmental Management Systems:: Motivations and Results of ISO 14001 and EMAS Certification*	*Morrow & Rondinelli*	شهادةIso14001 دليل على فهم المنظمة للقوانين واللوائح البيئية
2005		*Revery*	شهادةIso14001 تساعد على التعلم البيئي للادارة والافراد
2007	*Environnement et gestion: de la prévention à la mobilisation*	*Boiral*	تأثير إيجابي لـ شهادة Iso14001على إعادة التدوير
2008	*Do environmental management systems improve business performance in an international setting*	*Darnall, N. & All*	شهادةIso14001 تساعد على التحليل المنهجي للأثار البيئية
2011	*Motives, difficulties and benefits in implementing the ISO 14001 Environmental Management System*	*Psomas, E. & All*	العلاقة الإيجابية بين شهادة Iso14001والتقليل من النفايات

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما سبق

[1] Poksinska, B. &All, **Implementing ISO 14000 in Sweden: motives, benefits and comparisons with ISO 9000**, *International Journal of Quality & Reliability Management, 2003*, p585-60

[2] Boiral Olivier, **De la certification ISO 14001 à l'amélioration des performances environnementales** ; XVIème Conférence Internationale de Management Stratégique

3- **السلوكيات البيئية لمنظمات الأعمال:** رغم كون البعد البيئي أضحى مفروضا على منظمات الأعمال بموجب السياسات والتشريعات اللإيكولوجية للحكومات من جهة وضغوطات المنظمات غير الحكومية الصديقة للبيئة من جهة أخرى وتصنيفه ضمن المؤشرات التنافسية،إلا أن نجاح جهودها المبذولة لأجل استجابتها لمختلف الضغوطات بدمج البعد البيئي ضمن استراتيجياتها والتي يعتبر حصولها على شهادة ISO14001 واحد منها ،يبقى مرهونا بحقيقة نواياها والدافع الحقيقي لتوجهاتها الإيكولوجية،وهو ما يظهر في سلوكياتها البيئية والتي يبينها الجدول التالي:

الجدول (24): السلوكيات البيئية للمؤسسات الإقتصادية

السلوك البيئي	الإعتبارات الإيكولوجية	مبررات الاستثمار التكنولوجي البيئي	مستوى دمج البعد البيئي
حساس	الطبيعة هي نظام	ارتباط الاستثمار بالجودة والموقع والميزة التنافسية	استراتيجي
امتثالي	الطبيعة هي وسط	تكلفة لازمة ولكن يجب خفضها	تنظيمي
دفاعي	الطبيعة هي مصدر الموارد	تكاليف غير ضرورية يجب تجنبها	تقني

Source : Bellini, Béatrice, **Un nouvel enjeu stratégique pour l'entreprise : la prise en compte de la protection de l'environnement dans son management**, édition AIMS, France, 2003, p 8

- **السلوك البيئي الدفاعي:** أساس هذا النوع من السلوك مالي بحت وغايته تحقيق الأرباح الفورية، فالمؤسسات التي تنتهج السلوك الدفاعي غايتها زيادة الوفرات المالية في مقابل اعتبار الإستثمارات الموجهة للبحث والتطوير في المجال البيئي مجرد تكاليف إضافية [1] و إن حدث وأخذت بها فلا يتجاوز ذلك المجال التقني .

السلوك الدفاعي هو بالضبط مايعبر عنه بالنظرة التقليدية والتي يزيد انحصارها في ظل قوة القوانين والتشريعات البيئية سواء المحلية، الإقليمية أو الدولية وضغوطات الأطراف ذات المصلحة.

- **السلوك البيئي الإمتثالي**: يعتبر هذا السلوك الأكثر شيوعا بين المؤسسات والتي تسعى من خلاله إلى تحسين صورتها وسمعتها فقط، حتى وإن كانت امكانياتها تسمح لها بأكثر من ذلك[2].فهي ترى بأن الاستثمارات البيئية ضرورية لكنها تعمل في نفس الوقت إلى تدنيتها إلى أقصى الحدود بما يضمن لها المستوى الأدنى من الإمتثال الى القوانين الإيكولوجية المفروضة.
- **السلوك الحساس(الواعي):** وفق هذا السلوك تعتبر المعطيات الإيكولوجية عنصرا أساسيا لبقاء واستمرارية المؤسسة[3]،وهو يتعدى المتطلبات التنظيمية والالتزات التشريعية كونها تتميز بحساسية عالية اتجاه القضايا البيئية بناءا على ثقافتها وقيمها والتزامها بمسؤوليتها الاجتماعية، وهو ما يكسبها مزايا تنافسية متنوعة (اقتصادية، تكنولوجية،) ويجعلها تتصرف من موقع الفعل لا من موقع رد الفعل.

[1] سالمي رشيد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين الاتزام البيئي ومنطق تعظيم الربح، دراسة ميدانية**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، عدد12، 2012، ص133

[2] عياض محمد عادل، **دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة**، مجلة الباحث، عدد07، 2010، ص21

[3] Zuindeau Bertrand, **développement durable et territoire**, édition Septentrion Presses universitaires, France, 2000, P 191.

إن تبني هذا السلوك يكون من أجل الوصول إلى الأهداف الثلاثة الآتية:[1]

- تحقيق الربح باقتناص فرص اقتصادية سانحة، وهو ما توفره سوق المنتجات والخدمات الخضراء الذي هو ذو حجم كبير وينمو بشكل مطرد، فحسب تقرير لـ "برنامج الأمم المتحدة" (PNUE) صدر في سبتمبر 2008، يقدر حجم هذا السوق على المستوى العالمي بـ 1370 مليار دولار وسيقارب 2740 مليار دولار سنة 2020.
- تحسن جودة الموقع بالبحث عن الشرعية عن طريق المحافظة على الصورة الإيجابية للمؤسسة،

وتحسين الإدارة الداخلية من خلال تطوير ظروف العمل.

- تحسين جودة المنتج بالأخذ في الحسبان خصائصه البيئية.

المطلب الثاني: الانتاج الانظف

إن تكنولوجيا الإنتاج الأنظف هي آخر ما توصلت إليه البحوث في المجال البيئي والتي تهتم بإيجاد الحلول للمشاكل البيئية، خاصة ماتعلق منها بخفض استهلاك الموارد والطاقة، الحد من الإنبعاثات ورفع كفاءة تصميم المنتجات وطرق الإنتاج.

1- **تعريف الإنتاج الأنظف:** يمكن تعريفه على أنه الممارسة المستمرة لاستراتيجية بيئية مانعة متكاملة في العمليات الانتاجية والمنتجات والخدمات لزيادة الكفاءة وتقليل المخاطر على الانسان والبيئة.فبالنسبة للعمليات الانتاجية يؤدي الانتاج الأنظف إلى الحفاظ على الموارد والمياه والطاقة والعمل على التخلص من المواد الخطرة والسامة،والعمل على خفض كميةودرجة خطورة كل من الانبعاثات والمخلفات التي تصدر عن عملية الانتاج.أما بالنسبة للمنتجات فيهدف الانتاج الأنظف إلى تخفيض جميع التأثيرات البيئية والصحية والأمنية خلال دورة حياة المنتج ،بداية من استخراج المواد الخام وأثناء عملية التصنيع والاستخدام ،حتى التخلص النهائي من المنتج[2].أو هو كما يمكن تعريفه بانه التطبيق المستمر لاستراتيجية وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات للتقليل من المحاطر على الانسان والبيئة "[3]

أما برنامج البيئة للأمم المتحدة فيعرفه بأنه"التطوير المستمر في العمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة"[4] .

---

[1] عبد الكريم لحيلح، **دور نظام الإدارة البيئية ISO 14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية**، جامعة سطيف، الجزائر،2016-2017، ص65

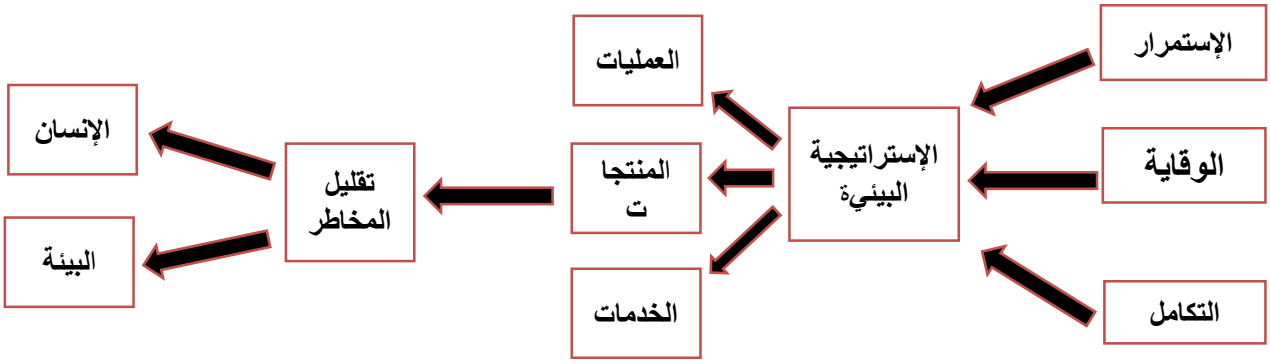
[2] فاتح مجاهدي، شراف براهيمي، **برنامج الانتاج الاخضر كآلية لزيادة فعالية ممارسة الادارة البيئية ودعم الاداء البيئي للمؤسسة**، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد1، 2012، ص78

[3] أمجد حميد مجيد، عصام محمد رضا شاكر، ال**علاقة بين التسويق الاخضر والانتاج الانظف-دراسة استطلاعية لاراء عينة في معمل اسمنت كربلاء**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة كربلاء، العراق،2014، ص154

[4] الحجار صلاح محمود صقر، داليا عبد الحميد، **نظام الادارة البيئية iso14001 تقنياته-استدامته وتكنولوجية منهجية**، دار الفكر العربي للطبع، القاهرة،2006، ص109

مما سبق يمكن تعريف الانتاج الانظف بأنه استراتيجية متكاملة ومستمرة لتطوير الأنشطة والعمليات بهدف التقليل من التلوث المحتمل وترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية. ويشمل ذلك النظام ككل انطلاقا من المدخلات فالعمليات وصولا إلى المخرجات.

الشكل (27): الإنتاج الأنظف حسب الأمم المتحدة



Source: Farhan Ahmad, **Cleaner production technique, Department of chemical Engineering** University of Engineering & Technology Lahor

2- مبادئ الانتاج الانظف[1]: نذكر منها ما يلي:

- المحافظة على المواد الأولية والطاقة والماء من خلال تحسين كفاءة التصنيع.
- اجتناب إنتاج النفايات في كل مرحلة من عملية التصنيع أو الخدمة.
- استبدال المواد السامة والخطرة بمواد بديلة.
- خفض مستوى التلوث في جميع الانبعاثات والتصريفات في موقع الانتاج.
- إعادة تدوير واستعمال واسترداد المخلفات.

3- آلية الإنتاج الأنظف:

ممارسة الإنتاج الأنظف:[2] يقوم الإنتاج الأنظف على جملة من الخيارات التي يمكن أن تعتمد عليها المؤسسات ومن بين هذه الممارسات نذكر مايلي:

أ-الممارسات التشغيلية الجيدة:Good Operating Practices وهي تشمل مايلي:

*ممارسة الإدارة والعاملين: بما فيها تدريب العاملين والحوافز والمكافآت، وغيرها من البرامج التي تشجع على الحد من الإنبعاثات والملوثات.

[1] بوعلاق نوال، رحال نصر، **الانتاج الانظف كأداة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة إسمنت تبسة**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، مجلد14، عدد02 ،2020، ص49

[2] عمر علي إسماعيل، **إدارة الجودة البيئية الشاملة وأثرها في ممارسات تكنولوجيا الإنتاج الأنظف دراسة استطلاعية- لآراء عينة من العاملين في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوي**، مجلة تنمية الرافدين، العدد115، المجلد36،2014

*ممارسة التعامل مع المواد المخزنة: وتشمل ممارسة التعامل مع المواد الداخلة، وظروف التخزين المناسبة للحد من تلفها وتسربها نحو البيئة.
*ممارسة التقليل من الملوثات والإنبعاثات الحاصلة نتيجة تقادم الآلات والمعدات.
*ممارسات فصل وفرز النفايات: وذلك من خلال التقليل من النفايات الخطرة ومنع اختلاطها مع النفايات غير الخطرة.
*ممارسة حساب الكلفة: وتشمل حسابات مجمل التكاليف المخصصة لمعالجة النفايات والتخلص منها.

ب-التغييرات في المواد:Change in Raw Material

إن خفض وإلغاء المواد الخطرة والسامة التي تدخل في عملية الإنتاج من شانه أن يؤدي إلى التقليل من انبعاثات النفايات والملوثات، ويكون ذلك عن طريق استحداث تغييرات جوهرية تتمثل في تصفية المواد واستبدالها وهو مايعبر عنه بالتغييرات في المواد.

جـ-التغيير التكنولوجي:Technology Change

ويقصد بها مجموع التغييرات التكنولوجية الموجهة نحو إجراء التعديلات في الآلات ومعدات الإنتاج، وذلك بهدف الحد من انبعاث النفايات والملوثات، وهي إما أن تكون بسيطة ذات تكاليف منخفضة أو استبدال العمليات ويكون ذلك مكلفا بالنسبة للمؤسسة وتشمل هذه التغييرات مايلي:

-تغييرات في عملية الإنتاج.
-تعديل التجهيزات والتصميم الداخلي للألات الأنتاجية.
-اعتماد الاتمتة.
-تغييرات في العملية كمعدلات التدفق، درجات الحرارةوبيئة العمل

د-التغييرات في تصميم المنتج:Product Design Change

وهي التغيرات التي تكون على خصائص المنتج، بهدف الحد من النفايت أثناء أو بعد الإستخدام للتخلص منه. فإعادة النظر في التركيبة الفنية للمنتجات يمكن أن تؤدي إلى التقليل من التأثيرات البيئية السلبية على مستوى دورة حياة المنتج. وذلك من خلال:

-التغييرات في مواصفات المنتج.

-التغييرات في تركيبة المنتج.

-استبدال المنتج.

ه-التقليص وإعادة الإستخدام والتدوير: Redusing ,Reuse & Recycling

تشير هذه المصطلحات إلى منع توليد النفايات من المصدر، بدءا من من تقليل استخدام المواد الأولية والطاقة وإعادة استخدام النفايات الناتجة إلى إعادة تدويرها وجعلها مفيدة بعد معالجتها.

المراجعة الصناعية للإنتاج الأنظف:[1] لتحديد الخيارات للإنتاج الأنظف يجب أولا عمل مراجعة صناعية للإنتاج الأنظف وذلك:

- لتحديد الأنشطة الضارة بالبيئة وموقفها من الحدود العتبية؛

-لتحديد مواضع فرص الإنتاج الأنظف، مع تعيين تكلفة تنفيذ كل فرصة، وتقدير الفوائد والوفورات

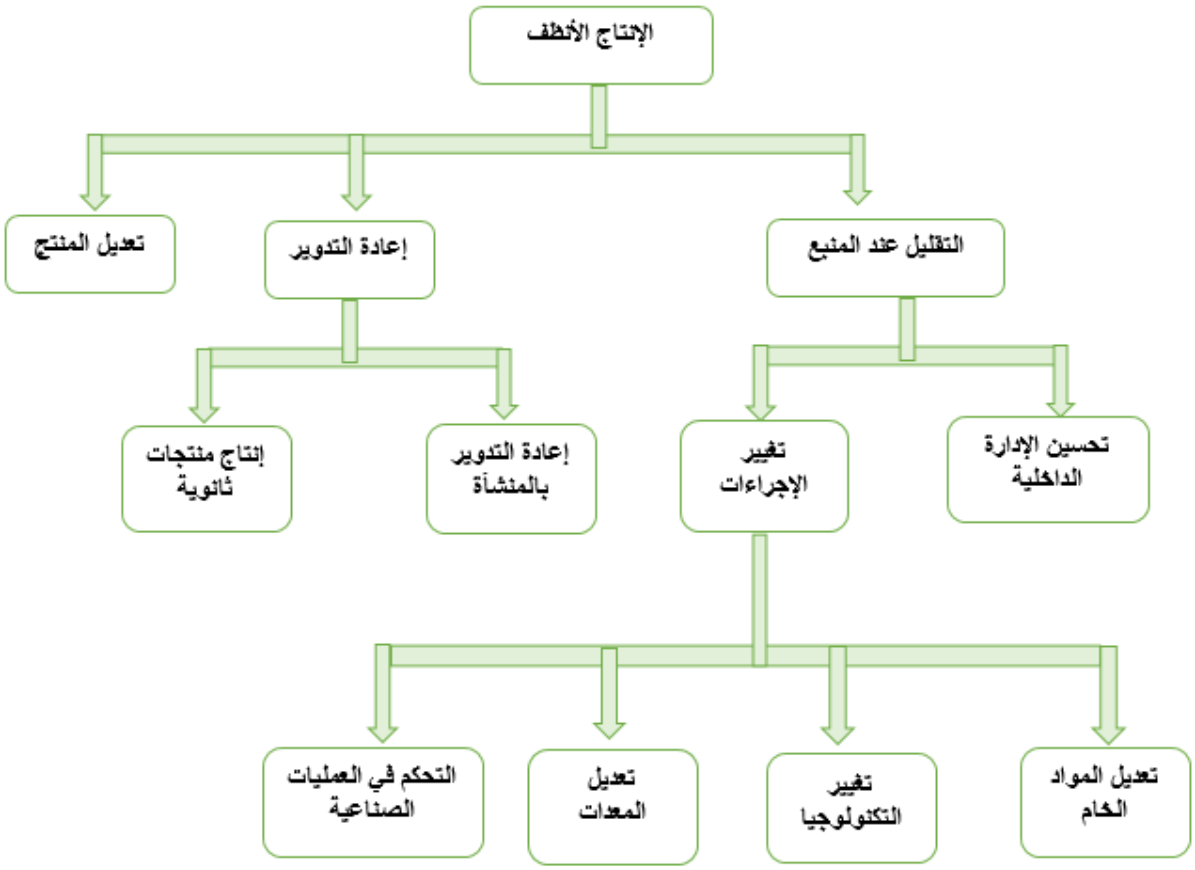
-لوضع أولويات فرص الإنتاج الأنظف، حيث تكون الأولويات للإجراءات المنخفضة أو العديمة التكلفة، وفي فترات الاسترداد القصيرة نسبيا؛

-لوضع خطة تنفيذية لوصف كيفية تنفيذ إجراءات الإنتاج الأنظف بأفضل السبل في المصنع.

وبذلك يمكن تعريف المراجعة الصناعية للإنتاج الأنظف بأنها "المراجعة المنهجية لعمليات التشغيل الكيماوية والفيزيائية، بهدف تحديد وإلقاء الضوء على فرص تقليل المخلفات وخفض التلوث، وتحسين كفاءة تلك العمليات". والمدخل المنهجي (systematic) للمراجعة الصناعية للإنتاج الأنظف يضمن تجميع معلومات بأقصى قدر ممكن، وتقييمها للوصول إلى فرص للإنتاج الأنظف، ذات جدوى مالية وفنية وبيئية.

[1] محمود صلاح الحجار، **التوازن البيئي وتحديث الصناعة**، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الاولى،2003، ص73

الشكل (28): آلية الإنتاج الأنظف



المصدر: صلاح محمود الحجار، **التوازن البيني وتحديث الصناعة**، دار الفكرالعربي،

4- **شروط نجاح إستراتيجية الإنتاج الأنظف:** إن تبني مصطلح "الإنتاج الانظف" من قبل المجتمع الدولي خاصة الأمم المتحدة واعتماده كاستراتيجية، كان ذلك بهدف تحديد مايلي[1]:

- الأدوات الإدارية بما يساعد على تلبية احتياجات العملاء من خلال توفير منتجات وخدمات صديقة للبيئة وأعلى جودة، ويتجلى ذلك في طرق الإنتاج التي تحقق منافع اقتصادية ووفرات مالية من خلال الرفع من الكفاءة العامة والقدرة التنافسية.
- النهج الذي يشمل مجمل العمليات والمنتجات والخدمات ودرجة تأثيرها على البيئة بالإضافة إلى تصميم المنتجات والاستخدام الأمثل للموارد والطاقة.
- الاستراتيجية التي من شأنها التقليل من النفايات والتلوث ومخاطر ذلك على كل من الإنسان والبيئة.
- إن تطبيق استراتيجية الإنتاج الانظف يستوجب توفر وتكامل شرطين أساسين، وهما تحسين الأداء الاقتصادي وتميز المنتج بالتقليل من تكلفته وتحسين الأداء البيئي من خلال الحد من التأثيرات السلبية عليها. وبالتالي تكامل الشرطين السابقين والذي يوضحه الشكل الموالي:

[1] بوحبيلة إلهام، **دور استراتيجية الإنتاج الأنظف في تحسين القدرة التنافسي في المؤسسة الصناعية**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر،2020، ص48

الشكل رقم (29): تكامل استراتيجية الإنتاج الأنظف



المصدر: زكريا طاحون، **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف**، تقديم محمد القصاص، القاهرة،المكتب العربي للبحوث والبيئة،2005،ص113

ما يمكن فهمه من خلال الشكل هو أن الإهتمام المتزايد بالبيئة على حساب الجانب الإقتصادي سيؤدي إلى الخسارة الأكيدة، ذلك لأن الأداء الاقتصادي والمالي هو الضامن لتحقيق مختلف الأداءات. وهي نفس النتيجة في حالة إهتمام المؤسسة بالبعد الإقتصادي على حساب البعد البيئي، فإن ما ستحققه من وفرات مالية ستصرفه كتعويضات للتأثيرات السلبية على البيئة.

لكن تحسين كفاءتها في استخدام الموارد والحد من استنزاف الموارد الطبيعية بالإعتماد على التكنولوجيات النظيفة سيحقق لها نموا اقتصاديا مع محافظتها على البيئة وبالتالي مبدأ ربح-ربح.

أهداف تطبيق الإنتاج الأنظف: باعتبار الانتاج الانظف مدخلا شاملا ومتكاملا للحد من الأثار السلبية على البيئة ويساهم في كسب المؤسسة لوفرات مالية ليس هذا وفقط بل من شأن الإنتاج الأنظف أن يحقق مايلي[1]:

- تطوير أساليب الإنتاج، وإدخال التعديلات المناسبة على دورة حياة المنتجات من استخراج المواد الأولية وتصنيعها، نقل المنتجات وتخزينها واستخدامها، ثم التخلص منها بطرق سليمة وآمنة.
- إدراج الإعتبارات البيئية والصحية في كافة عمليات الإنتاج.
- تشغيل الوحدات الانتاجية بطريقة تحمي البيئة، وصحة وأمان العاملين والمواطنين.

[1] سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة**، الإسكندرية، 2005، ص23

- إعداد المراجعات البيئية في المؤسسات الإقتصادية ودراسة التأثيرات السلبية على البيئة وأساليب الحد منها.
- إنشاء نظام للرقابة والرصد الذاتي بالمؤسسة ودعم الإلتزام البيئي.

5- علاقة المواصفة ISO 14001 بالإنتاج الأنظف:

يمثل نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة ISO14001 القاعدة الأساسية لنجاح أسلوب الإنتاج الأنظف، وذلك بالنظر لأهمية متطلبات المواصفة المحتواه ضمن بنودها الأساسية خاصة منها:

- البند (5): القيادة
- البند (6): التخطيط
- البند (7): الدعم
- البند (10): التحسين

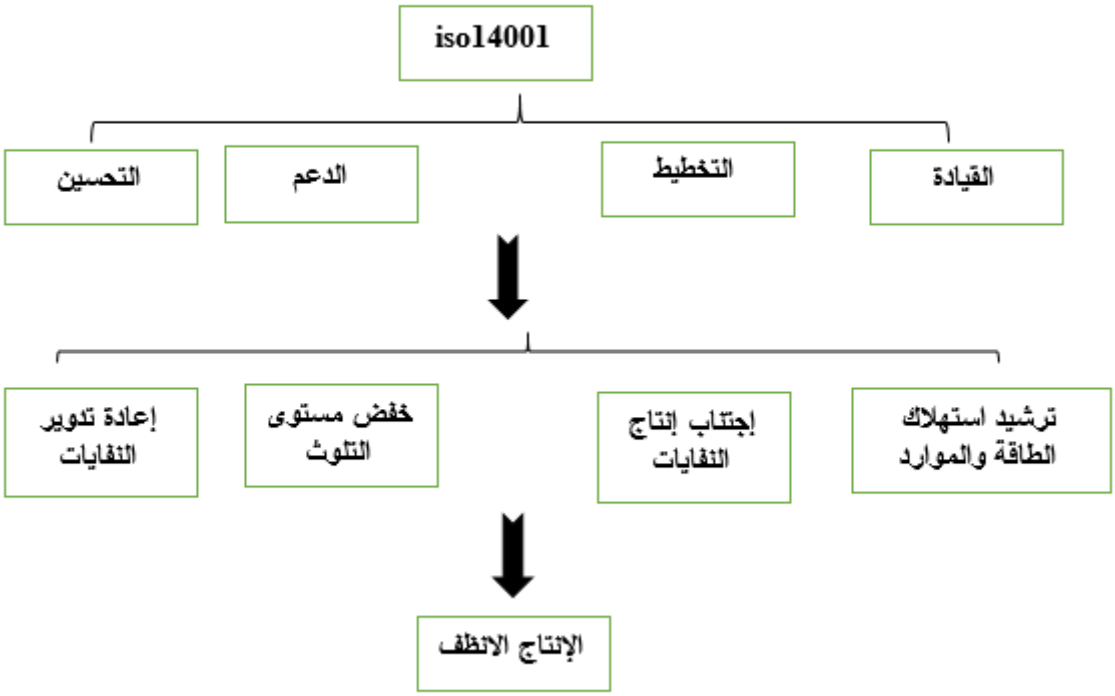
إن التداخل وثيق بين بين سياسة الإنتاج الانظف وجميع مراحل نظام الإدارة البيئية وذلك ابتداءا من السياسة البيئية إلى التخطيط ثم التنفيذ والتشغيل وصولا لمرحلة التصحيح. حيث يجب رصد النتائج المتحصل عليها وقياسها وكذا الآثار البيئية المعالجة وكل الأهداف المحققة[1].فحصول المؤسسة على المواصفة ISO14001 يعني دمجها للأبعاد البيئية ضمن استراتيجيتها وهو ما تعبر عنه المتطلبة (1.5) ونجده مكتوبا في المتطلبة (2.5) السياسة البيئية، أما خطة ومستلزمات العمل فنجدها في المتطلبة (2.6) تحت مسمى الأهداف البيئية والتخطيط. كما نجد كل من تعبئة الأفراد ودعم الثقافة البيئية وحفظ المعلومات والتحسين محتواه في المتطلبات (3.7)، (4.7)، (5.7) والتي هي التوعية، الإتصال، توثيق المعلومات والتحسين المستمرعلى الترتيب

وبالتالي فإن إرساء نظام إدارة بيئي SME وفق المواصفة ISO14001 يوفر للمؤسسة أدوات وتقنيات تساعدها على ترشيد استهلاكها للطاقة والمواد الأولية وتجنبها أكثر لإنتاج النفايات وفي حالة وجودها بإمكانها إعادة تدويرها وبالتالي خفض مستوى التلوث وهو مايهدف إليه الإنتاج الأنظف.

يمكن تمثيل أثر iso14001 على الإنتاج الأنظف وفق الشكل التالي:

[1] فاتح مجاهدي، شراف براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص80.

الشكل (30) : أثر المواصفة iso 14001 على الإنتاج الأنظف



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ماسبق

المطلب الثالث: إعادة التدوير

إن لعملية إعادة التدوير مساهمة فعالة في التقليل من استهلاكات الطاقة ومن تكاليف التلوث البيئي من خلال الاستفادة من المنتجات والمخلفات وذلك إما بإعادة استخدامها أو تصنيعها.

1- **تعريف:** يمكن تعريفها على انها : "إعادة استخدام المخلفات لإنتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي"[1]،وهي كذلك "أن يتم استرجاع بعض أنواع النفايات كالورق ،الزجاج ،المعادن والبلاستيك وتهيئتها عبر عمليات صناعية ليتم إعادة استعمالها كمواد خام لتصنيع منتجات جديدة" [2] ،ومن خلالها يتم :"عملية إعادة التصنيع واستخدام المخلفات سواء المخلفات المنزلية او الصناعية أو الزراعية والغاية منها هو التقليل من حجم هذه المخلفات،وبالتالي التقليل من تراكمها في البيئة.وتتم عن طريق تصنيف وفصل المخلفات على أساس المواد الخام الموجودة فيها،ومن ثم إعادة تصنيع كل مادة على حدا"[3].

وعليه يمكن القول بأن إعادة التدوير تعبر عن مجموع العمليات التي يتم من خلالها استغلال مخلفات العملية الإنتاجية أو الإستهلاكية سواء في استعمالات ثانوية أو إعادة تصنيعها.

---

[1] حمزة الجبالي، **الأمن البيئي وإدارة النفايات البيئية**، دار أسرة ميديا ودار عالم الثقافة للنشر،2016، ص218-219

[2] فارس بن دباس عبد الرحمن السويلم، **النفايات المنزلية بين إعادة التدوير والأضرار الصحية والبيئية**، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ،2016، ص83

[3] الطاهر شليحي، سعاد مزلف، **أهمية تدوير النفايات العضوية كسماد فلاحي في حماية البيئة**، مجلة الاقتصاد والبيئة، مخبر استراتيجية التحول إلى الاقتصاد الأخضر، جامعة مستغانم، مجلد01، عدد01، ص118-142

2- **آليات إعادة التدوير:** إن عملية إعادة تدوير النفايات والمخلفات خاصة البلاستيكية منها تخضع للعديد من الآليات و التي منها:[1]

- **إعادة التدوير الفيزيائي (الميكانيكي):** إعادة التدوير الفيزيائي للنفايات البلاستيكية هو أن يتم إعادة

صهرها ثم تشكيلها مرة أخرى على كل منتجات مختلفة. وبهذه الطريقة لا يحدث للمادة البلاستيكية تغير كيميائي أو استهلاك للمادة من أجل انتاج الطاقة. وتبدأ عملية إعادة التدوير الفيزيائي للنفايات البلاستيكية بتهيئة تلك النفايات التي تتعدد أشكالها على هيئة علب وحاويات وغيرها. حيث يتم فصل كل منتج بحسب نوعه استنادا على رمز المادة الموجود في أسفل العلبة أو المنتج، لتأتي فيما بعد مراحل أخرى مثل الغسل بالماء، التجفيف، التقطيع ومعالجة القطع البلاسيتيكية. كما يمكن معالجة تلك الشرائح البلاستيكية المنتجة في خطوات لاحقة، بعد ذلك تعبئتها في أكياس لتشكل المادة الخام لتصنيع منتجات بلاستيكية.

- **إعادة التدوير الكهربائي:** بالنسبة لطريقة إعادة التدوير الفيزيائي للنفايات البلاستكية لا يتم إحداث أي تغيير كيميائي وإنما تحويل النفايات البلاستيكية من منتجات كبيرة ومختلفة الأحجام مثل العلب والحاويات إلى حبيبات منتظمة الشكل يمكن استخدامها مرة أخرى كمادة خام لتصنيع منتجات متنوعة دون الحاجة إلى استخدام خامات بلاستيكية جديدة، في حين طريقة إعادة التدوير الكيميائي فإن المادة البلاستيكية يتم تفكيكها بفعل الحرارة المرتفعة جدا وبوجود المواد المحفزة إلى المواد الأولية التي صنعت منها المادة البلاستيكية أو ما يسمى بالمونوميرات، تمكن هذه الطريقة من تحويل النفايات البلاستيكية إلى منتجات مفيدة كالوقود،زيوت التشحيم ومادة الكربون.

- **إعادة التدوير لإنتاج الطاقة:** الطريقة هذه تشبه إلى حد ما طريقة إعادة التدوير الكيميائي إلا أنه لا يتم استرجاع النفايات البلاستيكية على هيئة مواد أولية كالزيوت وغيرها وإنما تترك تلك النفايات البلاستيكية لتحترق تماما من اجل إنتاج غازات وأبخرة يتم استغلالها لتوليد الطاقة.

وعلى كل فإن أفضل طريقة لمعالجة كافة النفايات لا بد أن تعتمد على معرفة دقيقة بمكونات هذه النفايات خاصة النفايات الصلبة مع الإلتزام بمعايير يجب مراعاتها في اختيار أنسب طرق المعالجة للنفايات والتي منها:

- كفاءة التكنولوجيا في التعامل مع المخلفات الصلبة ويرتبط ذلك بنوعية وكمية الفضلات.
- الالتزامات البيئية فيما يتعلق بتخفيض حدة التلوث واختيار المواقع المناسبة.
- المردود الاقتصادي بحيث أن اعتماد الأسلوب لا يكلف خسارة كبيرة.

[1] فارس بن دباس عبد الرحمن السويلم، **النفايات المنزلية بين إعادة التدوير والأضرار الصحية والبيئية**، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ،2016، ص83

3- **مراحل إعادة التدوير:** بهدف الاستفادة من المنتوج المستعمل أو من المواد المكونة له بما يساعد على الاقتصاد في التكاليف والمواد المستخدمة في صنعه من خلال إعادة التدوير فإن ذلك يمر بمراحل أربعة يختصرها الباحثون فيما يسمى بـ "4R" وذلك على النحو التالي: [1]

- **التقليل (التخفيض): Reduce وهي** الخطوة الأولى في عملية إعادة التدويرحيث تعني تخفيض الكميات التي يتم شرائها لغرض الاستخدام. بعبارة بسيطة إمكانية استخدام نصف الكمية أو أكثر أو أقل بحسب الحاجة. وفي حالة الحاجة إلى كمية أخرى فإنه بالإمكان زيادتها لاحقا. وهذا تفاديا لاستخدام المادة بشكل يفوق الحاجة الفعلية مما يعني عملية التقنين أو التركيز في الاستخدام بدل التبذير في المواد الخام.
- **إعادة الاستخدام: Reuse**أساسها أنه بالإمكان استخدام الشيء مرة ثانية قبل رميه لى الخارج. فإن ذلك يكون أفضل وإلا يستحسن تقديمه الى شخص آخر يمكن أن يستعمله ويعيد إصلاحه لاستعماله مرة أخرى. والأمثلة في ذلك كثيرة في الحياة اليومية وهوما من شأنه تحقيق:
  - التقليل من كمية المواد المستعملة خاصة المواد الطبيعية الداخلة في السلعة بشكل جزئي أو كلي.
  - إطالة عمر المنتج أو مدة استخدامه وبالتالي عدم تفكير الفرد في شراء منتوج جديد مما يقلل من كميات الإنتاج واستنزاف الموارد طبيعية.
  - التقليل من حجم النفايات المرسلة الى أماكن الطمر الصحي لها ومن التلوث البيئي
- **إعادة التدوير: Recycling**وهي الخطوة الأخيرة المتمثلة في الاستفادة من استخدام المنتوج أو المواد من قبل المستهلك أو المستعمل الصناعي وتمثل في جوهرها عملية إعادة مخلفات أو بقايا المنتوج أو المواد المستعملة. ومثال ذلك القارورات الزجاجية، المواد البلاستيكية أو الورق والكارتون لعبوات تغليف البضائع الأجهزة التالفة بمختلف أشكالها، والتي يتم إعادتها الى مراكز إنتاجها أو بيعها عوضا عن رميها مقابل الحصول على مبالغ مالية بسيطة أو الحصول على منتوجات جديدة من ذات الصنف أو الأصناف الأخرى. وتتم عملية تجميع هذه المواد أو المخلفات بطرق مختلفة.
- **الاسترجاع الحراري: Recovery Heat**يتم استخدام تكنولوجيا الاسترجاع الحراري في الكثير من الدول خاصة اليابان بهدف التخلص الآمن من المخلفات الخطرة الصلبة، السائلة ومخلفات المستشفيات، والحمأة الناتجة من الصرف الصحي والصناعي، وذلك عن طريق حرق هذه المخلفات في شروط معينة لغرض التحكم في الانبعاثات ومطابقتها للقوانين البيئية، وتتميز هذه الطريقة بقدرتها على التخلص من 90% من المواد الصلبة وتحويلها إلى طاقة حرارية يمكن استغلالها في العمليات الصناعية أو توليد البخار أو الطاقة الكهربائية.

[1] ليلى مطالي، دليلة تيتام، **إعادة التدوير كأحد مقومات التسويق الأخضر لتحقيق التنميةالمستدامة-عرض تجارب دولية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مجلد 09(العدد01)، 2020، ص736-737

4- **مساهمة إعادة التدوير في حماية البيئة:** تساهم إعادة التدوير في المحافظة على البيئة والتقليل من التلوث البيئي من خلال دورها فيما يلي[1]:

- المحافظة على موارد المواد والطاقة.
- تقليل الاستهلاك من خلال إطالة عمر المنتوج.
- تقليل الاستهلاك من خلال إعادة التصنيع.
- تقليل الاستهلاك من خلال الرفع من كفاءة العمليات الإنتاجية.
- توفير الطاقة من خلال التقليل من العمليات الإنتاجية.
- حماية الأراضي المستخدمة كمكبات لرمي القمامة. من خلال التقليل من المخلفات.
- حماية البيئة من المواد الضارة والسامة الناتجة. عن الصناعات الاستخراجية والتحويلية.

الاستراتيجيات الهندسية البيئية لإعادة التدوير: توجد عدة استراتيجيات هندسية صديقة للبيئة يمكن تطبيقها في مجال اعادة التدوير ومنها ما يلي[2]:

- **استراتيجية التغيير والتطوير**: تتضمن هذه الاستراتيجية أن كل ما يمكن إعادة استخدامه لا يجب تصنيعه من جديد، وبالتالي يوفر مواد خام وطاقة وتكلفة. ومع زيادة عمر المنتوج وطول مدة الاستعمال تقل كمية المخلفات، ومن أهم شروط عملية إعادة الاستعمال هي تطبيق مفهوم توحيد القياس (standardization) للمكونات والأجزاء. ومن فوائد ومزايا استخدام المنتوج لمدة طويلة بتطبيق استراتيجية التغيير والتطوير ما يلي:
  - التقليل من كمية المواد المستعملة / الزمن.
  - الرفع من فعالية المواد (عدد الوظائف المتحققة / كمية المواد المستعملة).
  - التقليل من كمية الفضلات / الزمن.
  - الحفاظ على قيمة المنتوج لمدة أطول.
  - التقليل من تلوث البيئة
- **استراتيجية التفكيك:** تكمن أهمية هذه الاستراتيجية في خاصية تفكيك وفصل المكونات والمواد كما يلي:
  - تفكيك الأجهزة والمعدات ونزع المكونات والأجزاء لإجراء الصيانة أو الاستبدال أو التطوير.
  - تفكيك المنتوج كليا لاستغلال المواد الداخلة في صناعته وفصلها عن بعضها البعض لإعادة تصنيعها.

[1] عمامرة ياسمينة، ملاح وئام، **إعادة التدوير كأداة لحماية البيئة في الجزائر**، مجلة أوراق إقتصادية، عدد03، 2018، ص35.
[2] سيد عاشور أحمد، **التلوث البيئي في الوطن العربي-واقعه وحلول معالجته**، **الشركة الدولية للطباعة**، الطبعة الأولى،2006، ص255.

ومما يجب مراعاته في هذه الاستراتيجية ما يلي:

- الحد الأدنى من تكاليف التفكيك.
- الحد الأقصى من المواد القابلة لإعادة التدوير مع مراعاة الحد الأدنى من التكاليف.
- الحد الأدنى من تكاليف التخلص من المواد الخطرة ومعالجتها.
- اختيار البنية والتركيبة التي تساعد على التفكيك إلى أقصى حد ممكن بشكل بسيط وسريع.

استراتيجية البناء والتركيب: تعتمد هذه الاستراتيجية على استعمال المواد سهلة التفكيك بدون استعمال أدوات خاصة وبدون تكلفة إضافية وهو ما يسهل من التعرف على أماكن الربط والتثبيت وتجنب الصدأ والأوساخ. حيث أن عملية الربط والخلط بين المواد المختلفة وخصوصا بين المواد القابلة لإعادة التدوير والمواد الضارة يجب أن تختار بشكل يضمن عملية الفصل بينها بسهولة وبتكلفة بسيطة إلى أجزاء غير متداخلة ونقية.

أما في حالة عدم إمكانية إنتاج منتوج من مادة واحدة وضرورة استعمال خليط من المواد يجب استعمال المواد القابلة لإعادة التدوير متى أمكن. والعمل على استخدام المواد القابلة لإعادة التصنيع بتكاليف أقل وتجنب استعمال المواد غير القابلة لإعادة التصنيع، ويجب ترميز كل المنتجات بشكل جيد وواضح مما يسهل عملية التعرف على المواد الداخلة في الإنتاج بالإضافة لطرق التفكيك والمعالجة[1].

المبحث الثالث: أثر المواصفة ISO14001 على الأداء الإجتماعي

يشير الأداء الاجتماعي إلى المستويات الكمية والنوعية للنتائج المحققة من قبل المنظمة والمتعلقة بالمناخ الاجتماعي، بما يعكس وضعية العمال داخلها ويبرهن على التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية. سنبين من خلال هذا المبحث الإضافات التي يمكن للمواصفة البيئية ISO14001 تحقيقها في هذا المجال، مميزين في ذلك بين الأداء الاجتماعي (sociale) وماهو مجتمعي(sociétale) .

المطلب الأول: أثر ISO14001 على الأداء الاجتماعي

1- مظاهر المسؤولية الاجتماعية لمنظات الأعمال اتجاه الموظفين

إن تحسين منظمة الاعمال لأدائها الاجتماعي يفرض عليها الإلتزام بسلوك مسؤول اتجاه موظفيها على اختلاف مستوياتهم ومهامهم، وذلك تحقيقا لمتطلبات أخلاقية أكثر منها تنظيمات إدارية وتشريعات قانونية. ومن أهم تلك الممارسات مايلي:[2]

- توفر المنظمة على الخدمات للعاملين كالنقل والإطعام والإسكان والخدمات الصحية.

---

[1] زكريا طاحون، **إدارة البيئة نحو الانتاج الأنظف**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2007، ص242.

[2] مقدم وهيبة، **سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية في منظمات الأعمال (دراسة حالة ثلاثة شركات عربية)**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في ظل الإقتصادات الحديثة، كلية العلوم الغقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر،14/13ديسمبر2011، ص9

- العمل على اعتماد سياسة معينة في إدارة المنظمة لمشاركة العاملين في أرباحها.
- منح مكافآت وحوافز الأفراد العاملين وفق مبدأ كفاءة وجدارة العاملين.
- من مسؤولية المنظمة الصناعية الاهتمام بتعويضات العاملين مقابل إصابات العمل أوالأمراض المهنية.
- تعمل المنظمة على تكريم وتحفيز الأفراد العاملين المتفوقين والمبدعين في العمل.
- إعداد وتنفيذ برامج توعية للأفراد العاملين تتضمن المعايير المهمة المعتمدة على المستوى الاجتماعي والبيئي والأمان في العمل.
- اعتماد برامج أو سياسة معينة لإيجاد فرص لانجاز أعمال صغيرة للأفراد العاملين.
- الحفاظ على الأفراد العاملين ومنع تسربهم لتقليل البطالة والحد من مشكلات الغيابات ودوران العمل وحوادث العمل.
- إعداد سياسة تمنع الأفراد العاملين من تسريبهم للمعلومات المهمة أو السرية الخاصة بأعمال المنظمة خاصة الأفراد العاملين في مجال الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- العمل على رفع الروح المعنوية للعاملين وبث روح التعاون والدافع والحافز بينهم.
- اعتماد سياسة إدارية تسمح للأفراد العاملين من المشاركة في عمليات صنع القرار.
- إتاحة فرصة لتشغيل الشباب خاصة أولئك المتخرجين من المدارس المحلية والعمل على رفع قدراتهم ومساهمتهم في المجتمع
- إتاحة الفرص المتساوية للأفراد العاملين بشأن تعيين والمعوقين وتدريبهم ومنحهم فرص التقدم في المنظمة.
- محاولة المنظمة لوضع إجراءات معينة للحد من استخدام الأفراد العاملين لموارد المنظمة المختلفة واستخداماتها لأغراض شخصية.
- اعتماد برنامج أو أنموذج للسلوك الأخلاقي لمعالجة ممارسات العاملين ذات العلاقة بالاعتبارات الشخصية كالنزاهة والتحيز والمحاباة.
- التزام المنظمة بتطبيق القوانين والتعليمات الخاصة بالعمل وتنفيذها بعدالة على الأفراد العاملين وإقناعهم بذلك من خلال تفسير وتوضيح القوانين والتعليمات كونها تحقق مصالحهم.
- متابعة الأفراد العاملين فيما يتعلق بكل ممارسات حول عقد اتفاقيات غير مشروعة أو غير واضحة بالنسبة للمنظمة.
- المحافظة على حقوق الأفراد العاملين في المنظمة باعتبارهم جزء من المجتمع.
- متابعة كل ما يتعلق بالممارسات المالية الغير مشروعة التي تتم من قبل الأفراد العاملين.
- الالتزام بانجاز وتكامل الأعمال في المنظمة خاصة فيما يتعلق باستخدام الأفراد كبار السن والنساء والأطفال وعدم محاولة استغلالهم.

وبشكل أكثر وضوحا فإن انعكاسات المسؤولية الاجتماعية لمنظمة الأعمال فيما يخص الأفراد العاملين بها تظهر جلية على مستوى مختلف أنشطة إدارة الموارد البشرية سواء من حيث الإستقطاب ،المسار الوظيفي،تقييم الأداء .ونخص بالذكر برامج تحسين الحياة المهنية أو مايعبر بجودة الحياة المهنية،وهي تشمل مختلف الأنشطة التي تمارسها المنظمة والتي تمكن من تعزيز الكرامة الإنسانية و النمو والتقدم والازدهار للعاملين، لذلك فإنها تمثل أهم المداخل الحديثة لتعزيز قدرة المنظمة على الوفاء بمتطلبات إلتزاماتها الاجتماعية و الأخلاقية ، ومن هذه البرامج ما يلي [1]:

- جعل مكان العمل جذابا وإعطاء العمل معنى متجددا تقل فيه حالات الضغط النفسي والجسدي والإرهاق من خلال التركيز على البرامج.
- التقليل من الرتابة والروتين ضمن أنشطة هذه البرامج التي تسمى أيضا إعادة تصميم العمل باستمرار ويشمل ذلك إثراء العمل واغنائه.
- إن أنشطة هذه البرامج تساعد في خلق ثقافة تنظيمية قيمة وتعزز اتجاهات قيم مشتركة بحيث يصبح مكان العمل جذابا ومريحا.
- أن تساهم هذه البرامج في التقليل من حدة انتشار الأمراض المهنية وأمراض العصر من خلال تعزيز الانسجام بين بيئة العمل والبيئة العامة والتركيز على متطلبات ومعايير السلامة المهنية والالتزام بالتشريعات الخاصة بها والنظر إلى مكان العمل من منطلق واسع.
- أن تسعى منظمة الأعمال إلى توفير جو من الراحة والمتعة في مكان العمل من خلال مجموعة كبيرة من الممارسات منها:
- الاهتمام بالنشرات الجدارية في مكان بما ينشر فيها من مواضيع تساهم في إشاعة جو من المرح والإشادة بالعاملين.
- يجب أن تحتفل المنظمة بأيام المناسبات الخاصة وتقيم أنشطة ملائمة تتخللها فعاليات يكافأ العاملون من خلالها مع تقديم وجبات جماعية لهم.
- تشكيل لجان اجتماعية لوضع برامج الفعاليات للأنشطة الاجتماعية المختلفة ويمكن للمنظمة أن تدعمها بميزانية سنوية مناسبة.
- بطاقات المناسبات تشعر العاملين بالمنظمة بالأهمية والمشاركة بالأفراح والشعور بالألفة والتواصل والعمل بـ بروح الجماعة.
- الاحتفالات بمناسبة أعياد ميلاد العاملين.
- الاحتفالات بالانجازات التي تحققها الشركة أو الأفراد سواء من خلال حفلات مسائية أو حفلات شكر وتقدير للعاملين.
- تشجيع روح المرح وإشاعة جو عمل هادئ وودي.

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات المجتمع**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص269-270.

2- مساهمة المواصفة ISO14001 في النشاط الاجتماعي للمنظمة

إن لتبني المنظمات لنظام إدارة بيئية وفق المواصفة ISO14001 انعاكاسات إيجابية رئيسية على مواردها البشرية[1]،ويشمل ذلك مجالات أساسية يتقدمها الرضا الوظيفي، تحفيز العاملين والوعي البيئي لديهم.

أ- **الرضا الوظيفي:** توجد عدة عوامل ذات العلاقة بنظام الإدارة البيئية تؤثر في الرضا الوظيفي للعمال، منها[2]:

- **العوائد:** يقصد بالعوائد مختلف القيم المادية (الأجور، العلاوات) وغير المادية كالتقدير التي يتحصل عليها العامل نتيجة تأدية مهامه، ويزداد الرضا لدى العامل كلما أدرك أن هذه العوائد تلبي تطلعاته. وقد يستفيد العامل ماديا من زيادة أرباح المؤسسة نتيجة تطبيقها لنظام الإدارة البيئية مما يؤدي إلى زيادة الرضا الوظيفي لديه.
- **محتوى العمل:** يقصد بمحتوى العمل المتغيرات التي تكون المهام التي يؤديها العامل في عمله، ومن أهم هذه المتغيرات طبيعة أنشطة العمل. فالعامل الذي ينفذ مهامه في إطار تطبيق نظام الإدارة البيئية يشعر بالرضا لأنه يساهم في الحفاظ على البيئة في مكان عمله.

- **الوقاية من حوادث العمل**: يحتوي نظام الإدارة البيئية على إجراءات الاستجابة للطوارئ التي تُحسس العامل بالأمان الوظيفي وتساهم في التقليل من حوادث العمل مما يؤدي إلى زيادة الرضا الوظيفي لديه.
- **إشراك العمال في تحقيق أهداف المؤسسة:** يؤدي تنفيذ العمال للمهام الموكلة إليهم في إطار تطبيق نظام الإدارة البيئية إلى رفع معنوياتهم بسبب شعورهم أن المؤسسة تقوم بإشراكهم في تحقيق أهدافها البيئية.
- **سياسات المؤسسة:**

هي تلك الإجراءات المنظمة للعمل حيث كلما كانت واضحة كلما زادت قدرة العاملين على تنفيذها وهو ما يزيد من مستوى رضاهم. ونظام الإدارة البيئية يحتوي على تعليمات تمكن العامل من التعرف على مهامه بسهولة هذا من جهة ومن جهة أخرى تساهم الدورات التدريبية التي يلزمها النظام في تحسين أداء العاملين لمهامهم مما يزيد من مستوى رضاهم.

- **ظروف العمل المادية:** كلما كانت ظروف العمل المادية (نظافة، تهوية...) مناسبة كلما زاد مستوى رضا العمال وتطبيق نظام الإدارة البيئية يؤدي إلى تحسين ظروف العمل المادية من خلال نظافة الموقع والعمل بتكنولوجيا نظيفة، مما ينعكس إيجابا على مستوى الرضا الوظيفي لدى العمال.

---

[1] Tan, L. P., **Implementing ISO 14001: is it beneficial for firms in newly industrialized Malaysia?** *Journal of Cleaner Production, 2005, p*397-404

[2] جمال الدين يخلف، **تأثير نظام الإدارة البيئية على الأداء البشري في إطار التنمية المستدامة - دراسة حالة شركة اسمنت عين التوتة باتنة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر 2013، ص ص08-09

ب- **تحفيز العمال:** إن حيازة المنظمة على شهادة ISO 14001 والتطبيق الفعلي لمتطلباتها يحفز أكثر العاملين بها، ففي دراسة لكل Fei و Sambasivan أكدا على أن المواصفة ISO 14001 تساعد على تعزيز تحفيز الموظفين[1].وذلك من خلال زيادة الروح المعنوية للموظفين وتحفيزهم، فالوعي والالتزام بالقضايا البيئية يرفع من المعنويات اويحفز أكثر الإحساس بمسؤولية تجاه البيئة. وهو ماتوفره المواصفة من خلال التحسين المستمر وتعبئة الأفراد من خلال الدورات التدريبية المسطرة لذلك.

ت- **زيادة ثقافة العمل البيئي:** من مخرجات نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة ISO 14001 نجد التغييرات الإيجابية في ثقافة العمل البيئي المنتشرة بين أفراد المنظمة، وتبادل المعرفة حول جودة البيئة .ففي دراسة لكل من Vastag وRondinelli أظهرت أنه من بين تأثيرات ISO 14001 على الموارد البشرية هو تحسين الوعي البيئي، كما سجلا أن جميع أفراد المؤسسات المستجوبة باتوا أكثر وعيًا بالجوانب واللوائح والتأثيرات البيئية، ليس فقط في العمل، ولكن في المنزل وفي المجتمع[2].

المطلب الثاني: أثر iso14001 على الأداء المجنمعي

أولا: مجالات النشاط المجتمعي لمنظمة الأعمال: إن مسؤولية المؤسسة المجتمعية تنبع من العلاقة بينها وبين المجتمع الذي يضيفها، ويقصد بالالتزامات السياسية والاجتماعية، احترام النظم والقوانين والإجراءات والتقاليد الإدارية واحترام القيم العليا والثقافية. فهي لا تقتصرعلى المستوى الداخليي لها، بل تتعدى لتشمل المحيط والمجتمع الذي تنشط فيه، وذلك من خلال مجموعة من الأنشطة والبرامج والفعاليات والسياسات الاجتماعية الموجهة نحو الاستجابة الى متطلبات ورغبات اصحاب المصالح ذات العلاقة بعملها.

- **الإلتزامات البيئية:** ويقصد بها الانشطة والوسائل والبرامج التي نقوم بها المنظمة للحفاظ على بيئة نظيفة ومستدامة، والتي يمكن القيام بها من خلال إجراءات عديدة مثل. حماية الموارد الطبيعية، التخلص من النفايات والعوادم بطريقة علمية ومكافحة مسببات التلوث. ويعتبر هذا من أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بسبب توسع استغلال الموارد الطبيعية والتقدم التقني وما نتج عنه من زيادة المخلفات الصناعية وتوسع استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الزراعية مما أدى إلى مشاكل بيئية كبيرة على جميع المستويات.

يتضمن هذا المجال الأنشطة التي تؤدي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي وذلك من خلال ما يلي:

الموارد الطبيعية:

- الاقتصاد في استخدام الموارد الخام؛
- الاقتصاد في استخدام موارد الطاقة؛
- المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للموارد الخام والطاقة.

[1] Sambasivan, M., Fei, N. Y., **Evaluation of critical success factors of implementation of ISO 14001 using analytic hierarchy process (AHP): a case study from Malaysia**. *Journal of Cleaner Production, 2008*, p1424-1433

[2] Rondinelli, D., Vastag, G., **Panacea, common sense, or just a label? The value of ISO 14001 environmental management systems**. *European Management Journal, 2000*, p499-510

المساهمات البيئية:

- تجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه وإحداث الضوضاء؛
- تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات؛

التخلص من المخلفات بطريقة تكفل تخفيض التلوث.

الإلتزامات اتجاه أفراد المجتمع:

الالتزامات التنموية: يقصد بها التزامات الشركة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك بتحقيق الأهداف التنموية والسياسات التي تتبناها الدول وتعمل بها نحو تحقيق النمو والتنمية، لهذا لابد من أن تسهم المؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها، في تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي وبيئي كعمل مساند للتنمية المستدامة. إن حماية البيئة، تقديم الخدمات العامة، نقل التكنولوجيا، مع العمل على ممارسة التقاليد المتعارف عليها في قطاع الأعمال كلها تمثل دليلا يمكن أن يساهم في تحقيق المزيد من التنمية والتقدم[1].

الالتزام بحماية المستهلك: إن الانتشار الكبير للأعمال في العالم وفرض ظاهرة تخطي الحدود بهدف التوسع والبحث عن الأسواق والزبائن فرض قيدا والتزاما على المؤسسة والمتمثل أساسا في مسؤولية حماية المستهلك والتي تتضمن الالتزام والأمان وحماية المنافع الاقتصادية للزبون ومن ذلك تقديم منتجات صديقة للبيئة عبر كل حلقات دوة حياتها.

مساندة منظمات المجتمع المدني: يقصد بها تقديم حزمة من أنواع المساندة المالية والمادية والمعنوية التي تقدمها المنظمة لمنظمات المجتمع المدني، والتي يمكن ان تكون على على إشكال متعددة من المساندة مثل، الرعاية، وقنوات الاتصال، والمشاركة، والمشاريع.

خدمة المجتمع: يقصد بها الخدمات الاجتماعية والمعنوية الضرورية التي يحتاجها المجتمع، والتي يمكن تقديمها من خلال الظروف والمناسبات المعينة، وقد تكون على شكل، احترام المجتمع، والرعاية الاجتماعية والصحية والوسائل الترفيهية والخدمات الثقافية والتعليمية.

الشفافية: يقصد به الالتزام بالقوانين والإجراءات التي تمكن المجتمع وأصحاب المصالح من الوصول بسهولة الى معلوماتها، والتي يمكن التعامل بها من خلال الإفصاح العام لمكافحة الاستغلال الوظيفي، ومكافحة الرشوة، وسهولة الوصول للمعلومات

1- مساهمة المواصفة ISO14001 في النشاط المجتمعي لمنظمة الأعمال

1- المواصفة ISO14001 ودورها في تعزيز الوعي البيئي

يشير الوعي البيئي إلى درجة الإدراك على المستويين الفردي والمجتمعي لأهمية المحافظة على البيئة وحمايتها والتعامل معها دون الجور عليها لتطويعها من أجل تحقيق غايات فردية سريعة للإنسان في المدى القصير تلحق بالبيئة أضرارا على المدى الطويل [2]، وبالتالي فإن الوعي البيئي

[1] سرمد كوكب الجميل، **المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، فبراير 2005

[2] السيد عبد الفتاح عفيفي، **بحوث في علم الاجتماع المعاصر دار الفكر العربي**، القاهرة،1996، ص222

هو الإحساس بالمسؤولية وإدراك كيفية التعامل مع البيئة وصيانتها من الأخطار التي تهددها. كما أن له مكونات ثلاثة أساسية هي[1]:

- **التعليم البيئي:** هو العملية التي هدفها تطوير القدرات والمهارات والوعي البيئي لدى الأفراد المهتمين بالبيئة وقضاياها والذي من خلاله يحصلون على المعرفة العلمية والبيئية والتوجيهات الصحيحة واكتساب المهارات اللازمة للعمل بشكل فردي أو جماعي في حل المشكلات البيئية القائمة، والعمل أيضا قدر الإمكان للحيلولة دون حدوث مشكلات بيئية جديدة.
- **الثقافة البيئية**: تبدو على أنها فهم أساسيات التفاعل بين الإنسان والبيئة بمكوناتها الحية وغير الحية حيث يتضمن هذا كذلك التفاعل الأخذ والعطاء كما أنها تضبط سلوك الأفراد والمجتمع في مواجهة مختلف القضايا البيئية وهي التي تحدد السلوك البيئي المرغوب فيه من وجهة نظر الأفراد والمجتمع.
- **الإعلام البيئي**: هو أحد أجنحة التوعية البيئية وهو أداة إذا حسن استثمارها كان لها المردود الإيجابي للرقي بالوعي البيئي ونشر الإدراك السليم للقضايا البيئية ويعمل الإعلام البيئي في تسيير فهم وإدراك الملتقى لقضايا البيئة المعاصرة وبناء قناعات معينة اتجاه البيئة وقضاياها.

يستطيع نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة ISO14001 أن يساهم بفعالية في حملات التوعية البيئية خاصة ونشر ثقافة التنمية المستدامة عامة وذلك من خلال مايلي:

- المؤسسات الحاصلة على شهادة ISO14001 يمتلك أفرادها معلومات ومفاهيم وسلوكيات إيجابية في المجال البيئي بفضل الدورات التكوينية المبرمجة والتي أصبحوا من خلالها أكثر وعيًا بالجوانب واللوائح والتأثيرات البيئية، وباتوا يملكون قابلية تبادل ذلك ليس فقط في العمل، ولكن في عائلاتهم وفي المجتمع.
- دور الأغلفة التجارية للمنتجات والتي تحمل علامات دالة على صداقتها للبيئة إلى جانب المعلومات البيئية الأخرى ورموز الأنظمة البيئية مثل ISO14001وهو ما يساعد على زيادة الوعي البيئي ونشره بين أوساط الزبائن والمستهلكين.
- يساعد نظام الإدارة البيئية وفق ISO14001 على تبني تكنولوجية الإنتاج الانظف وإعادة التدوير وتطبيق مبدأدورة المنتج وهو ما من شأنه خلق شبكة علاقات مع مجموع العملاء والزبائن الأمر الذي يساعد على تعزيز الوعي البيئي لديهم نتيجة احتكاكهم المباشر مع المؤسسة.

- **المواصفة ISO14001 ودورها في تعزيز جودة الحياة:** يرى معظم الباحثين أن جودة الحياة هي مفهوم متعدد الأبعاد بدءا من الرفاهية المادية (المالية) والدخل ونوعية السكن والنقل ثم الصحة واللياقة البدنية والسلامة البيئية. فهي تعبير عن شعور الفرد بالرضا والسعادة والقدرة على إشباع حاجاته من خلال ثراء البيئة والخدمات التي تقدم له في المجالات الصحية والاجتماعية والعلمية والنفسية مع حسن إدارته للوقت والاستفادة منه[2].

[1] نادية محمد صفار، **مستوى الوعي البيئي لدى طلبة جامعة مؤية في ضوء بعض المتغيرات**، رسالة ماجيستير، قسم الارشاد والتربية الخاصة في علم النفس التربوي، الأردن 2007، ص24

[2] مسعود أمحمد، **بحوث جودة الحياة في العالم العربي دراسة تحليلية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد20،2015، ص28.

وإلى جانب المؤشرات الاقتصادية، مؤشرات التعليم، الصحة والمؤشرات الاجتماعية، نجد المؤشرات البيئية الطبيعية لجودة الحياة والتي تتصل مباشرة بالبيئة المحيطة بالفرد وتعبر عن الماء غير الملوث وضوء الشمس والهواء النقي. والجدول الموالي يلخص أهم المعايير البيئية لجودة الحياة

الجدول (25): معايير قياس جودة المؤشرات البيئية

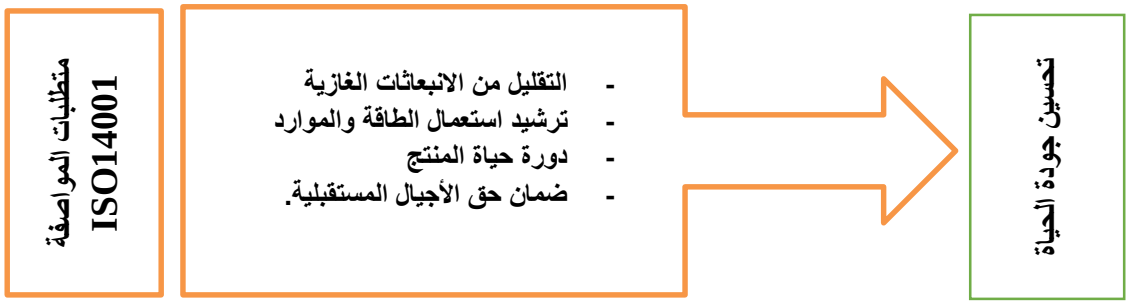
المؤشر	معايير قياس المؤشر
الهواء	- مدى تأثيره على الصحة العامة، وعلى ممارسة الأنشطة الخارجية. - مدى تأثيره على السياحة والسائحين.
الماء	- الاستخدامات المتعددة للماء من الشرب والأغراض الأخرى. - معدلات استهلاك الماء والأنماط الاستهلاكية، وصيانة مصادر الماء التي تضمن توفره للاستخدامات المستقبلية.
الأرض	- مساحات كافية لبناء أماكن السكن. - مساحات فاصلة بين الأبنية. - وجود المساحات الخضراء التي تقلل من عوامل التلوث.

المصدر: وشنان حكيمة، **الحق في التنمية وجودة الحياة أين نحن منهما؟**، مجلة آفاق علمية، مجلد14، عدد03(2022)، ص268

بناءا على ماسبق فإن المؤسسات الاقتصادية التي تمتلك أنظمة إدارة بيئية وفق المواصفة ISO14001 وبحكم نوعية متطلبات هذه الأخيرة فهي تساهم بشكل فعال في تحسين جودة الحياة والمحاظة عليها في المجتمع الذي تنشط فيه وذلك من خلال مايلي:

- يوفر نظام الإدارة البيئية للأفراد بيئة نظيفة للعيش بأمان، وتقليل الإصابة بالأمراض، والتعرض للصدمات البيئية.
- يساهم نظام الإدارة البيئية في المحافظة على صحة الأفراد من خلال توفير المنتجات الغذائية النظيفة، الماء النظيف للشرب، الهواء النقي.
- مراعاته حاجيات الأجيال المقبلة عن طريق عقلنة استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.

الشكل (31) : مساهمة المواصفة ISO14001 في جودة الحياة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما سبق

عرض تجربة شركة سوناطراك[1]: كمثال عما سبق ذكره تجدر الإشارة إلى تجربة شركة سوناطراك الناجحة والتي ساعدها نظام الإدارة البيئية على الوفاء بالتزاماتها البيئية خصوصا وتأصيل مواطنتها في المجتمع عموما، وهو ما يعبر عنه محتوى تقرير الصحة، الأمن والبيئة لسنة 2008 والذي كان من ضمنه مايلي:

- الاستجابة للالتزامات التنظيمية والقانونية.
- التحكم في الأخطار المتعلقة بجوانب الصحة والسلامة والأمن والبيئة.
- المشاركة الفعالة في حماية البيئة وتطوير المجتمع المحلي.

كما انها قامت في نفس السياق بمايلي:

- إنشاء مؤسسة (سوناطراك طاسيلي) والتي اوكل إليها مهمة حماية الطبيعة ومكافحة التلوث بكل أشكاله والمحافظة على الحيوانات والنباتات والمحافظة على الموروث الثقافي المادي وغير المادي.
- برمجت سوناطراك مجموعة من حملات التشجير حيث تم غرس أكثر من 253218 شجيرة متنوعة.
- تجسيدها لخمسة مشاريع كبرى عبر جميع مناطقها الصناعية للحد من الانبعاثات الغازية والكميائية الملوثة للبيئة.
- توقيعها رفقت سبع شركات بترولية أخرى على اتفاقية تقضي بانشاء شركة بيئية متعددة الجنسات مهمتها مكافحة تلوث مياه البحر بالمياه النفطية.

[1] مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص12

خلاصة الفصل:

تعتبر مواصفة ISO14001 من المفاهيم الإدارية الحديثة والتي تعني بادماج الاعتبارات البيئية ضمن اهتمامات المؤسسات الاقتصادية، وهي تتكون من مجموع متطلبات تشكل في مجموعها نظاما للإدارة البيئية تتعدى مخرجانه في حال التطبيق الجيد لها الجوانب البيئية والايكولوجية إلى الجانب الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسة.

ان المواصفة ISO14001 تنعكس إيجابا على أبعاد أدائها المختلفة سواء البيئية أو الاجتماعية أو الاقتصادية حيث يعتبر حصول المؤسسة على المواصفة ISO14001 من أهم مداخل تحقيق وتحسين المؤسسة الاقتصادية لكل أبعاد أدائها الكلي أو الشامل.

الفصل الثالث

دراسة حالة لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لسنة 2018-2022

تمهيد:

بعد التطرق إلى مختلف المفاهيم النظرية حول المواصفة البيئية ISO14001 وعلاقتها بالأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية بما يتماشى وما تفرضه تطورات بيئة الأعمال التي تتصف بالتغير المستمر، ارتأينا من خلال هذا الفصل اختبار ومعرفة مدى تطابق المفاهيم والقواعد النظرية مع الواقع التطبيقي، بدراسة حالة خمس مؤسسات اقتصادية جزائرية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الجهود الوطنية في مخال حماية البيئة وفي المبحث الثاني تناولنا تقديم مختصر للمؤسسات المدروسة أما المبحث الثالث خصص للإطار المنهجي لدراسة الحالة وعرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: الجهود الوطنية في مجال حماية البيئة

أولت الجزائر أهمية بالغة من أجل الحفاظ على البيئة وتجسيدا لذلك الاهتمام صادقت على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية منها والإقليمية على حد سواء، كما سجلت مشاركتها في مختلف المحافل الدولية واعتمدت سياسة بيئية قادرة على ضمان حماية للعناصر البيولوجية من خلال إنشاء العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية المهتمة بوضع البرامج والسياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق الاستدامة بأبعادها المختلفة، كما طبقت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية وسنت قوانين وتشريعات بهدف حث المؤسسات الاقتصادية على مراعاة أبعاد التنمية المستدامة.

المطلب الأول: التشريعات والجباية البيئية

1. **التشريعات البيئية في الجزائر :** قامت الدولة بسن جملة من القوانين التي تبنت سياسة الحماية الإيكولوجيا منها القانون الإطار المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة كضمان لنظام تفاعلي بين الأعمال البيئية و الفاعلين ، الوسائل والقانون المتعلق بتهيئة الإقليم في إطار التنمية المستدامة كإعادة توزيع التعمير و السكان على الإقليم و الأنشطة الاقتصادية و الحرفية، توزيع استغلال الموارد الطبيعية، القانون المتعلق بتسيير و مراقبة و التخلص من النفايات كالتسيير الرشيد للنفايات في الوسط الحضري، القانون المتعلق بتنمية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة لحماية هذا الوسط عن طريق إعادة التشجير و إحياء الأنشطة الاقتصادية لخلق الثروة و تنمية الوسط المعيشي لضمان استقرار السكان. في هذا الخصوص يمكن ذكر ما يلي[1]:

- **الحماية القانونية للتربة والمجال الحيوي**: للتهيئة والتعمير علاقة بالإطار المعيشي للأفراد وعليه أسندت المهمة الأولى إلى الجماعات المحلية وهذا بتمكينها من أدوات التهيئة العمرانية فالقانون الصادر سنة 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المتمثل في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير كأداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري ومحدد للتوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية ومخطط شغل الأراضي أكثر دقة فيما يخص حقوق استخدام الأراضي وأماكن تواجد المنشآت والمباني.
- **قوانين التعمير و حماية البيئة :** هي قوانين تهدف لحماية البيئة بوضع إجراءات صارمة تمكن الإدارة من المراقبة و الحد من التجاوزات على محيط الأراضي الزراعية والبناءات الفوضوية ، وقد ورد في قانون التعمير كتأكيد على ضرورة أن تكون المباني ذات الاستعمال السكني مجهزة بجهاز أو آلية تعميريه لتصفية منع الرمي المباشر للصرف على السطح و أثناء تحضير شهادة التعمير فان رخصة التجزئة تنص على ضرورة الموازنة بين تسليم رخصة البناء و حماية البيئة التي حددها التنظيم المتعلق بدراسة الأثر على البيئة المحدد لشروط بناء أو إنشاء مؤسسة مصنفة بوثيقة دراسة مدى التأثير على البيئة والتي تقام بغرض التعرف على مدى التأثير السلبي على الوسط البيئي الذي سوف تقام عليه هذه البناية أو المنشاة و قد ورد هذا الإجراء من خلال قانون البيئة سنة 1983

[1] حمايدي عبد المالك، **البيئة في الجزائر الوضعية والجهود**، مجلة آفاق للعلوم، عدد 07، 2017، ص197-198

،ثم جاء سنة 1990 المرسوم التنفيذي المتعلق بالتوجيه العقاري الفلاحي الذي يمنع كل استعمال غير فلاحي للأراضي مصنفة فلاحية أو ذات وجهة فلاحية .

- **الحماية القانونية للمياه من كل أشكال التلوث والاستنزاف:** الماء أكثر العناصر البيئية عرضة للتلوث لذا فان حمايته بدأت تتجلى من خلال القانون الإطار المتعلق بحماية البيئة سنة 1983 من خلال مكافحة كل أشكال التلوث للمياه وتجديدها وهذا قصد تلبية الحاجيات المختلفة ثم قانون المياه في نفس السنة والذي يهدف إلى ضمان الاستعمال العقلاني لتلبية الاحتياجات الوطنية من المياه، مع حمايته من التلوث والتبذير والآثـار المضرة للمياه. فأهداف القانون تسعى إلى استعمال الموارد المائية وتسيرها وتنميتها المستدامة كونها ملكا للجميع. كما حظيت مياه البحر بحماية في قانون البيئة لسنة 1983 بضرورة مراعاة المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أقرتها الجزائر المتعلقة بحماية البحر بمنع عملية الصب والغمر لمختلف المواد التي من شانها عرقلة الأنشطة البحرية بما في ذلك الملاحة والصيد البحري، الإضرار بالصحة العمومية وبالموارد البيولوجية والتقليل من القيمة الترفيهية للبحـــر. أمـــا بالنسبة لقانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة لسنة 2003، فقد ركز على حماية المياه والأوساط المائية مما يقف أمام التزود العادي بالمياه وآثارها على الصحة العمومية والبيئة وكذا توازن المنظمة البيئية المائية المستقبلة وخاصة للحيوانات المائية، أما بالنسبة لحماية مياه البحر فان قانون 2003 قد كرس مبدأ حماية المياه البحرية.
- **الحماية التشريعية للأغذية:** تتعرض الأغذية للتلوث عبر مراحل ، من المصدر بالمبيدات و السقي بالمياه القذرة و إنتاج الأغذية بالاستعانة بالمخصبات لرفع الإنتاج، أما أثناء الإعداد فتغلب عملية الاستعانة بالملونات ،الحافظات والمنكهات التي تلوث الماء الذي يدخل في تركيب بعض العناصر الغذائية والغسل بعدم احترام شروط التخزين والتهوية و سلسلة التبريد و مدة الصلاحية للمنتوج و أثناء عملية النقل تتأثر الأغذية بانعدام الشروط من الحفظ و النظافة ، أما عند العرض و الاستهلاك فتنعدم الشروط الصحية والنظافة للمواد الغذائية ذات المصدر الحيواني وعليه فإن القانون يوفر حماية لمختلف الأغذية .

2. **الجباية البيئية في الجزائر:** الجباية البيئية هي إحدى السياسات الوطنية والدولية المستحدثة مؤخرا والتي تهدف إلى تصحيح اختلالات النفقات العمومية في مجال مكافحة التلوث عن طريق وضع تسعيرة أو رسم أو ضريبة للتلوث، حيث تنطوي الجباية البيئية على مجموعة من الضرائب والرسوم المفروضة بغية حماية البيئة أو إصلاح الأضرار البيئية. فهي تشمل على مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين الملوثين للبيئة، بالإضافة الى أنها قد تشمل كذلك على مختلف الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للأشخاص المعنويين والطبيعيين الذين يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة[1]

تمتلك الجزائر منظومة جبائية متنوعة الأوعية، حيث تشتمل على أكثر من 12 رسم بيئي وفق التعديلات المتتالية، والتي تخضع للتحديث المتكرر حسب المقتضيات والمستجدات

[1] . فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث العدد 7، سنة 2010 ص346

والتي كان آخرها ما تضمنته التعديلات الواردة في قانون المالية لسنة 2018، وقانون المالية لسنة 2020.

أ. الرسوم المفروضة على الانبعاثات الملوثة

- **الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة TAPD:** وعاء هذا الرسم يتمثل أساسا في مجموع الأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية التي تمارس من طرف المؤسسات مختلفة التصنيف، ولقد تم تأسيس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1992[1]، تمت مراجعته بموجب المادة 54 من قانون المالية لسنة 2000، والمادة 61 من قانون المالية لسنة 2018 ثم المادة 88 من قانون المالية لسنة 2020 أصبحت تحتسب قيمة الرسم السنوي على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة وفق المعطيات التالية المبلغ (دج):

النشاطات الخاضعة لـ:	أكثر من عاملين	أقل أو يساوي عاملين
- التصريح	----------> 27000	أو ----------> 6000
- ترخيص من رئيس الشعبي البلدي	----------> 60000	أو ----------> 9000
- ترخيص من الوالي	----------> 27000	أو ----------> 50000
- ترخيص من الوزير	----------> 120000	أو ----------> 68000

يحدد مبلغ هذا الرسم حسب الكيفيات المحددة في المواد 4 و5 و6 من المرسوم التنفيذي رقم 09-336المؤرخ في 20 أكتوبر 2009، ويحصل هذا الرسم عن طريق قابضة الضرائب المتعددة ويوزع مناصفة بنسبة 50% للصندوق الوطني للبيئة والساحل و50 % لميزانية الدولة

- **الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي:** تمثل كمية الغازات والأدخنة والأبخرة والجزيئات السائلة والصلبة المنبعثة في الهواء التي تتجاوز القيم القصوى المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 06-138[2] الوعاء الأساسي لهذا الرسم، والذي تم إحداثه بموجب قانون المالية لسنة 2002[3] المتمم بموجب المرسوم التنفيذي 07-4299، وتم تعديل نسب تحصيل هذا الرسم عن طريق المادة 64 من قانون المالية لسنة 2018 والمادة 91 من قانون المالية لسنة 2020، وأصبح يحصل هذا الرسم ويوزع كالتال: 75 لفائدة ميزانية الدولة، 33 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل، 17% لفائدة البلديات.
- **الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي:** يتمثل وعاء هذا الرسم أساسا في كمية المياه المستعملة من مصدر صناعي والتي تتجاوز نسبة تلوثها القيم القصوى المحددة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 06-141، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الرسم قد تأسس بموجب قانون المالية لسنة 2003، والذي تمم بموجب المرسوم التنفيذي

[1] المادة 117 من القانون رقم 91-22 المؤرخ في 18-12-1991 المتضمن قانون المالية لسنة 1992، المعدل والمتمم بموجب المادة 54 من القانون 99-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، ج.ر العدد 92 ، المعدل والمتمم بموجب المادة 202 من القانون -01-21 المتضمن قانون المالية لسنة 2002 ، ، ج ر عدد 79

[2] المرسوم التنفيذي رقم 06-18 المؤرخ في 31-05-2005، الذي ينظم انبعاث الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة والصلبة في الجو، وكذا الشروط التي تتم فيها مراقبتها، ج ر عدد 24 سنة 2005.

[3] المادة 205 من القانون 01-21، المؤرخ في 22-12-2001 المتضمن قانون المالية لسنة 2002، ج ر، عدد 79.

رقم 07-300، وتم تطبيقه بنفس معايير الرسم على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي باستثناء نسب التوزيع التي تم تعديلها بموجب قانون المالية لسنة 2018 ثم بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2020 وأصبحت توزع كالتالي:

☑ 34 % لفائدة ميزانية الدولة.

☑ 34 % لفائدة البلديات

☑ 16 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

☑ 16 % لصالح الصندوق الوطني للمياه.

- **الرسم على الوقود:** الرسم على الوقود رسم تم إنشائه حديثا إذ تأسس بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 2002، تحدد تعريفته بدينار واحد عن كل لتر واحد من البنزين الممتاز والعادي الذي يحتوي على الرصاص ويقتطع الرسم ويحصل كما هو الحال بالنسبة للرسم على المنتوجات البترولية، لكن قانون المالية لسنة2007 عدل من المادة 38 الذي خفض الرسم على الوقود حيث حدد تعريفة البنزين المحتوي على الرصاص (عادي وممتاز) إلى 0.10 دج للتر الواحد، ويوزع الحاصل كما يلي:

☑ 50 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، وهو الآن الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

☑ 50 % الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة.

- **الرسم على النفايات الحضرية:** يتمثل الوعاء الضريبي لهذا الرسم في مخلفات ونفايات المحلات السمنية والتجارية والاستعمالات المهنية. وما يميز الرسم على النفايات الحضرية هو ارتباطه بتدعيم ميزانيات البلديات حيث ورد في قانون المالية لسنة 2002، خاصة تعديل أحكام المادة 263 مكرر من قانو ن الضرائب المباشرة والغير مباشرة وتحريره لخدمة ميزانية الجماعات المحلية حيث يحدد بناء على مداولات البلدية ويتراوح ما بين 500دج و100000دج ويتم تحصيله من قبل البلدية كاملا.

ب. الرسوم المفروضة على المنتجات: تشتمل الرسوم على المنتجات على رسوم عديدة والتي منها[1]:

- **الرسم على الأكياس البلاستيكية:** تم تأسيس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004 ووعائه يعتمد الوزن حيث رتب مبلغ 10.50 دج لكل كيلوغرام ويحصل لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث بنسبة 100%، ثم تمت مراجعته بنص المادة 67 من قانون المالية لسنة 2018 لتقدر الكمية بـ 40 دج للكيلوغرام الواحد، ثم تم الرفع من المبلغ الى 200 دج للكيلوغرام الواحد ويخصص حاصل هذا الرسم بنسبة 73% لفائدة ميزانية الدولة و27% لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

- **الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة والمستوردة:** أحدث هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2006، ويفرض هذا الرسم على العجلات المطاطية الخاصة بالعربات الثقيلة

[1] قرميط جيلالي،ولد عمر الطيب تكريس الجباية لحماية البيئة في ظل مبدأ الملوث الدافع مجلة، البحوث العلمية في التشريعات البيئية،مجلد11،عدد01(2021) ص41-61

(véhicules lords)، وعلى العجلات المطاطية الخاصة بالعربات الخفيفة (véhicules légers)، وتمت مراجعة هذا الرسم بموجب المادة 117 من قانون المالية لسنة 2017. ويحصل هذا الرسم حسب ا المادة 54من قانون المالية لسنة 2019 حسب النسب التالية:

- ☑ 35 % لصالح صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.
- ☑ 34 % لصالح ميزانية الدولة.
- ☑ 30 % لصالح صندوق التضامن الوطني.
- ☑ 01 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل

- **الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المصنعة محليا:** تم إدراج الرسم على الزيوت ومستحضراتها ضمن قانون المالية لسنة 2006، حيث يقدر هذا الرسم بـ 12500 دج عن كل طن واحد مستورد أو منتج وطنيا، وبموجب المادة 66 لقانون المالية لسنة 2018 يتم رفع المبلغ الى 18750دج عن كل طن، وبموجب المادة 93 لقانون المالية لسنة 2020 تم رفعه مرة أخرى ليصبح 37000 دج عن كل طن، ويتم توزيع إيراده كما يلي:
  - ☑ 42% لصالح ميزانية الدولة، 24% لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل.
  - ☑ 34% لصالح البلديات.

ج. **الضرائب المفروضة لحماية جودة الحياة:** هذا النوع من الضرائب مخصص لحماية الصحة العامة. من الآثار السلبية لبعض النفايات جراء عمليات تخزينها، بحيث تهدف هذه الرسوم إلى التشجيع على معالجة هذه النفايات بالطرق الصحيحة بدل تخزينها وهي:

- **رسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج للمستشفيات والعيادات الطبية:** تم إحداث هذا الرسم بموجب المادة 204 من قانون المالية لسنة 2004 حيث يعتمد وعائه على حجم النفايات المخزنة حيث يسدد مبلغ24000 دج على كل طن من، هذه النفايات، ليتم تعديله بقانون المالية لسنة 2008 ثم قانون المالية السنة 2018 وأخيرا تم تعديله بموجب المادة 90 لقانون المالية لسنة 2020 ليصبح السعر المرجعي 60000 دج للطن، ويتم توزيع حاصل هذا الرسم كما يلي:
  - ☑ 50%للصندوق الوطني للبيئة والساحل.
  - ☑ 30% لفائدة ميزانية الدولة.
  - ☑ 20% لفائدة البلديات.
- **رسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة:** تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 203 من قانون المالية لسنة 2002، يعتمد وعائه على عائداته وعاؤه على الحجم حيث حددت قيمة هذا الرسم بـ 10500دج على كل طن من

النفايات وتم تعديله بموجب المادة 89 من قانون المالية لسنة 2020 ليصبح الرسم 30000 دج عن كل طن مخزن، وتوزع عائداته حسب نفس المادة كالتالي:

- ☑ 46% لفائدة ميزانية الدولة.
- ☑ 46% لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل.
- ☑ 16% لفائدة البلديات لصالح.

- **الضرائب المفروضة على استغلال الموارد الطبيعية (المائية):** تنقسم إتاوة المياه الى نوعين الأولى تسمى بإتاوة اقتصاد المياه، أما الثانية فتسمى بإتاوة جودة المياه، تطبيقا لأحكام المادة 73 من القانون 05-212 المتعلق بالمياه قام المشرع بفرض إتاوة على استغلال الموارد المائية بغرض استعمالاتها الصناعية والسياحية والخدماتية قدرها 25 دينار جزائري عن كل متر مركب من، المياه المقتطعة، في حين خصص ناتج هذه الإتاوة كالتالي:

- ☑ 44% لصالح ميزانية الدولة.
- ☑ 44% الصندوق الوطني للمياه الصالحة للشرب.
- ☑ 12% تستفيد منها وكالة الأحواض المائية باعتبارها الجهة المكلفة بالتحصيل.

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي في مجال حماية البيئة

1. **الأجهزة الحكومية :** يتطلب التجسيد الفعال للسياسات والتشريعات إطاراً مؤسساتيا قويا وهو ما عملت الدولة الجزائرية على تحقيقه لأن التدخل الحكومي عن طريق التخطيط الإقليمي ضروري للحد من المشكلات البيئية وكذا الهيئات سواء كانت مركزية كالوزارات أو اللجان والهيئات الوطنية واللامركزية كالجماعات المحلية و المديريات التنفيذية على المستوى المحلي والتي تعد كركيزة يعتمد عليها في تنفيذ سياسة حماية البيئة .فالتدعيم المؤسساتي لحماية البيئة بدايته كانت بإنشاء اللجنة الوطنية لحماية البيئة سنة 1975 ،مع وجود مؤسسات مركزية ذات صلة بقضايا البيئة ككتابة الدولة للغابات سنة 1984 ، وزارة الري ثم تعيين وزارة مكلفة بقضايا البيئة وزارة البيئة والري والغابات و عدة لجان منها اللجان الوطنية والمحلية لمكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق الحيوان اللجنة الوطنية لمكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه .و بظهور مفهوم التنمية المستدامة بقمة ريو سنة 1992 ظهرت بالجزائر العديد من الأجهزة ، ففي سنة 1994 تم إنشاء المجلس الأعلى للبيئة و التنمية المستدامة ،كما تم إنشاء لجنة ملاحظة و مراقبة المؤسسات المصنفة والمرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة والوكالة الوطنية للنفايات المركز الوطني للتكنولوجيات النظيفة مركز تنمية الموارد البيولوجية المحافظة السامية للسواحل سنة 1999.

أ. على المستوى المركزي:

- **وزارة البيئة :** تعد التنظيم المركزي و هي تتشكل من مديريات، المدرية العامة للبيئة تتكفل بالوقاية من التلوث في الوسط الصناعي و الحضري ، و من التلوث في الوسط الطبيعي، تحافظ على التنوع البيولوجي وتسهر على احترام القوانين و رصد حالة البيئة و مراقبتها ، تسلم الرخص ، توافق على الدراسات التأثير على البيئة، التوعية و التكوين و التربية و الاتصال و تضم مدرية السياسة البيئية الحضرية و تساهم في أعداد الدراسات المتعلقة بالتلوث في الوسط الحضاري و الأضرار الناجمة عنه و طرق تفاديه مع المساهمة في ترقية السياسات و أساليب وتقنيات مكافحة التلوث ، والمحافظة على التراث الحضري.
- **المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة:** تم استحداثه سنة 1994 ومن مهامه ضبط الاختيارات الاستراتيجية الكبرى لترقية البيئة و حمايتها و التنمية المستدامة ، تقدير تطور حالة البيئة ، تنفيذ الترتيبات التشريعية و التنظيمية، متابعة السياسية الدولية المتعلقة بالبيئة و حث الهياكل المعينة في الدولة على القيام بالدراسات المستقبلية كما يبث في القضايا البيئية الكبرى التي تعرض على الوزير المكلف بالبيئة ، و يقدم سنويا تقريرا إلى رئيس الجمهورية حول وضعية البيئة وهو يضم اللجان الاقتصادية والاجتماعية و يتكون من الإدارة المركزية و اللامركزية ، جامعين خبراء ، باحثين ، الجمعيات البيئية ولجنة النشاطات المتعددة القطاعات تعمل على تشجيع البحث الأساسي و التطبيقي المتعلق بالتكنولوجيات النظيفة ووسائل تنفيذها ، تقترح برامج متعددة القطاعات للتسيير الدائم للموارد الطبيعية تشجع على استعمال الطاقات المتجددة بكل الوسائل . بالإضافة إلى المؤسسات العلمية المقحمة في هذه العملية هي الأخرى والتي لاقت عناية خاصة سواء تلك المؤسسات المتواجدة على المستوى المحلي أو الوطني والمخابر، أو المتواجدة بالنقاط الحدودية لمراقبة المواد الغذائية المستوردة،

ب. على المستوى اللامركزي:

- **الولاية:** لقد أعطيت للوالي صلاحيات واسعة في المجالات المتعلقة بالجوانب السياسية، الاجتماعية الثقافية و الاقتصادية مما يتطلب أجهـزة مساعدة أثناء تأدية مهامه يستعين بجهاز إداري تنفيذي متكون من مجموعة المديريات وفقا للنصوص التطبيقية كالمرسوم التنفيذي لسنة 1994، بالإضافة إلي المصالح التي تعمل تحت سلطة الوالي كالأمانة العامة بمتابعة القضايا البيئيـــة و تنشيط برامج التجهيز و الاستثمار وترأس لجنة مكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه و لجنة مكافحـــة الأمـراض المتنقلة عن طريق الحيوان ، اللجان ذات الطابع الإداري التقني[1]. أما فيما يخص المفتشية العامة للولاية فهي تتولى مهمة عامة و دائمة لتقويم نشاط ، اتقاء النقائص ، المحافظة وترقية البيئة المحلية و حمايتها لتكون ذات فعالية من خلال رصد الوضعيات غير الطبيعية ومتابعتها و الإبلاغ عنها خاصة تلك التي تهدد صحة المواطن و البيئة ، كما يتكفل الديوان بمتابعـــة شكاوى المواطنين الخاصة بالإطار المعيشي ،مشاكل التزود بالمياه الصالحة للشرب،

[1] المرسوم التنفيذي 94-215 المحدد لأجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها والمتعلقة بالإدارة العامة للولاية بالإضافة إلى المصالح الخارجية

التهيئة الحضرية و الصحة العموميـــة[1] .هذا وتعتبر الدائرة جهاز أخر مساعد كتقسيم إداري وليست جماعة محلية بدون شخصية معنوية فهي جهاز وسيط تنقســـم بدورها إلى بلديات ومن مهامها مساعدة الوالي بالإشراف على لجنة الدائرة لمكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه و تنشيط و متابعة نشاط المكاتب البلدية للنظافة والإشراف على تنشيط العديد من اللجان والتي منها لجنة البلدية للكوارث الطبيعية و الاخطار التكنولوجية، كما ان مديرية التنظيم و الشؤون العامة تساعد على تطبيق التنظيم العام واحترامه مع مراعات مراقبة شرعية التدابير التنظيمية ، القرارات التي تمس بوضعية البيئة ، وكذا إنشاء الجمعيات البيئية ، كما ان لمديرية الإدارة المحلية دورا مها فيما إدارة ميزانية التسيير و التجهيز ،هذه العملية يمكن من خلالها إدراج المشاريع المتعلقة بالبيئة[2].

- **المجلس الشعبي الولائي:** يضم مديري مصالح مختلف وزارات الدولة برئاسة الوالي يجتمع لمعالجة قضايا البيئة المحلية بإشراك مديرية البيئة التي تم إنشاؤها على مستوى الولايات سنة 2003 حيث تشرف على النشاطات الخاصة بالبيئة المحلية ،منح الرخص الخاصة و الحرص على احترام التنظيمات والقوانين المتعلقة بالبيئة ، مراقبة المؤسسات المصنفة من حيث احترام التشريعات، نشاطات المصالح الصحية و طريقة التخلص من نفاياتها و النفايات الصناعية، التلوث الحضاري و طريقة التخلص من النفايات وفقا لقانون حماية البيئة لهيئة المفرغات العمومية وكذا الإشراف على مراكز الردم التقني[3]. فمديرية الصحة و السكان تقوم بالإشراف على الرعاية الصحية للمواطنين بالوقاية من الأمراض الوبائية و المعدية و مكافحتها و السهر على تطبيق تشريعات الصحة العمومية و تنفيذ البرامج الوطنية ، مكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه والحيوان بمراقبة نوعية المياه الموجهة للشرب من حيث النوعية البكترويولوجية و قياس نسبة الكلور و حالات التسمم الغذائية ،الأمراض المتنقلة عن طريق الحيوان والمعدية ، حالات الكلب و كذا الأمراض المتنقلة عن طريق الحشرات الليشمنيوز و الإشراف على الحملات الخاصة بمكافحة مختلف الآفات .أما مديرية التجارة فتضمن المنافسة ومراقبة وتفتيش النشاطات التجارية و تطهير تلك الغير قانونية. في حين مديريه الصناعة والمناجم فتقوم بمراقبة النشاطات المتعلقة بالنشاطات الصناعية غير المطابقة للقوانين المعمول بها والمنتجة للنفايات بشكل مكثف واحترم الشروط القانونية في التخلص من النفايات الصناعية. بالنسبة لمديرية البناء و التعمير فإنها تقوم بالإشراف على عملية مراقبة البناءات الفوضوية و استهلاك الأراضي الفلاحية، وتسهر مديرية الغابات على حماية الثروة الغابية من حيث المحافظة على الثروة الغابية ومنع قطع الأشجار بطريقة عشوائية و إقامة المشاريع المختلفة في الأملاك التابعة للقطاع ، بالإضافة إلى المحافظة على تجديد الثروة الغابية و

---

[1] المرسوم التنفيذي 90-230 المؤرخ في 25 يوليو 1990 المحدد لأحكام القانون الأساسي بالمناصب والوظائف العليا في الإدارة المحلية

[2] . المرسوم 84-09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد

[3] المرسوم رقم 69-38 المؤرخ في 23 ماي 1969 المتضمن قانون الولاية المرسوم رقم 70-83 المؤرخ في 17 جوان 1970 والمتعلق بتنظيم وتسيير المجلس التنفيذي الولائي والمرسوم التنفيذي رقم 03/494 المؤرخ في 17 ديسمبر 2003 المتعلق بإنشاء المديريات الولائية للبيئة التي كانت في السابق متفشيات ولائية تم إنشاؤها بناء على المرسوم رقم 96/60 المؤرخ في 27/11/1996 المتعلق بإنشاء المتفشيات البيئية على مستوى الولايات

المحافظة عليها من الحرائق ومختلف الأمراض .أما مديرية الري فدورها يتمثل في مراقبة نوعية المياه ، من خلال معالجة شبكة مياه الصرف ومراقبة المياه السطحية و إصلاح و انجاز شبكة الصرف للمياه القذرة و مياه الأمطار، مراقبة مختلف نقاط المياه و توفير المياه وضمان النوعية الجيدة لها ،القيام بإيجاد مخططات قصد تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب و المياه القذرة و الخوض في تجسيد استراتيجية تصفية المياه المستعملة و انجاز و تسيير محطات التصفية. ويتمثل دور مديرية المصالح الفلاحية في مراقبة عملية السقي، وسقي المنتجات الفلاحية بالمياه القذرة، مراقبة البساتين المحاذية لمجاري المياه القذرة ترشيد استعمال المبيدات والمخصبات في الزراعة، إرشاد الفلاحين باحترام الدورة الفلاحية، مراقبة الصحة الحيوانية ومكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق الحيوان، مراقبة المواد الغذائية ذات المصدر الحيوان .هذا بالإضافة إلى أجهزة مساعدة أخرى كشرطة العمران و البيئة والتي تعمل بالتنسيق مع المصالح التقنية المحلية على تطبيق القوانين و التنظيمات في مجال العمران و حماية البيئة، متابعة تطبيق الأحكام التشريعية ، السهر على جمال المدن و الأحياء فرض الرخص البناء على كل أشكال البناء منع كل أشكال البناء الفوضوي و التبليغ عنه للسلطات المحلية والاحتلال الغير شرعي للأراضي و الطريق العمومي[1].

- **المجلس الشعبي البلدي:** البلدية هي نواة بناء المجتمعات وفيها تتجلى مظاهر مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة لأجل تنفيذ مختلف البرامج التنموية بهدف تلبية الحاجيات الاجتماعية وترقية الاطار المعيشي بتنفيذ القوانين الخاصة بالمجال البيئي[2].من خلال حفظ الصحة والنظافة العامة توزيع المياه الصالحة للشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي كما عليها التنسيق مع المصالح التقنية للولاية للقيام بجميع الدراسات اللازمة لإنجاز أشغال المنشآت الكبرى من أجل جذب المياه و تخزينها وتوزيعها و قنوات توصيلها للمواطنين بالمناطق النائية، وبذلك تضمن نجاح عمليات مكافحة تلوث المياه و ناقلات الأمراض المعدية المتنقلة عن طريق المياه .وهو الدور المنوط خاصة بالمكاتب البلدية للنظافة والتي عليها القيام بإعداد الملفات و توفير الوسائل التقنية مع إعداد القرارات و المراقبة المستمرة لوضعية النظافة مكافحة الأمراض المتنقلة و مكافحة مسببات الأمراض و بتنظيم عمليــة مكافحة الحيوانات المتشردة و الإشراف على التطهير و مكافحة الجرذان و الحشرات، مراقبة نوعية المياه الموجهة للشرب و ضمان معالجتها، مراقبة احترام شروط الصرف الصحي و معالجة و رفع النفايات المنزلية الحضرية مراقبة نوعية المــواد الغذائية و المواد الاستهلاكية .

---

[1] المرسوم رقم 93/161 المؤرخ في 10/07/1993 **المتعلق بإلقاء الزيوت والشحوم في الأوساط الطبيعية**، وكذا المرسوم 93/160 المؤرخ في 10/01/1993 المتعلق برمي النفايات السائلة في الأوساط الطبيعية. -، القانون 03/10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة و المرسوم التنفيذي لهذه الإجراءات رقم 06/198 المؤرخ في 0531 2006 الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة ،المرسوم التنفيذي رقم 97/261 المؤرخ في 16 جويلية 1997 المحدد لمهام مدرية الصحة و السكان على مستوى الولاية ، القانون 85/05 المؤرخ في 16/02/1985 المتضمن قانون الصحة و ترقيتها ، قرار وزاري مشترك ،المؤرخ في 14 جويلية 1980 ، www.dgsn.dz43المتعلق بكيفيات تنظيم مدرية الري الولائي و سيرها ج.ر

[2] المادة 16 من دستور 1996

كما خول القانون لرئيس البلدية الحق برفع دعوة قضائية باسم البلدية ولفائدتها من اجل تجسيد جميع الإجراءات الوقائية مع إمكانية تشكيل لجنة خاصة بالبيئة لاتخاذ تدابير الحماية من مختلف الأخطار. المحافظة على المواقع الأثرية والطبيعية والطابع الجمالي والمعماري للبيئة المشيدة مع ضمان الوقاية من الضجيج الناجم عن السيارات ووسائل المواصلات

2. تفعيل دور المجتمع في مجال حماية البيئة[1]

أ. **التوعية والتربية البيئة:** تعبر التوعية البيئية عن تعميم وتعميق المعارف البيئية في أوساط المجتمع وتحفيزهم للمساهمة والمشاركة الفردية والجماعية في حماية البيئة وصون مواردها والتقليل من المخاطر البيئية المحتملة من السلوكيات غير السليمة بيئياً. أما التربية البيئية فهي العملية المنظمة لتكوين القيم والاتجاهات والمهارات اللازمة لفهم العلاقة التي تربط الإنسان وحضارته بالبيئة، لاتخاذ القرار المناسب لحل المشكلات البيئية القائمة والعمل على منع ظهور مشكلات بيئية جديدة. ومنه فإن دور التوعية والتربية البيئيتين يتمثل في تحفيز المواطنين على تغيير الأنماط السلوكية المضرة بالبيئة ومحاولة الإقناع عن طريق المعلمين والتلاميذ الذين يستطيعون التأثير على الأولياء الجمعيات الايكولوجية عن طريق تبسيط ونقل المعارف الايكولوجية ، جمعيات الشباب والتنظيمات الطلابية النسائية والعلمية ، والأطباء الشخصيات المحلية الرياضية وكذا الصحافة المكتوبة والمسموعة و المرئية الشخصيات والشخصيات الدينية تناول المواضيع المتعلقة بحماية المياه من التبذير ،نظافة المدينة والسواحل لتحقيق أهداف التنمية المحلية، وتجسيد مبدأ حماية البيئة.

ب. **دور المجتمع المدني:** استكمالا للتحول الجذري في القبول بدور الجمعيات كشريك للإدارة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة، خص قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة الجمعيات بفصل خاص. حيث تتمتع الجمعيات البيئية بحرية اختيار النشاطات القانونية الملائمة والمتاحة لها لبلوغ هدفها، فلها أن تختار العمل التوعوي والتطوعي الميداني، أو أن تركز على اتصالها بالمنتخبين المحليين وتلعب دور المنبه والمراقب للكشف عن الانتهاكات التي تمس البيئة أو أن تلجأ إلى طرق الطعن القضائية، أو أن تستعمل كل هذه الآليات بصفة عقلانية من أجل بلوغ أهدافها. ونتيجة لهذه المرونة التي تتسم بها الآليات التي تستخدمها جمعيات حماية البيئة، فقد عدد المجلس الوطني للحياة الجمعوية الفرنسي ثمانية أصناف من النشاطات الرئيسة التي تقوم بها:

- ☑ إعلام وتربية الجمهور وتكوين أشخاص مختصين، مثل المنشطين والإداريين والمنتخبين.
- ☑ المشاركة والمشاورة مع المنتخبين والإداريين.
- ☑ نشر المعلومات لوسائل الإعلام، وإصدار نشريه أو مجلة.
- ☑ اللجوء إلى القضاء في حالات التلوث أو مخالفة قوانين حماية البيئة

[1] شهاب، باسم. 2000. **المشاركة الجماهيرية في حل المشاكل البيئية.** مجلة العلوم القانونية والإدارية ص166../2000147

☑ حيازة أو تسيير أوساط طبيعية

المبحث الثاني: تقديم المؤسسات محل الدراسة.

تناولت دراسة الحالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التالية:

1) مؤسسة عدوان للكيماويات -فرنكة-مستغانم.
2) مؤسسة كوابل سيدي بن ذهيبة -ما سرة-مستغانم.
3) شركة سوفاك لتركيب السيارات- واد رهيو -غيليزان.
4) مصنع الاسمنت -حساسنة-سعيدة.
5) مصنع الفوسفات-بير العاتر-تبسة

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسات محل الدراسة

1. **التعريف بمؤسسة عدوان للكيماويات -فرنكة-مستغانم:** شركة "عدوان للكيماويات" الواقعة بالمنطقة الصناعية لفرنكة في مستغانم فرع من الشركة الأم في المملكة العربية السعودية والتي تأسست في 2004.أنشئت في الجزائر عن طريق استثمار أجنبي مباشر في اطار التنمية الاقليمية و الوطنية و هي شركة متخصصة في انتاج و تسويق المواد الكيماوية غير عضوية (الصناعة الكيماوية و الأساسية) بموجب النظام الأساسي للجمعية التأسيسية تم انشاء هذه الشركة في الجزائر من خلال الشركة الأم عدوان السعودية وهي شركة عائلية تأسست عام 1992 في المملكة العربية السعودية بالإضافة الى مجموعة عدوان التي تم تأسيسها عام 1975 في شكل قانوني لشركة مع مسؤوليات محدودة. وهي شخص اعتباري يرتدي الشكل القانوني لشركة مساهمة (SPA) برأس مال قدره 1.00.000.000 دينار جزائري أي ما يعادل 14،035.00 دولار أمريكي مقسوما على 900 سهم بما في ذلك القيمة الاسمية لكل سهم هي 1000 دينار جزائري.

تم تخصيص قاعدة أرضية للشركة بالمنطقة الصناعية رقم 02 و03 فرناكة بولاية مستغانم بمساحة 7 هكتارات وعدد عمال يفوق 200 عامل. وهي تختص في تجفيف وتصنيف رمال سيلكا وقد تمكّنت الشركة من فرض سيطرتها على السوق الوطنية وتوظيف 150 عامل بفضل جودة منتجاتها في تجفيف الرمال وتصفيتها، بحيث يدخل في تركيبها عدة مواد منها السيراميك ومواد التنظيف ومعظم منتجات الشركة توجه إلى مجمع سوناطراك بحاسي مسعود. كما أنها تصدر منتوجها إلى إنجلترا، تركيا وليبيا وقريبا ستسوق منتجاتها بالمغرب، حيث تنتج سنويا 3 آلاف طن من الرمل الصافي و500 طن من رمل سيلكا فيما بلغت نسبة تغطيتها للسوق الوطنية 70 بالمئة وتعمل على فتح أسواق جديدة أخرى عبر كل ولايات الوطن ويقدر رقم أعمال الشركة ب 20 مليون دج. كما أن منتجات الشركة لها تركيبات خاصة ولا يمكن الاستعانة برمال الشواطئ التي تعد خالية من جزيئات سيلكا في إنتاجها، ويتم توجيه نحو 5 بالمئة من إنتاجها السنوي إلى دعم المشاريع الاستثمارية للشباب في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بحيث تضم مشاريع جديدة واعدة سيتم تجسيدها لاستغلال هذه الرمال في معالجة المياه الصالحة للشرب وهي تقنية جديدة تساعد على تصفية المياه وتنقيتها.

بحكم طبيعة نشاطها الشركة حاصلة على شهادة ISO9001 الخاصة بالجودة، شهادة ISO14001 الخاصة بالبيئة، شهادة ISO18001 الخاصة بالصحة والسلامة المهنية

2. **التعريف بمصنع الفوسفات SOMIPHOS-بير العاتر-تبسة:** يقع مقر شركة مناجم الفوسفات الاجتماعي بمدينة تبسة برأس مال قدره 1.66.000.000 دج يتمثل نشاطها الأساسي في عملية البحث والتطوير والاستغلال والمعالجة والتحويل وتسويق مادة الفوسفات لكل من الأسواق المحلية والدولية. وهي تعمل على الوفاء بالطلب لعملائها، من خلال تقديم منتوجها بالمواصفات العالمية وبالجودة المطلوبة. حيث تقوم الشركة بإنتاج الفوسفات الطبيعي المحضر للبيع، وتقوم الدول المستوردة الأخرى بتحويله إلى حمض الفوسفور وكذلك إلى الأسمدة. ويتكون الفوسفات الخام من بقايا الحيوانات أو عظام الحوت، لذلك يطلق عليه اسم BPL التي تعني Bor Phosphate Line بحيث تختلف النسب المكونة له من موطن إلى آخر.

تقوم شركة مناجم الفوسفات بإنتاج أربعة أنواع من المنتجات مصنفة تصنيف عالمي تجاري، وأهم المجالات التي تستعمل فيها هي: الصناعة الغذائية الزراعية والحيوانية، الصناعة الثقيلة، الصناعة الكيماوية وصناعة الكبريت، صناعة المنظفات (مواد التنظيف والصناعة الصيدلانية. ويمكن التطرق إليها فيما يلي:

- المنتوج المسوق BPL% 73/75 الذي يعادل 34% من P_2O_2 يمتاز هذا النوع من الفوسفات بارتفاع نسبة الراسب الكلسي، حيث تترع منه الشوائب بوضعه في الفرن بدرجة عالية تقدر بـ: 900°، ويستخدم هذا النوع أساساً في صناعة الأسمدة المجهزة والمنتجات الكيميائية؛
- المنتوج المسوق BPL %70/72 الذي يعادل 32% من P_2O_5 يمتاز هذا النوع بارتفاع نسبة الراسب الكلسي فيه، ويتم الحصول عليه بواسطة عملية التحميص في درجة حرارة تبلغ 800° ويستخدم في الصناعة كتصنيع الأسمدة الزراعية والمنتجات الكيميائية والمواد الصيدلانية.
- المنتوج المسوق BPL %66/68 الذي يعادل 31% من P_2O_5 يتمثل في المنتوج المخصص أساساً القابلة للانحلال في التربة وإثرائها لزيادة إنتاجها.
- المنتوج المسوق BPL 65/63% الذي يعادل 29% من P_2O_5: يطلق على هذا النوع مزيل الغبار، ويستخدم في بعض مجالات الصناعة والزراعة، ويعد من أهم مبيعات الشركة. وبناء على طبيعة أعمالها تعتبر الشركة من بين الشركات الحائزة على سلسلة من المواصفات العالمية على غرار ISO9001،ISO14001، ISO18001، ISO26000 .

3. **التعريف بمؤسسة كوابل سيدي بن ذهيبة-ما سرة-مستغانم:** هي أحد فروع المجمع الصناعي سيدي بن ذهبية والذي يضم كذلك مؤسسة المطاحن سيدي بن ذهبية، مؤسسة تربية الخيول سيدي بن ذهبية (HSB)، مؤسسة ASTOR لإنتاج اللواحق الكهربائية (ASTOR ALGERIA)؛ المؤسسة MAGHREB لإنتاج المصابيح (MAGHREB LAMPES). والذي يعتبر مؤسسة ذات مسؤولية محدودة، يشغل أكثر من800 عامل عبر كل فروعه، ورقم أعماله يقدر بـ104.400.000.00دينار، مع استفاءها لمعيار الاستقلالية.[1]

يعد الفرع GCSB من أهم فروع المجمع وهي مؤسسة صناعية وتجارية بالدرجة الأولى، تقع على مستوى الغرب الجزائري بدائرة ماسرى ولاية مستغانم، ومؤخراً تغير التسمية لتصبح الكوابل الجزائرية سيدي بن ذهيبة La Câblerie Algérienne Sidi

[1] WWW.cableriealgerienne.com, Consulté le 25/11/2020 à 18h30'.

(Bendehiba). توظف المؤسسة أكثر من 629 عاملا منهم 555 ذكر و74 إناث تبعد عن مقر الولاية بحوالي 13 كلم حيت تتميز بموقع استراتيجي، يبعد عن ميناء مستغانم بحوالي 20 كلم. تتربع على مساحة قدرها 132.000م²، منها قسم مغطى بمساحة 76000م، والقدرة الاستهلاكية لمادة النحاس 90.000طن سنوياً و40.000طن سنوياً من مادة الألمنيوم.

تعمل المؤسسة في مجال الطاقة منذ 2009، نشاطها الرئيسي هو إنتاج وتسويق الكابلات الكهربائية منخفضة ومتوسطة وعالية التحمل (BT/MT/HT/THT/)، ذات جودة عالية من الاستجابة للاحتياجات السوق الوطنية والدولية، وهي تمثل واحدة من أولى المؤسسات الصناعية عبر التراب الوطني، حيث أنها الوحيدة التي تقوم بإنتاج المنتجات ابتداء من المادة الأولية الخام بامتلاكها الإمكانيات اللازمة (الفرن). وقد أصبحت رائدة دولياً لإتباعها التكنولوجيا المتقدمة والابتكار والجودة والاحترافية. مما جعل مكانتها رائدة في السوق بمجموعة واسعة من الكابلات النحاس والأسلاك والكابلات الخاصة.[1] وهو ما يبرر حصولها على مختلف المواصفات القياسية.

4. **التعريف بشركة سوفاك لتركيب السيارات- واد رهيو -غيليزان:** يعتبر مجمع SOVAC أحد فروع الشبكة العالمية لمجمع Volkswagen الألماني، أكبر وأول مجمع منتج للسيارات بأوروبا: يوظف 370000 عامل وبقدرة إنتاجية تصل إلى 21500 سيارة في اليوم، ومن أقوى المنتجين للسيارات في العالم ما يقارب 12.1% من الحصة السوقية العالمية. حيث يتكفل مجمع SOVAC بضمان تسويق سيارات مجمع Volkswagen على مستوى السوق الجزائري بما يعادل 75% من حصة السوق لشمال إفريقيا من منتجات مجمّع Volkswagen.

خلال سنة 1999 قام المجمع الألماني للسيارات Volkswagen باعتماد موزع جديد بالجزائر العاصمة، بهدف ضمان التوزيع الفعّال للسيارات وتقديم خدمات مرافقة لهذه السيارات التي تتميز بجودة عالية من خلال تشكيلة هندسية عالية وتكنولوجيا متميزة.

فالمعرفة الجيدة للمنتج والسوق الجزائري والتحكم في التكنولوجيا المتطورة في مجال السيارات ل SOVAC بزيادة معتبرة من حجم المبيعات، مما دفع بالمجمع الألماني Volkswagen في ماي 2003 إلى إمضاء عقد توزيع ممثل وحيد) لعلامة (VW) الألمانية بالجزائر، حيث تم تأسيس شركة SOVAC برأس مال اجتماعي قيمته 1.720.372.000 دينار جزائري، كما تعتبر هذه الشركة وفق الإطار القانوني شركة ذات مسؤولية محدودة SARL وهي توظف فريقا من الإطارات ذوي الكفاءات العالية من الشباب بمعدل عمري حوالي 35 سنة، ذوي خبرات وشهادات من جامعات جزائرية وأوروبية، لضمان التسيير الإداري، المالي والتقني للشركة. وقد شهد نشاط المؤسسة توسعا اشتمل على تمثيل ثلاث علامات أخرى تم شرائها من قبل المجمع الأم Volkswagen الألماني وهي على التوالي علامة Audi الألمانية عام 2004 وعلامة Skoda التشيكوسلوفاكية في مارس 2008

[1] معلومات متحصل عليها من طرف **مؤسسة كابلوري سيدي بن ذهيبة**، مكتب التكوين، 2020.

وعليه تحولت الشركة بعد تمثيلها الوحيد لعلامة (VW) الألمانية إلى مجمّع يقوم بتمثيل العلامات الأربعة وبتسويق مختلف منتجات هذه العلامات.

يعتبر مجمع SOVAC اليوم شريكا مهما للمجمع الألماني، بفضل توسع نشاطه الناجم عن جودة العمل المقدمة من طرف فريق محفز ذي كفاءات وقدرات، بالإضافة إلى الاستثمارات الكبيرة لتهيئة المجمع بالمنشآت القاعدية الهياكل التحتية وفق معايير مناسبة لعلامات المجمع، وبالإضافة إلى تحسين وتطوير جودة الخدمات المقدمة من طرف SOVAC خاصة في مجال البيع وما بعد البيع تلبية لرغبات وتوقعات الزبائن وتحقيق رضاهم وكسب ثقتهم، ومن ثم تعظيم ولائهم للمجمع.

المجمع حاصل على مختلف المواصفات العالمية الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس حيث تدمج الأنظمة التسييرية الثلاثة (SMI) ISO9001،ISO14001، ISO18001 ، ISO26000.

5. **التعريف بمصنع الاسمنت -حساسنة-سعيدة:** تم إنشاء مؤسسة الاسمنت بسعيدة بموجب قرار تنفيذي رقم 82/324 بتاريخ 30/10/1982 التابعة لمجمع (ECO) بوهران والذي بدوره تابع للمجمع الصناعي للإسمنت (GIC)، حيث انقسمت (ERCO) في بداية الأمر إلى مختلفة منها وحدة لإنتاج الاسمنت بسعيدة، ببني صاف. زهانة. ووحدة (Platerie) بوهران ووحدات تجارية موزعة على (12) وحدة تدعى (SODAMAC).

بتاريخ 28-12-1997 أصبحت وحدات الإنتاج التابعة ل (ECO) فروع (Filiale) على شكل شركات مساهمة يسيرها مدراء عامون كمؤسسة الاسمنت بسعيدة (SCIS) برأس مال يقدر ب 10.50.000.000 دينار، يديرها رئيس مدير عام وهو رئيس مجلس إدارتها. تحصلت الشركة على شهادة ISO9001 و14001 ISO- باعتبار أن الشركة تقوم بتلويث المحيط خاصة الجو جراء ما تصدره من غبار وغازات في الجو هذا ما جعلها تقوم بشراء معدات حديثة تعمل على امتصاص الغبار يتم صنع المنتوج طبقا للمواصفات الدولية

تقع شركة الإسمنت SCIS بولاية سعيدة بدائرة الحساسنة تحديدا تبعد عنها بحوالي 3 كلم وب 20 كلم عن ولاية سعيدة. تحتوي شركة الإسمنت لولاية سعيدة على منجمين:

منجم الكلس: يبعد عن الشركة حوالي 1500م ويتم نقل هذه المادة عن طريق البساط الميكانيكي بعد عملية التفجير والتكسير.

منجم الطين: يقع بدائرة عين الحجر ويبعد عن الشركة بحوالي 25 كم ويتم نقل هذه المادة عن طريق الشاحنات

تبلغ المساحة الكلية للشركة حوالي 23 هكتار وهي تنتج مادة الإسمنت من نوع CPJ42.5 كما يمكن إنتاج أنواع أخرى من الإسمنت CEB, CEMAA تبلغ الطاقة الإنتاجية القصوى للشركة 500000 طن في السنة أي بمعدل 1700طن يوميا يسهر على نجاح هذه العملية الإنتاجية طاقم إداري ومخبري و الإنتاجي مؤهل يقدر بـ 380 عامل

المطلب الثاني: الأخطار المحتملة لأنشطة المؤسسات محل الدراسة على البيئة

بعد استقصاء مختلف أنشطة وعمليات المؤسسات محل الدراسة تبين أنها تشترك في مجمل الأخطار المحتملة على البيئة الطبيعية خاصة منها شركة الفوسفات وشركة الاسمنت وشركة عدوان للكيماويات وهي تتمثل فيما يلي:

1- الملوثات الصلبة: وهي عبارة عن الجزيئات والدقائق الصلبة الناتجة عن مختلف مراحل العمليات الإنتاجية (التفجير، التعدين، النقل، التكسير، الطحن، الحرق، التبريد، التعبئة) حيث أن كل هذه العمليات يتم من خلالها تنعيم المواد ونقلها مما يؤدي إلى انبعاث الغبار، بالإضافة إلى كميات الغبار التي تنطلق من مداخن مصانع الإسمنت وخصوصاً عند ارتفاع نسبة غاز أول أكسيد الكربون في الفرن حيث تفصل الفلاتر الكهربائية مما يؤدي إلى انطلاق الغبار والغازات إلى الجو المحيط. كذلك هناك كميات من الغبار يتم التخلص منها في كثير من مصانع الإسمنت عن طريق المعبر الثانوي-By Pass بسبب تراكيب المواد الخام المستعملة أو نوعية زيت الوقود.

هذا وتشتمل الجزيئات الصلبة الناتجة عن مختلف مراحل الإنتاج كالغبار والدخان والضباب، ويشكل الغبار المتطاير بعد عملية الحرق 70-80% من الغبار المطروح. ونشير في هذا الصدد إلى أن حجم الذرات ونوعية المواد المنبعثة ذات تأثير مختلف حيث يمكننا التمييز بين نوعين من الغبار حسب حجم الذرات:

- **الغبار المتراكم Accumulated dust:** ويتكون من ذرات تتجاوز أقطارها 10 ميكرون وتترسب في المناطق المجاورة لأماكن انبعاثها وهي ذات تأثير ضعيف على الجهاز التنفسي حيث أن الدفاعات الأنفية توقف جزءاً منها لكنها تؤثر بصورة كبيرة على العيون والمنشآت والأبنية والأشجار، وقد لوحظ ذلك على المنشآت والأبنية والأشجار القريبة من مصانع الإسمنت.
- **الغبار المعلق Suspended Dust :** ويتكون من ذرات أقطارها أقل من 10 ميكرون وهي خفيفة وتبقى معلقة في الهواء لفترات طويلة وتترسب ببطء. ويسبب الغبار المعلق الأمراض المختلفة للإنسان الربو) والتهاب الشعب الهوائية والحساسية) نتيجة ملامسة ذرات هذا الغبار للجلد والعيون وتوغلها في الجهاز التنفسي.

هذا وقد برز الاهتمام بموضوع البيئة على مستوى عالمي في النصف الثاني من القرن العشرين وذلك بسبب زيادة التلوث وتأثر طبقة الأوزون وما يحدث باستمرار من تغيرات جوية ومناخية مما دفع إلى الاهتمام بالبيئة وتحديد الملوثات والعمل على تقليصها والتعامل معها وتم وضع الحدود العالمية المسموح بها للحد من التلوث.

2- الملوثات الغازية: تنتج الغازات عن عمليات احتراق الوقود في الأفران ويستخدم في صناعة الإسمنت، وخصوصاً في أوروبا، الوقود الصلب (الفحم الحجري والوقود السائل زيت الوقود والغاز الطبيعي، ومن أهم الغازات الناتجة عن احتراق هذه الأنواع من الوقود:

- غاز ثاني أكسيد الكربون CO2؛
- غاز ثاني أكسيد الكبريت SO2؛

- أكاسيد النيتروجين Nox؛
- غاز أول أكسيد الكربون CO.

تجدر الإشارة إلى أن الملوثات الغازية المذكورة ذات آثار ضارة وسلبية على البيئة والصحة العامة وهذا يبدو واضحا من خلال تبيان آثارها ويمكن أن نلخصها على النحو التالي:

غاز ثاني أكسيد الكربون CO2: يعتبر غاز ثاني أكسيد الكربون مؤثراً رئيسياً على المناخ ويؤدي

إلى تسخين جو الأرض حيث لوحظ ارتفاع في درجة الحرارة في كوكب الأرض.

- **غاز ثاني أكسيد الكبريت: SO2** ويعتبر غاز ثاني أكسيد الكبريت من أخطر ملوثات الهواء حيث يتحول في التفاعلات الكيميائية الضوئية إلى ثالث أكسيد الكبريت SO3 ثم يتحول إلى حمض الكبريت (الكبريتوز والكبريتيك، وبوجود الرطوبة يؤدي إلى تشكيل معلقات ثانوية في الهواء تقلل من الرؤية وذات تأثير ضار على الجهاز التنفسي.

- **أكاسيد النيتروجين NOx:** تنتج أكاسيد النتروجين من اتحاد النتروجين مع الأكسجين في درجات الحارة العالية وفي التراكيز المنخفضة تؤثر أكاسيد النتروجين مسببة الحساسية الخفيفة وفي التراكيز المرتفعة فإنها تؤثر على الرؤية وعلى الجهاز التنفسي.

- **غاز أول أكسيد الكربون: CO** وهو غاز شديد السمية، يؤثر على الإنسان والحيوان على حد سواء. ففي حالات الإصابة البسيطة يظهر ألم في الرأس مع ضعف وضيق في الصدر وحرارة وقيء. وفي حالة الإصابة المتوسطة يظهر خلل في الحركة ويتلون الوجه بالأزرق وهي من علامات الإختناق وينخفض الإحساس والإدراك. ويعتبر التركيز المميت من هذا الغاز 2 ملغ /لتر عند التعرض لمدة ساعة وعند ارتفاع التركيز إلى 5 ملغ/لتر فإن التعرض لمدة خمس دقائق تعتبر مميتة.

3- الضجيج Le Noise: الضجيج من ملوثات البيئة حيث أن الأصوات العالية بالإضافة إلى كونها مزعجة فهي تؤثر بصورة ضارة على السمع ومن حالات التعرض المستمر للضجيج الناجم عن مواقع مختلفة في صناعة الإسمنت فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض المستوى السمعي عند العاملين ويزداد ذلك حدة عند التعرض لفترات طويلة وبدون استعمال أدوات السلامة اللازمة ويتركز الضجيج في صناعة الإسمنت بالمواقع التالية:

أ- **التفجير:** من المعروف بأن مصانع الإسمنت يتم إنشاؤها غالباً قريبة من مناطق تواجد الحجر الجيري والذي تصل نسبة استعماله في الخلطة الخام إلى 80% ونظراً للحاجة إلى هذه الكميات الكبيرة من المواد فإن عمليات التفجير لابد منها، مما يترتب عليه إصدار ضجيج مرتفع يزعج القاطنين في المناطق القريبة، وتزداد الخطورة إذا ترافق ذلك مع وجود اهتزازات مؤثرة قد تعود بالضرر على المباني السكنية إذا كانت قريبة من مناطق التعدين وهذا بدوره يتطلب اتخاذ إجراءات عديدة لتلافي الأضرار التي قد تحدث في المصنع أو المناطق القريبة نوردها فيما يأتي:

- اتخاذ الإجراءات اللازمة مع الجهات المعنية لضمان بقاء منطقة خالية من السكان في الأراضي المحيطة بمناطق التعدين وبمسافات كافية.
- تقليص كمية المتفجرات المستعملة في التفجير لغايات عمل خلخلة وتشققات كافية لتحرير المواد بالجرافات وتكسير وتقليع الحجارة بالشاكوش الآلي من شأنه أن يحد من الآثار المترتبة عن عمليات التفجير وقد لجأ إلى ذلك العديد من مصانع الإسمنت والتي تقع في مناطق هامة سواء أثرية أو قريبة من مناطق سكنية.
- من الممكن استعمال كبسول معيق في عمليات التفجير لأجزاء من الثانية بحيث يتم تقسيم التفجيرة على دفعات مما يقلل من الآثار فتبدو وكأنها تفجيرات صغيرة وهذا يقلص من التأثير المترتب على عمليات التفجير.
- أصبح من الممكن استعمال مواد كيماوية صديقة بالبيئة بديلاً عن المتفجرات السابقة كنترات الأمونيوم وغيرها باستعمال مواد أخرى ذات آثار ضارة أقل ويعطي نفس نواتج التفجير من تفتيت الصخور.
- من الممكن في هذا المجال ولغرض الحد من الآثار المترتبة على عمليات التفجير اللجوء إلى عمل تفجيرات صغيرة وذلك لتلافي الاهتزازات والصوت العالي المصاحب للتفجيرات الكبيرة.

ب- ضجيج المعدات والآلات: إن استعمال الكسارات والطواحين في صناعة الإسمنت لغايات تكسير المواد الخام وطحنها يترتب عليه انبعاث ضجيج مرتفع ينبغي عدم التعرض له باستمرار ومن الضروري استخدام واقيات الأذن للحد من تأثيرات الصوت والتي قد تؤدي إلى التأثير على المقدرة السمعية للعاملين مع الوقت.

المبحث الثالث: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

استخدمنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والذي يحاول وصف وتحليل مدى تأثير مواصفة الايزو 14001 على أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الأول: مصادر جمع البيانات، مجتمع وعينة الدراسة

1. **طريقة جمع البيانات:** تم الاعتماد على نوعين من البيانات.

أ. **البيانات الأولية:** البحث في الجانب الميداني بتوزيع الاستبيان لجمع المعلومات اللازمة لموضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة. حيث تعتبر استمارة الاستبيان الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وقياس متغيراتها، كونها احتوت على أسئلة شاملة لموضوع الدراسة بكل أبعاده، ويستحسن استخدام هذا النوع من أدوات جميع البيانات في الحالات التي يكون فيها أفراد عينة البحث على مستوى مقبول من التعليم، مما يسمح لهم بفهم فقرات الاستمارة.

ب. **البيانات الثانوية:** تمت مراجعة الدوريات، المجلات، الندوات والأطروحات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بالتعرف على متطلبات الحصول على شهادة الايزو14001 للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وكذا المراجع التي تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي.

2. **مجتمع وعينة الدراسة**

أ. **مجتمع الدراسة:** يقصد بمجتمع الدراسة جميع المفردات التي تتضمن الخصائص المطلوب دراستها ويتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بالمؤسسة في المستويات التالية (مدير، رئيس قسم، رئيس مصلحة، تقنيون في المصلحة، رئيس ورشة).

ب. **عينة الدراسة:** تتمثل عينة الدراسة في العمال الذين يتوفر لديهم المستوى الدراسي الثانوي فما فوق. حيث وزعنا الاستبيان على العينة المختارة وكانت متكونة من 175عاملاً، حيث تم توزيع الاستبيان على جميع أفراد عينة الدراسة، وقد تم استرجاع 150 استبيان بنسبة (88,23%) و25 استبيان استبعدت لعدم مطابقتها لشروط الدراسة، والجدول الموالي يبين نسبة الاستمارات القابلة للتحليل الإحصائي.

الجدول رقم (26) نسبة الاستمارات المستبعدة والمسترجعة للدراسة

مجتمع الدراسة	الاستمارات الموزعة على عينة الدراسة	الاستمارات المستبعدة	الاستمارات القابلة للتحليل الإحصائي (العينة النهائية)	النسبة
عمال مؤسسة	175	25	150	%85,71

المصدر :من إعداد الطالب

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات والمعالجة الإحصائية

1. **الأدوات المستخدمة في جمع البيانات:**

أ. **إعداد الاستبيان**: تم إعداد الاستبيان على النحو التالي:

☑ اعداد استبيان أولي من أجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات؛

☑ عرض الاستبيان على المشرف من أجل اختبار مدى ملائمته لجمع البيانات؛

☑ تم عرض الاستبيان على محكمين من داخل وخارج جامعة وهران 2، والذين قاموا بدورهم بتقديم التقيم والتعديل اللازم؛

☑ تم توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة بعد التعديل، بهدف جمع البيانات اللازمة للدراسة.

ب. **بناء الاستبيان:** صمم الاستبيان وفقا لذلك بطريقة مبسطة واحتوى على أسئلة واضحة وسهلة، كما كانت الإجابة على الأسئلة وفق منهاج الإجابات المغلقة وهذا من أجل تسهيل عملية تحليل النتائج، واحتوى الاستبيان على ما يلي:

➢ **مقدمة الدراسة:** تعد مقدمة الاستبيان حسب العديد من الدراسات والأبحاث ضرورية في الاستبيان، وكانت مقدمتنا عبارة عن رسالة وجهت للمؤسسة وذلك قصد تقديم موضوع الدراسة، حيث تم تحديد الهدف من الدراسة والمتمثل في معرفة أثر مواصفة الايزو 14001 على الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

➢ **محتوى الدراسة:** تم تقسيم الاستبيان إلى جزأين كما يلي:

☑ معلومات شخصية حول عينة الدراسة وتتكون من 6 فقرات.

☑ الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث وتم تقسيمه إلى محورين:

- المحور الأول: متطلبات مواصفة الايزو 14001؛
- المحور الثاني: الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية.

الجدول رقم (27) سلم القياس LICKERT (اختيار من متعدد)

سلم القياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الرتبة	1	2	3	4	5

المصدر :من إعداد الطالب بناء على مقياس سلم LICKERT الخماسي

➢ **سلم القياس:** تم استخدام سلم القياس LICKERT الخماسي (اختيار من متعدد) حسب الجدول التالي:

قد تم تقسيم مقياس ليكر الخماسي حسب تحديد المدى والمجالات موضحة في الجدول رقم28.

طول الفئة:(1-5) /3 = 1,33، وعليه يتم تحديد درجة الموافقة (منخفض، متوسط، مرتفع).

جدول رقم (28) درجة الأهمية بالنسبة للفقرات

المجال	مستوى الأهمية
[1 - 2,33]	منخفض
[2,34 - 3,66]	متوسط
[3,67 - 5]	مرتفع

المصدر :من إعداد الطالب

ج. دراسة استطلاعية للتأكد من الخصائص السيكو مترية (صدق وثبات فقرات الاستبيان):

أ. صدق أداة الدراسة: تم التأكد من صدق الاستبيان بطريقتين مختلفتين من طرق حساب الصدق.

☑ **طريقة صدق المحكمين:** عُرض الاستبيان على محكمين من جامعة وهران2 ومن جامعات أخرى (جامعة مستغانم، معسكر وسعيدة)، حيث قمنا بالتعديل المطلوب لكافة الفقرات التي كانت نسبة الاتفاق عليها أقل من 80%، وهي الفقرات رقم (17،22) من المحور الأول، والفقرات رقم (32،38،40) من المحور الثاني، وبعدها تم إعداد النموذج النهائي للاستبيان، بناءً على الاقتراحات التي قدمت لنا من ف المحكمين والتي كانت فيها المقابلة شخصية.

☑ طريقة الاتساق الداخلي(**Internal Consistency**) : من خلال حساب معاملات الارتباط بين فقرات (بنود) الأداة وأبعادها، المتكونة من 50 ثم الأبعاد والدرجة الكلية والفقرات والدرجة الكلية.

- **الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول** (متطلبات مواصفة الايزو 14001): من أجل التحقق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون لكل فقرة مع بعدها ثم مع المحور هاالمنتمية إليه عند مستوى الدلالة (0,05).

الجدول رقم (29) معامل الارتباط لكل فقرة مع بعد القيادة

الرقم	فقرات البعد القيادة (Commandment)	معامل الارتباط Pearson	مستوى المعنوية
.1	السياسة البيئية للمؤسسة واضحة ويمكن الاطلاع عليها من قبل الجميع.	0,666**	0,000
.2	تلتزم الإدارة العليا للمؤسسة بتحسين أدائها البيئي وتوثق ذلك كتابيا وتنشره.	0,581**	0,000
.3	تراعي السياسة البيئية للمؤسسة التأثيرات البيئية السلبية المحتملة لأنشطتها.	0,760**	0,000
.4	تقوم السياسة البيئية للمؤسسة على مبدأ التحسين المستمر.	0,693**	0,000
.5	تهتم المؤسسة بإعلام المتعاملين الخارجيين بسياستها البيئية.	0,759**	0,000
.6	تعتبر السياسة البيئية إطار عمل من أجل تحقيق الأهداف البيئية.	0,608**	0,000

المصدر :من إعداد الطالب بناءً على برنامج SPSS20

تفسير: يوضح الجدول رقم (29) بأن معاملات الارتباط بين كل الفقرات مع بعدها كانت بنسب مقبولة وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01، وعليه تعتبر فقرات بعد القيادة صادقة لما وضعت لقياسه، وتبقى بدون حذف أو تعديل لأنها تعبر بصدق عن القيادة داخل المؤسسة، وعلى التزام الإدارة العليا بالجوانب البيئية للمؤسسة.

الجدول رقم (30) معامل الارتباط لكل فقرة مع بعد التخطيط

الرقم	فقرات البعد التخطيط (Planification)	معامل الارتباط Pearson Correlation	مستوى المعنوية
.1	تحدد المسؤوليات البيئية لكل قسم وفق برنامج الإدارة البيئية.	0,713**	0,000
.2	تقوم المؤسسة بتحديد الأنشطة ذات التأثير الخطير على البيئة.	0,554**	0,000
.3	جميع التعليمات واللوائح البيئية منشورة على مستوى كافة أقسام المؤسسة .	0,577**	0,000
.4	الأهداف البيئية المحددة من قبل المؤسسة قابلة للتحقيق.	0,648**	0,000
.5	تقوم المؤسسة برصد كل الإمكانيات والوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف البيئية.	0,554**	0,000
.6	تمتلك المؤسسة مخطط طوارئ يوضح طرق التدخل بشكل دقيق.	0,698**	0,000

المصدر :من إعداد الطالب بناءً على برنامج SPSS20

تفسير: يوضح الجدول رقم (30) بأن معاملات الارتباط بين كل الفقرات مع بعدها كانت بنسب مقبولة وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01، وعليه تعتبر فقرات بعد التخطيط صادقة لما وضعت لقياسه، وتبقى بدون حذف أو تعديل. هذا دال على تحديد الأهداف البيئية بدقة، وتُعبر عن تحديد المسؤوليات البيئية للأقسام.

الجدول رقم (31) معامل الارتباط لكل فقرة مع بعد تحقيق الأنشطة التشغيلية

الرقم	فقرات البعد تحقيق الأنشطة التشغيلية : (Réalisation des Activités (Opérationnel	معامل الارتباط Pearson Correlation	مستوى المعنوية
.1	توفر المؤسسة اليد العاملة والمهارات المتخصصة في المجال البيئي.	0,818**	0,000
.2	يتم تحديد المسؤوليات وتقسيم الأدوار لضمان فعالية نظام الإدارة البيئية.	0,620**	0,000
.3	يتم تنفيذ البرنامج الخاص بتكوين وتدريب العمال في المجال البيئي.	0,817**	0,000
.4	المعلومات البيئية يتم تداولها بسهولة داخل المؤسسة وخارجها وفق نظام	0,719**	0,000
.5	يوجد مراقبة دورية للوثائق الخاصة بنظام الإدارة البيئية من إدارة	0,696**	0,000
.6	تتوفر لدى المؤسسة خطط الطوارئ البيئية والتدخلات السريعة اللازمة	0,636**	0,000

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على برنامج SPSS20

تفسير: يوضح الجدول رقم (31) بأن معاملات الارتباط بين كل الفقرات مع بعدها كانت بنسب مقبولة وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01، وعليه تعتبر فقرات بعد تحقيق الأنشطة التشغيلية صادقة لما وضعت لقياسه، وتبقى بدون حذف أو تعديل. لأنه لدى عمال المؤسسة محل الدراسة القدرة على التنفيذ وفق الخطط المرسومة بناءا على الخبرة والتكوين في المجال البيئي.

الجدول رقم (32) معامل الارتباط لكل فقرة مع بعد تقييم الأداء

الرقم	فقرات البعد تقييم الأداء (Evaluation des performances)	معامل الارتباط Pearson Correlation	مستوى المعنوية
.1	تقوم المؤسسة برصد وقياس الأنشطة ذات التأثير الهام على البيئة دوريا.	0,858**	0,000
.2	تقوم المؤسسة بتحليل وتقييم النتائج المتحصل عليها من عمليات الرصد والقياس.	0,831**	0,000
.3	تعين المؤسسة لجان متخصصة للتدقيق البيئي الداخلي	0,755**	0,000
.4	تقوم إدارة المؤسسة بمراقبة دورية للأنشطة ذات التأثير السلبي على البيئة.	0,756**	0,000
.5	تتم عملية قياس وتقييم الأداء البيئي وفق مؤشرات محددة مسبقا.	0,749**	0,000
.6	تقوم الإدارة العليا للمؤسسة بمراجعة دورية لنظام الإدارة البيئية.	0,647**	0,000

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على برنامج SPSS20

تفسير: يوضح الجدول رقم (31) بأن معاملات الارتباط بين كل الفقرات مع بعدها كانت بنسب مقبولة وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01. وعليه تعتبر فقرات بعد تقييم الاداء صادقة لما وضعت لقياسه، وتبقى بدون حذف أو تعديل. لأن المؤسسة تقوم بمراجعة مختلف أنشطتها المؤثرة على البيئة دوريا.

الجدول رقم (33) معاملات الارتباط لكل فقرة مع محورها متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO14001:2015

الرقم	فقرات المحور الأول (متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO14001:201)	معامل الارتباط Pearson Correlation	مستوى المعنوية
القيادة	السياسة البيئية للمؤسسة واضحة ويمكن الاطلاع عليها من قبل الجميع.	0,483*	0,000
	تلتزم الإدارة العليا للمؤسسة بتحسين أدائها البيئي وتوثق ذلك كتابيا	0,317*	,025
	تراعي السياسة البيئية للمؤسسة التأثيرات البيئية السلبية المحتملة	0,645**	0,000
	تقوم السياسة البيئية للمؤسسة على مبدأ التحسين المستمر.	0,712**	0,000
	تهتم المؤسسة بإعلام المتعاملين الخارجيين بسياستها البيئية.	0,586**	0,000
	تعتبر السياسة البيئية إطار عمل من أجل تحقيق الأهداف البيئية.	0,577**	0,000
التخطيط	تحدد المسؤوليات البيئية لكل قسم وفق برنامج الإدارة البيئية.	0,598**	0,000
	تقوم المؤسسة بتحديد الأنشطة ذات التأثير الخطير على البيئة.	0,458**	0,001
	جميع التعليمات واللوائح البيئية منشورة على مستوى كافة أقسام	0,475**	0,000
	الأهداف البيئية المحددة من قبل المؤسسة قابلة للتحقيق.	0,487**	0,000
	تقوم المؤسسة برصد كل الإمكانيات والوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف البيئية.	0,622**	0,000
	تمتلك المؤسسة مخطط طوارئ يوضح طرق التدخل بشكل دقيق.	0,480**	0,000
تحقيق النشطة التشغيلية	توفر المؤسسة اليد العاملة والمهارات المتخصصة في المجال البيئي.	0,783**	0,000
	يتم تحديد المسؤوليات وتقسيم الأدوار لضمان فعالية نظام الإدارة البيئية.	0,651**	0,000
	يتم تنفيذ البرنامج الخاص بتكوين وتدريب العمال في المجال البيئي.	0,716**	0,000
	المعلومات البيئية يتم تداولها بسهولة داخل المؤسسة وخارجها وفق نظام اتصال فعال	0,553**	0,000
	يوجد مراقبة دورية للوثائق الخاصة بنظام الإدارة البيئية من إدارة المؤسسة.	0,597**	0,000
	تتوفر لدى المؤسسة خطط الطوارئ البيئية والتدخلات السريعة اللازمة	0,614**	0,000
تقييم الاداء	تقوم المؤسسة برصد وقياس الأنشطة ذات التأثير الهام على البيئة دوريا.	0,738**	0,000
	تقوم المؤسسة بتحليل وتقييم النتائج المتحصل عليها من عمليات الرصد والقياس.	0,677**	0,000
	تعين المؤسسة لجان متخصصة للتدقيق البيئي الداخلي	0,644**	0,000
	تقوم إدارة المؤسسة بمراقبة دورية للأنشطة ذات التأثير السلبي على البيئة.	0,627**	0,000
	تتم عملية قياس وتقييم الأداء البيئي وفق مؤشرات محددة مسبقا.	0,639**	0,000
	تقوم الإدارة العليا للمؤسسة بمراجعة دورية لنظام الإدارة البيئية.	0,703**	0,000

المصدر :من إعداد الطالب بناءً على برنامج SPSS20

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

تفسير: يوضح الجدول رقم (33) بأن معاملات الارتباط بين كل الفقرات مع محورها كانت بنسب مقبولة وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01، وعليه تعتبر فقرات المحور الأول (متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO14001:2015 صادقة لما وضعت لقياسه، ومنه تبقى الفقرات بدون حذف أو تعديل نظرا لأهمية مضمون هذه الفقرات في بنية المقياس، ومنه المحور الأول للمقياس المتمثلة في متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO14001:2015يتمتع بقدر مقبول من الصدق بطريقة الاتساق الداخلي. مما يجعله صالح لاستخدامه في الدراسة الأساسية.

ب .4 - الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني (الأداء الكلي للمؤسسة).

الجدول رقم (34) معاملات الارتباط لكل فقرة مع بعد الأداء البيئي

الرقم	فقرات البعد الأداء البيئي (performance environnementale)	معامل الارتباط Pearson Correlation	مستوى المعنوية
.1	تساهم عملية التدوير في توفير جزء من المواد الأولية للمؤسسة.	0,676**	0,000
.2	نظام الإدارة البيئية يقلل من استهلاك الطاقة والمياه	0,740**	0,000
.3	يساعد نظام الإدارة البيئية على التسيير الجيد لمخلفات العملية الإنتاجية	0,775**	0,000
.4	نظام الإدارة البيئية يقلص من نسبة الانبعاثات ويقلل من تلويث المياه التربة والهواء.	0,729**	0,000
.5	يقلل نظام الإدارة البيئية من الضوضاء والضجيج .	0,778**	0,000
.6	نظام الإدارة البيئية يضمن التحفيزات الضريبية ويقلل من الغرامات المالية.	0,680**	0,000

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على برنامج SPSS20

تفسير: يوضح الجدول رقم (34) بأن معاملات الارتباط بين كل الفقرات مع بعدها كانت بنسب مقبولة وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01، وعليه تعتبر فقرات بعد الأداء البيئي صادقة لما وضعت لقياسه، وتبقى بدون حذف أو تعديل، لأن الأداء البيئي يمثل أحد دعائم الأداء الكلي للمؤسسة في ظل تطور بيئة الاعمال والاهتمام المتزايد بالقضايا البيئية.

الجدول رقم (35) معاملات الارتباط لكل فقرة مع بعد الأداء الاجتماعي

الرقم	فقرات البعد الداء الاجتماعي (planification social)	معامل الارتباط Pearson Correlation	مستوى المعنوية
.1	توفر المؤسسة للعمال ظروف عمل آمنة وصحية.	0,692**	0,000
.2	تحرص إدارة المؤسسة على إشراك العمال في القرارات التي تخصهم أو تخص	0,795**	0,000
.3	تعمل المؤسسة على تحسين وتكييف نظام التحفيزات والمكافآت لعمالها.	0,864**	0,000
.4	تثمن المؤسسة إنجازات ومبادرات العمال وتشجعهم.	0,868**	0,000
.5	تهتم المؤسسة بمستوى الوعي البيئي لعمالها من خلال الحملات التحسيسية والدورات	0,755**	0,000
.6	تساهم المؤسسة في الأعمال الخيرية ومساعدة منظمات المجتمع المدني.	0,419**	0,000

المصدر :من إعداد الطالب بناءً على برنامج SPSS20

تفسير: يوضح الجدول رقم (35) بأن معاملات الارتباط بين كل الفقرات مع بعدها كانت بنسب مقبولة وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01، وعليه تعتبر فقرات بعد الاداء الاجتماعي صادقة لما وضعت لقياسه، وتبقى بدون حذف أو تعديل، لأن الأداء الاجتماعي يعكس نوعية ظروف العمل داخل المؤسسة ومكانة هذه الأخيرة في المجتمع ومدى وفائها بالتزاماتها الاجتماعية.

الجدول رقم (36) معاملات الارتباط لكل فقرة مع بعد الأداء الاقتصادي

الرقم	فقرات البعد الأداء الاقتصادي (Performance économique)	معامل الارتباط Pearson Correlation	مستوى المعنوية
.1	الحصول على المواصفة البيئية ISO14001 يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج.	0,767**	0,000
.2	تبني المواصفة البيئية ISO14001 يؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة.	0,894**	0,000
.3	العمل وفق المواصفة البيئية ISO14001 يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات	0,608**	0,000
.4	الحصول على المواصفة البيئية ISO14001 يؤدي إلى التقليل من الرسوم	0,459**	0,000
.5	تساهم المواصفة البيئية ISO14001 في التقليل من تكاليف الإنتاج.	0,615**	0,000
.6	المواصفة البيئية ISO14001 تساهم في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة.	0,786**	0,000

المصدر :من إعداد الطالب بناءً على برنامج SPSS20

تفسير: يوضح الجدول رقم (36) بأن معاملات الارتباط بين كل الفقرات مع بعدها كانت بنسب مقبولة وهي دالة عند مستوى الدلالة 0.01.، وبحكم الدراسات السابقة فإن تحقيق الأداء الاقتصادي يعتبر أساسيا لتحقيق مختلف الاداءات الأخرى وبالتالي تحقيق الأداء الكلي، وعليه تعتبر فقرات بعد الأداء الاقتصادي صادقة لما وضعت لقياسه وتبقى بدون حذف أو تعديل.

الجدول رقم (37) معاملات الارتباط لكل فقرة مع محورها (الأداء الكلي للمؤسسة).

الرقم	فقرات المحور الثاني (أداء المؤسسة)	معامل الارتباط Pearson Correlation	مستوى المعنوية
الأداء البيئي	تساهم عملية التدوير في توفير جزء من المواد الأولية للمؤسسة.	0,390**	0,005
	نظام الإدارة البيئية يقلل من استهلاك الطاقة والمياه	0,662**	0,000
	يساعد نظام الإدارة البيئية على التسيير الجيد لمخلفات العملية الإنتاجية	0,655**	0,000
	نظام الإدارة البيئية يقلص من نسبة الانبعاثات ويقلل من تلويث المياه التربة والهواء.	0,603**	0,000
	يقلل نظام الإدارة البيئية من الضوضاء والضجيج .	0,621**	0,000
	نظام الإدارة البيئية يضمن التحفيزات الضريبية ويقلل من الغرامات المالية.	0,524**	0,000
الأداء الاجتماعي	توفر المؤسسة للعمال ظروف عمل آمنة وصحية.	0,659**	0,000
	تحرص إدارة المؤسسة على إشراك العمال في القرارات التي تخصهم أو تخص عملهم.	0,769**	0,000
	تعمل المؤسسة على تحسين وتكييف نظام التحفيزات والمكافآت لعمالها.	0,637**	0,000
	تثمن المؤسسة إنجازات ومبادرات العمال وتشجعهم.	0,687**	0,000
	تهتم المؤسسة بمستوى الوعي البيئي لعمالها من خلال الحملات التحسيسية والدورات التكوينية.	0,708**	0,000
	تساهم المؤسسة في الأعمال الخيرية ومساعدة منظمات المجتمع المدني.	0,358**	0,011
الأداء الاقتصادي	الحصول على المواصفة البيئية ISO14001 يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج.	0,676**	0,000
	تبني المواصفة البيئية ISO14001 يؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة.	0,758**	0,000
	العمل وفق المواصفة البيئية ISO14001 يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات البيئية.	0,514**	0,000
	الحصول على المواصفة البيئية ISO14001 يؤدي إلى التقليل من الرسوم البيئية.	0,510**	0,000
	تساهم المواصفة البيئية ISO14001 في التقليل من تكاليف الإنتاج.	0,509**	0,000
	المواصفة البيئية ISO14001 تساهم في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة.	0,554**	0,000

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* Correlation is significant at the 0.05 level (2

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على برنامج SPSS20

تفسير: يوضح الجدول رقم (37) بأن معاملات الارتباط بين كل الفقرات مع محورها كانت بنسب مقبولة وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01، ، وعليه تعتبر فقرات محور الأداء الكلي صادقة لما وضعت لقياسه، ومنه تبقى الفقرات بدون حذف أو تعديل، لأهمية الفقرات في تكوين البعد الذي تنتمي إليه.

من خلال دراسة الصدق بطريقة الاتساق الداخلي يتضح لنا بأن الاستبيان بمحوريه يتمتع بدرجة كبيرة من الصدق، تجعلنا نطمئن لاستخدامه في دراستنا الأساسية.

ب.ثبات أداة الدراسة: فيما يخص ثبات أداة الدراسة والذي يقصد به إمكانية الحصول على نفس النتائج أو نتائج قريبة منها فيما لو كُررت الدراسة على نفس العينة وفي أوقات مختلفة. فقد تم التأكد منه بأخذ عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها (50) فرداً وذلك بحساب معامل الثبات بطريقتين مختلفتين باستخدام برنامج SPSS20 (Statistical Package for Social Science).

☑ طريقة آلفا لكرو نباخ (Cronbach Alpha)؛

☑ طريقة التجزئة النصفية بتقسيم كل محور إلى فقرات فردية وزوجية ثم حساب معامل الارتباط بيرسون بينهما، ثم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون.

وجاءت نتائج ثبات أداة الدراسة كما يلي:

ب .1 طريقة آلفا لكرو نباخ:

بالنسبة للمحور الأول: توجد (24) فقرة من 01 إلى 24.

☑ معامل الثبات ألفا لكرو نباخ = 0,751

بالنسبة للمحور الثاني: توجد (18) فقرة من 25 إلى 42.

☑ معامل الثبات ألفا لكرو نباخ = 0, 744

جدول رقم (38) معامل الثبات (طريقة آلفا لكرو نباخ)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط Pearson Correlation
الأول	متطلبات المواصفة ISO14001:2015	24	0,751
الثاني	الأداء الكلي للمؤسسة	18	0,744

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على برنامج SPSS20

تفسير: باستخدام طريقة آلفا لكرو نباخ لقياس ثبات الاستبيان، وجدنا معامل الثبات ألفا لكرو نباخ يساوي 0, 751 في المحور الأول وفي المحور الثاني وجدناه يساوي 0,744 والجدول رقم (38) يبين ذلك، إذن مستوى الثبات بالنسبة للمحورين مرتفع، وسجل نسبة جيدة كونها أعلى من النسبة المقبولة 70% وهذا يدل على ثبات ودقة أداة الدراسة.

ب .2 التجزئة النصفية Split-Half Coefficient :

بالنسبة للمحور الأول: توجد (24) فقرة، منها (12) فقرات زوجية وأخرى فردية.

☑ معامل الارتباط بين الفقرات الزوجية والفردية = **0,911**.

☑ بعد تصحيحه بمعادلة سبيرمان برون (Spearman-Brown Coefficient) تحصلنا على معامل الثبات **0,954**.

بالنسبة للمحور الثاني: توجد (18) فقرة، منها (9) فقرة زوجية وأخرى فردية.

☑ معامل الارتباط بين الفقرات الزوجية والفردية =**0,832**.

☑ بعد تصحيحه بمعادلة سبيرمان برون (Spearman-Brown) تحصلنا على معامل الثبات **0,908**.

الجدول رقم (39) معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	محتوى المحور	التجزئة النصفية Split-Half Coefficient			
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	مستوى المعنوية
الأول		24	0,911	0,954	0,000
الثاني		18	0,832	0,908	0,000

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على برنامج SPSS20

تفسير: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون للفقرات الزوجية والفردية لكل بعد، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح وباستخدام برنامج SPSS تحصلنا على معامل الثبات عالي جداً لفقرات الاستبيان، وهذا يدل على ثبات أداة الدراسة، وبهذا نكون قد تأكدنا من تمتع المقياس بخاصية الثبات. وعليه يمكن تطبيق أداة الدراسة بكل اطمئنان على مجتمع البحث.

بعد دراسة الخصائص السيكومترية للمقياس خلصت النتائج إلى تمتع الأداة بقدر مقبول من حيث الصدق والثبات، وعليه نعتبر الاستبيان صالح لاستخدامه في الدراسة الميدانية.

ثانيا: المعالجة الإحصائية المستخدمة في الدراسة

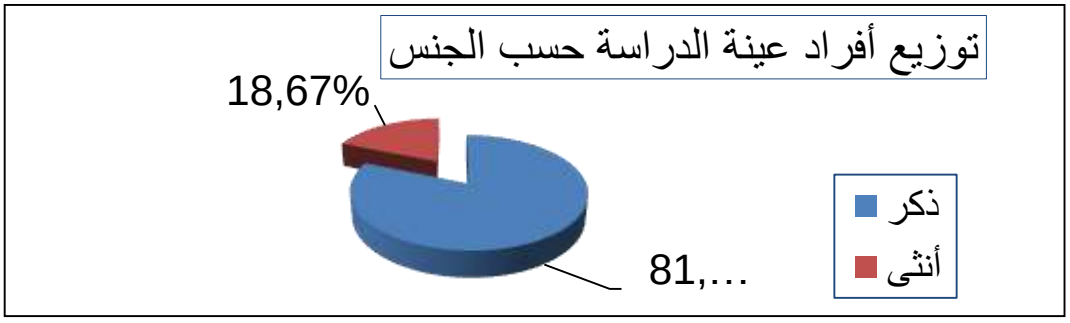
من أجل تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال قوائم الاستبيان، التي وزعت عل العينة المدروسة والبالغ عددها 150 عامل حيث قمنا بتفريغ وتحليل الاستبيان بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري؛
- معامل ألفا لكرو نباخ ؛
- معامل ارتباط بيرسون، ومعادلة التصحيح سبيرمان براون للثبات؛

1. تحليل البيانات، اختبار الفرضيات، عرض النتائج وتحليلها:

أ. **خصائص وسمات عينة الدراسة:**

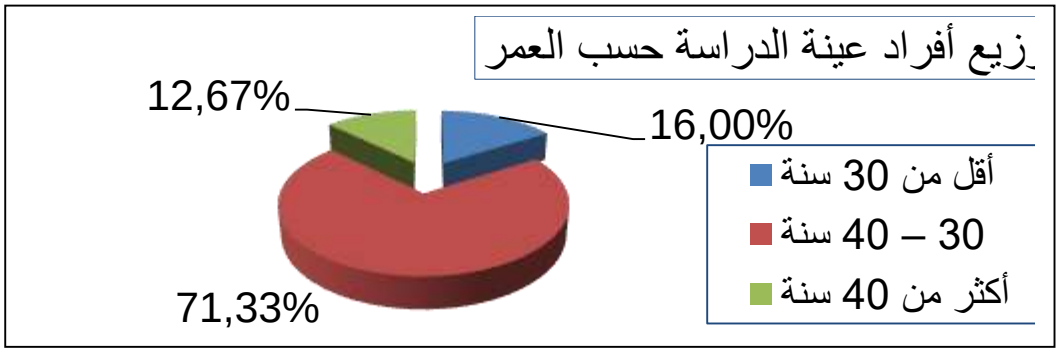
☑ **الجنس:** يوضح الشكل رقم (28) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس.



المصدر :من إعداد الطالب بناءً على برنامج Excel

التعليق: يبين الشكل أعلاه أن معظم عينة الدراسة من الذكور حيث بلغ عددهم 122 فردا، وبنسبة تقدر بـ(81,33%)، في المقابل عدد الإناث 28 بنسبة قدرها (18,67%)، وتشير النسبة إلى أن أغلبية العمال من فئة الذكور وهذا راجع لطبيعة العمل في المؤسسات محل الدراسة والتي تستوجب القدرة البدنية والحضور في الدوام ليلا ونهاراً، رغم هذا فإن العنصر النسوي له دور فعال وبخاصة في المديريات والمصالح الإدارية ومخابر التحاليل والنوعية.

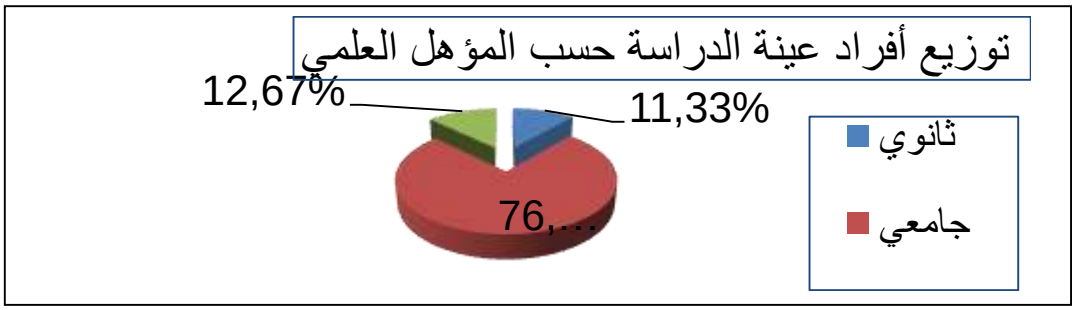
☑ العمر: يوضح الشكل رقم (29) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على برنامج Excel

التعليق: الشكل رقم(29) يبين أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة تقع أعمارهم في الفئة العمرية 30-40 سنة حيث بلغ عددهم(107) بنسبة قدارها(71,33%)، تلتها الفئة العمرية أقل من30 سنة حيث بلغ عددهم (24) ونسبة تمثيل (16,00%)، أما النسبة الأدنى فكانت لذوي الأعمار أكثر من 40 سنة فقد بلغ عددهم (19) فرد وبنسبة (12,67%) من مجمل عينة الدراسة، وهذا يدل على أن معظم أفراد المؤسسة من فئة الشباب، وهي نسبة مقبولة لأنها تمزج بين ذوي الشهادات والخبرة المهنية، لهذا نجدهم قادرين على رفع التحدي والتكيف مع المعطيات الجديدة وفهم ومسايرة متطلبات المفاهيم الحديثة خاصة منها المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة وذلك من خلال تطبيق المعايير الدولية الخاصة بذلك .

☑ **المؤهل العلمي**: يوضح الشكل رقم (30) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

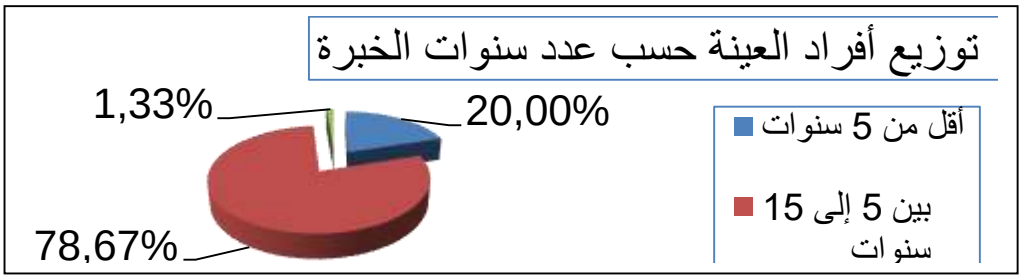


المصدر :من إعداد الطالب بناءً على برنامج Excel

التعليق: يوضح الشكل أعلاه التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، فيلاحظ بأن غالبيتهم يحملون الشهادة الجامعية، حيث بلغ عددهم (114) بنسبة تمثيل (76,00%)، تلتها فيئة الحاصلين حيث بلغ عددهم (19) بنسبة (12,67%)، وبنسبة مقاربة لها مثلت فئة الحاصلين على المستوى الثانوية حيث بلغ عددهم (17) بنسبة (11,33%) وهذا

يدل على أن الدراسة ركزت على أصحاب الشهادات الجامعية، أي أن العينة كانت مختارة لأننا بصدد دراسة أثر المواصفة ISO14001 على الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية.

☑ **سنوات الخبرة:** يوضح الشكل رقم31 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على برنامج Excel

التعليق: يلاحظ من خلال الشكل رقم (31) أن التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة المهنية، كان بنسبة أكبر لذوي الخبرة ما بين 5 إلى 15 سنوات، حيث بلغ عدد أفرادها (118) فرداً بنسبة (78,67%)، تلتها عدد سنوات الخبرة لأقل من 5 سنوات فقد بلغ عددهم (30) فرداً بنسبة (20,00%)، أما أصحاب الخبرة لأكثر من 15 سنوات فقد بلغت نسبتهم (1,33%) من مجمل عينة الدراسة.

2. اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: متطلبات مواصفة ISO 14001 ضرورية لتحقيق الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

لاختبار هذه الفرضية ولكي نتحقق من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات مواصفة ISO 14001 وتحقيق الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، اعتمدنا على الفرضيات الفرعية التالية:

ف.1.1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى توفر متطلبات شهادة ISO 14001 (القيادة) وتحقيق الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

جدول رقم (40) معامل الارتباط بين القيادة والأداء الكلي للمؤسسة

	الإحصاءات	القيادة	متطلبات شهادة ISO 14001
الأداء الكلي للمؤسسة	حجم العينة	150	150
	معامل الارتباط	0,739**	0,821**
	مستوى المعنوية	0,000	0,000

المصدر :من إعداد الطالب بناءً على برنامج SPSS20

** Correlation is significant at the 0.01

التعليق: توجد علاقة ارتباط قوية وطردية بين القيادة والأداء الكلي للمؤسسة ككل لأن معامل الارتباط وجدناه يساوي (0,739**)، وهذا دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0,01)، وتثبت هذه النتيجة أهمية القيادة في تحقيق الأداء الكلي للمؤسسة، وهو ما تؤكده قيمة معامل الارتباط بين شهادة ISO 14001 والأداء الكلي للمؤسسة المساوية لـ 0,821** وهي دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0,01).

ف.2.1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى توفر متطلبات شهادة الايزو 14001 (التخطيط) لتحقيق الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

جدول رقم (41) معامل الارتباط بين التخطيط والأداء الكلي للمؤسسة

	الإحصاءات	التخطيط	متطلبات شهادة ISO 14001
الأداء الكلي للمؤسسة	حجم العينة	150	150
	معامل الارتباط	0,739**	0,821**
	مستوى المعنوية	0,000	0,000

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على برنامج SPSS20

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

التعليق: توجد علاقة ارتباط قوية بين التخطيط والأداء الكلي للمؤسسة، لأن معامل الارتباط وجدناه يساوي (0,739**)، وهي دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0,01)، وعليه تتأكد أهمية التخطيط البيئي في تحقيق الأداء الكلي للمؤسسة، وهو ما تعكسه القيمة 0,821** لمعامل الارتباط بين شهادة ISO 14001 والأداء الكلي للمؤسسة.

ف.3.1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى توفر متطلبات شهادة الايزو 14001 (تحقيق الأنشطة التشغيلية) لتحقيق الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

جدول رقم (42) معامل الارتباط بين تحقيق الأنشطة التشغيلية والأداء الكلي للمؤسسة

	الإحصاءات	تحقيق الأنشطة التشغيلية	متطلبات شهادة ISO 14001
الأداء الكلي للمؤسسة	حجم العينة	150	150
	معامل الارتباط	0, 735**	0,821**
	مستوى المعنوية	0,000	0,000

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على برنامج SPSS20

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

التعليق: توجد علاقة ارتباط قوية بين تحقيق الأنشطة التشغيلية والأداء الكلي للمؤسسة، لأن معامل الارتباط وجدناه يساوي (0,735**)، وهي دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0,01)، وتبرهن هذه النتيجة على مساهمة تحقيق الأنشطة التشغيلية داخل المؤسسة في تحقيق الأداء الكلي لها وهو ما تبينه قيمة معامل الارتباط بين شهادة ISO 14001 والأداء الكلي المساوية لـ 0, 735** وهي دال إحصائيا عند مستوى (0,01).

ف.4.1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى توفر متطلبات شهادة الايزو 14001 (تقييم الأداء) لتحقيق الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

جدول رقم (43) معامل الارتباط بين تقييم الأداء والأداء الكلي للمؤسسة

	الإحصاءات	تقييم الأداء	متطلبات شهادة ISO 14001
الأداء الكلي للمؤسسة	حجم العينة	150	150
	معامل الارتباط	0,726**	0,821**
	مستوى المعنوية	0,000	0,000

المصدر :من إعداد الطالب بناءً على برنامج SPSS20

** Correlation is significant at the 0.01

التعليق: توجد علاقة ارتباط قوية بين تقييم الاداء والأداء الكلي للمؤسسة، لأن معامل الارتباط وجدناه يساوي (0,726**)، وهي دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0,01)، ويؤكد هذا أهمية رصد وقياس المؤسسة لأنشطتها البيئية وهو نفس ما تعكسه قيمة معامل الارتباط 0,821** المسجلة بين شهادة ISO 14001 والأداء الكلي للمؤسسة.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن متطلبات شهادة ISO 14001 المتمثلة في القيادة، التخطيط، تحقيق الأنشطة التشغيلية وتقييم الأداء تساهم في تحقيق الأداء الكلي للمؤسسة.

الفرضية الثانية: الحصول على شهادة IS 14001 عامل رئيسي لتحسين أبعاد الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

لاختبار هذه الفرضية ولكي نتحقق من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات شهادة الايزو 14001 عامل رئيسي لتحسين الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، اعتمدنا على الفرضيات الفرعية التالية:

ف.1.2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحصول على شهادة ISO14001 وبعد الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

جدول رقم (44) معامل الارتباط شهادة ISO 14001 والأداء البيئي

	الإحصاءات	الأداء البيئي	الأداء الكلي للمؤسسة
شهادة ISO 14001	حجم العينة	150	150
	معامل الارتباط	0,679**	0,821**
	مستوى المعنوية	0,000	0,000

المصدر :من إعداد الطالب بناءً على برنامج SPSS20

** Correlation is significant at the 0.01

التعليق: توجد علاقة ارتباط قوية وطردية بين المواصفة ISO14001 والأداء البيئي للمؤسسة ككل لأن معامل الارتباط وجدناه يساوي (0,679**)، وهذا دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0,01)، وتؤكد هذه النتيجة دور المواصفة البيئية ISO14001 في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات ويتوافق هذا مع قيمة لمعامل الارتباط بين شهادة ISO14001 والأداء الكلي حيث سجل 0,821** وهي دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0,01).

ف.2.2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحصول على شهادة الايزو 14001 وبعد الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

جدول رقم (45) معامل الارتباط شهادة ISO 14001 والأداء الاجتماعي

	الإحصاءات	الأداء الاجتماعي	الأداء الكلي للمؤسسة
شهادة ISO 14001	حجم العينة	150	150
	معامل الارتباط	0,803**	0,821**
	مستوى المعنوية	0,000	0,000

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على برنامج SPSS20

** Correlation is significant at the 0.01

التعليق: توجد علاقة ارتباط قوية وطردية بين المواصفة ISO14001 والأداء الاجتماعي للمؤسسة ككل لأن معامل الارتباط وجدناه يساوي (0,803**)، وهي دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0,01)، كما ان قيمة معامل الارتباط بين شهادة ويدل ISO14001 والأداء الكلي المسجلة كانت 0,821** وهي دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0,01) ويدل هذا على أهمية المواصفة محل الدراسة في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية.

ف.3.2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحصول على شهادة الايزو 14001 وبعد الأداء الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

جدول رقم (46) معامل الارتباط شهادة ISO 14001 والأداء الاقتصادي

	الإحصاءات	الأداء الاقتصادي	الأداء الكلي للمؤسسة
شهادة الايزو 14001	حجم العينة	150	150
	معامل الارتباط	0,573**	0,821**
	مستوى المعنوية	0,000	0,000

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على برنامج SPSS20

** Correlation is significant at the

التعليق: توجد علاقة ارتباط متوسطة المواصفة بين شهادة ISO14001 والأداء الاقتصادي للمؤسسة، لأن معامل الارتباط وجدناه يساوي (0,573**)، ولكنها دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0,01)، بينما معامل الارتباط بينها وبين الأداء الكلي للمؤسسة كان 0,821** وهي دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0,01) ويدل هذا على مساهمة شهادة ISO14001 في تحسين البعد الاقتصادي للأداء الكلي على مستوى المؤسسة الاقتصادية.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن شهادة ISO14001 ممثلة في متطلباتها (القيادة، التخطيط تحقيق الأنشطة التشغيلية، تقييم الأداء) قادر على تحسين مختلف أبعاد الأداء الكلي للمؤسسة سواء البيئي منها أو الاجتماعي أو الاقتصادي. وهو ما تعكسه قيم معامل الارتباط المسجلة سواء بين شهادة ISO14001 وبين أبعاد الأداء الكلي للمؤسسة أو بينها وبين الأداء الكلي مباشرة. وبالتالي فان لتكامل متطلبات شهادة ISO14001 انعكاس إيجابي على كل من الأداء البيئي، الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

كان لحصول المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على شهادة ISO14001 الأثر الإيجابي على مختلف المؤشرات المرتبطة بأبعاد الأداء الكلي لها فبيئيا استطاعت التحكم في تكاليفها البيئية بترشيدها لاستهلاكها من الماء والطاقة، والتقليل من التلوث باعتمادها على إعادة تدوير نفاياتها واستعمالها لتكنولوجيات نظيفة وصديقة للبيئة، كما ساعدتها المواصفة البيئية على التوافق أكثر مع التشريعات والقوانين البيئية ورفع مستوى الوعي البيئي لدى العاملين بها وبالتالي تحسين الأداء البيئي لها.

أما اجتماعيا فقد استطاعت المؤسسات محل الدراسة بفضل تطبيقها الجدي لمتطلبات المواصفة البيئية من زيادة مستوى الرضا الوظيفي لديهم وتحفيزهم أكثر وذلك من خلال إشراكهم أكثر في اعداد السياسات البيئية وتحسين سلوكياتهم وممارساتهم اليومية اتجاه البيئة، هذا مع تنظيم الدورات التكوينية والحملات التحسيسية وتحسين ظروف الأمن والسلامة والصحة المهنية، كما أعمالها الخيرية اتجاه المجتمع اكسبها سمعة حسنة وازدادت ثقة المتعاملين بها وبالتالي تحسين أدائها الاجتماعي لها.

ورغم التكاليف التي تحملتها المؤسسات محل الدراسة مقابل إرساء أنظمة إدارة بيئية وفق المواصفة العالمية ISO14001 سواء مصاريف الحصول على الشهادة أو الدورات التدريبية والتكوينية أو الحملات التحسيسية وكذا الحصول على المعدات والتكنولوجيات المتطورة في المجال البيئي ،رغم كل ما سبق إلا أن ذلك انعكس بالإيجاب على مختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية من خلال التحسن المستمر في النمو والربحية والإنتاجية والقيمة المضافة ،فشهادة ISO14001 ساهمت في تعزيز الميزة التنافسية لها وزادت من رضى الزبائن وبالتالي تحسن الأداء الاقتصادي لها.

خاتمة عامة

خامة عامة:

إلى وقت ليس ببعيد كان النموذج الاقتصادي التقليدي هو السائد وحينها تجاهل الجميع من دول وحكومات ومؤسسات اقتصادية الاعتبارات الايكولوجية، إلا ان التدهور الخطير للبيئة والاختلالات الكبير في الأنظمة البيئية جعل المجتمع الدولي ومن خلال هيئة الأمم المتحدة يدق ناقوس الخطر وتعالت الأصوات حينها لإيجاد الحلول المناسبة والسريعة ، وقد صاحب ذلك ظهور وتداول مصطلحات ومفاهيم تتضمن وصف المشكلة وتشير إلى جوهر ها والتي منها مفهوم التنمية المستدامة والذي لخص كل المحاولات الدولية السابقة ورسم خريطة الطريق لكل المجهودات العالمية المبذولة إلى يومنا هذا.

إن القلق العالمي اتجاه البيئة له ما يبرره فالمشكل أصبح عابرا للقارات وقد تجاوز تلوث الماء والهواء إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض والاحتباس الحراري والأمطار الحمضية وانزلاق التربة وهو ما جعل المؤسسات الاقتصادية وبحكم دورها في المجتمعات وطبيعة أنشطتها وتعدد أخطارها المحتملة على البيئة سواء من خلال استنفاذ الموارد الطبيعية أو التخلص من نفاياتها وبقايا عملياتها الإنتاجية، مطالبة أكثر من أي وقت مضى لأجل تحمل مسؤولياتها القانونية وقبلها الأخلاقية ومساهمتها بشكل جدي وفعال في إيجاد الحلول المناسبة عن طريق ترشيد استهلاكها للموارد الطبيعية ومصادر الطاقة والمياه من جهة واعتمادها على تكنولوجيات نظيفة وصديقة للبيئة من جهة أخرى. الأمر الذي جعلها في حاجة إلى أدوات تسييريه تضمن نجاعة مخرجات إدارتها البيئية وتساعدها على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية لها وبالتالي قياس أدائها وفق مؤشرات لا تقتصر على الجانب المالي والاقتصادي فقط بل يتعدى إلى الجوانب البيئية والاجتماعية وهو ما يعبر عنه بالأداء الكلي أو الأداء الشامل.

المنظمة العالمية للتقييس ISO تعد من بين الهيئات الدولية التي تبذل جهودا لمرافقة المؤسسات الاقتصادية وتحاول توحيد المصطلحات والمعايير من خلال إصدارها لمختلف المواصفات العالمية والتي تغطي معظم المجالات وبحكم تجربتها في ذلك والنجاح الذي حققته المواصفة الخاصة بالجودة ISO9001 وبناء على طلب هيئة الأمم المتحدة قامت المنظمة بإصدار أو ل مواصفة بيئية سنة 1996 تمثلت في IOS14001 أحد أنظمة الإدارة البيئية فعالية وأكثرها انتشارا على المستوى العالمي والتي شهدت ثلاث إصدارات أملتها المستجدات المتسارعة على مستوى التبادلات التجارية العالمية حيث كان أول إصدار 1996 تلاه إصدار 2004 وحاليا يتم التعامل وفق إصدار 2015.فهي مواصفة بيئية بامتياز تساعد المؤسسات على ادراج القضايا الايكولوجية في سياساتها وضمن استراتيجياتها وترجمة ذلك ضمن خططها التشغيلية وتوفير الدعائم المساعدة مع توفير مؤشرات مناسبة لتقييم الأداء ،كما انها تعتمد على مبدأ التحسين المستمر وتتبع الأثر البيئي على مدى دورة حياة المنتج.

من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لمحاولة كشف حقيقة مساهمة حصول المؤسسة الاقتصادية على شهادة IOS14001 والتقيد الصارم بمتطلباتها في تحسن أدائها الشامل بأبعاده الثلاثة البيئي، الاجتماعي والاقتصادي وقد كان ذلك من خلال فصلي الجانب النظري وكان التأكيد وفق دراسة حالة خمس مؤسسات اقتصادية جزائرية.

اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تم التوصل إلى النتائج التالية وهذا بعد تحليل فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: متطلبات مواصفة ISO 14001 ضرورية لتحقيق الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

- ☑ **الفرضية الفرعية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق متطلبات شهادة الايزو 14001 (القيادة) لتحقيق الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

أظهرت النتائج المتحصل عليها من اختبار الفرضية الفرعية الأولى باستخدام معامل الارتباط لتحديد العلاقة بين بين القيادة و الأداء الكلي للمؤسسة وجود علاقة ارتباط قوية وطردية ككل لأن معامل الارتباط وجدناه يساوي (0,739**)، وهذا دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0,01)، وتثبت هذه النتيجة أهمية القيادة في تحقيق الأداء الكلي للمؤسسة، حيث أن التزام الإدارة العليا للمؤسسة ووضوح سياساتها المعبرة عن اهتمامها بالمظاهر البيئية والاستجابة لتطلعات مختلف المتعاملين معها من شأنه تحقيق الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

- ☑ **الفرضية الفرعية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق متطلبات شهادة الايزو 14001 (التخطيط) لتحقيق الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

توجد علاقة ارتباط قوية بين التخطيط والأداء الكلي للمؤسسة، لأن معامل الارتباط وجدناه يساوي (0,739**)، وهي دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0,01)، وعليه تتأكد أهمية التخطيط البيئي في تحقيق الأداء الكلي للمؤسسة، وهو ما تعكسه القيمة 0,821** لمعامل الارتباط بين شهادة ISO 14001 والأداء الكلي للمؤسسة. ويكون ذلك من خلال تحديد المسؤوليات البيئية بما يتوافق مع الأنشطة البيئية للمؤسسة ويخدم الأهداف البيئية لها.

- ☑ **الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق متطلبات شهادة الايزو 14001 (تحقيق الأنشطة التشغيلية) وتحقيق الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

توجد علاقة ارتباط قوية بين تحقيق الأنشطة التشغيلية والأداء الكلي للمؤسسة، لأن معامل الارتباط وجدناه يساوي (0,735**)، وهي دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0,01)، وتبرهن هذه النتيجة على مساهمة تحقيق الأنشطة التشغيلية داخل المؤسسة في تحقيق الأداء الكلي لها وذلك من خلال امتلاكها للعمالة المتخصصة ومرونة تداول المعلومات البيئية وهو ما تؤكده قيمة معامل الارتباط بين شهادة ISO 14001 والأداء الكلي المساوية لـ 0, 735**.

- ☑ **الفرضية الفرعية الرابعة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق متطلبات شهادة الايزو 14001 (تقييم الأداء) وتحقيق الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

توجد علاقة ارتباط قوية بين تقييم الاداء والأداء الكلي للمؤسسة، لأن معامل الارتباط وجدناه يساوي (0,726**)، وهي دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0,01)، ويؤكد هذا أهمية رصد وقياس المؤسسة لأنشطتها البيئية من خلال عمليات التحقيق الداخلية أو الخارجية على حد سواء والتي تعتمد أساسا على مؤشرات الأداء المحددة مسبقا. وهو نفس ما تعكسه قيمة معامل الارتباط 0,821** المسجلة بين شهادة ISO 14001 والأداء الكلي للمؤسسة.

تفسير الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق متطلبات شهادة ISO 14001 وتحقيق الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

من خلال الفرضيات الفرعية التي ركزت جلها على مدى توفر متطلبات شهادة ISO 14001 وعلاقة ذلك بتحقيق أبعاد الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية يتبن مستوى العلاقة الارتباطية القوية والطردية بينهما سواء متفرقة أو مجتمعة أي عندما تُدرس مجتمعة، فالتزام القيادة العليا للمؤسسة بالقضايا الايكولوجية ودمجها للاعتبارات البيئية ضمن استراتيجياتها ومختلف عملياتها من خلال سياسة بيئية واضحة لمختلف الأطراف ذات المصلحة مع اعتمادها على التحسين المستمر كمبدأ تسييري فعال يؤدي كل ذلك إلى تحقيق ليس البعد البيئي للأداء الكلي فقط بل وحتى البعدين الاقتصادي والاجتماعي له،وهو ما يبرهن على سعيها من اجل وفائها بمسؤولياتها الاجتماعية وعملا في اطار التنمية المستدامة .كما أن تحديد الأهداف البيئية بدقة من خلال دراسة الأنشطة ذات التأثير السلبي على البيئة وتحديد المسؤوليات البيئية لمختلف الأقسام يزيد من مدى مساهمة عملية التخطيط البيئي في تحقيق مختلف أبعاد الأداء الكلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبخاصة في حالة ترجمة ما سبق فعليا من خلال تحقيق الأنشطة التشغيلية والتي أساسها توفر المؤسسة على اليد العاملة المؤهلة والمتخصصة وعلى نظام اتصال فعال يضمن تداول المعلومات البيئية بسهولة .بالإضافة إلى اعتمادها على نظام تقييم أداء فعال قائم على أساس مؤشرات محددة مسبقا والذي يساعدها على رصد وقياس الأنشطة ذات التأثير السلبي على البيئة ويسهل من عملية تحليل وتقييم النتائج المتحصل عليها من عمليات التدقيق والمراجعة الداخلية والخارجية على حد سواء.

إن فهم وتصور علاقة متطلبات شهادةISO 14001 بمدى تحقيق مختلف أبعاد الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية يتوقف على مدى إدراك ترابط وتداخل أنشطة وسلوكيات المؤسسة البيئية، الاجتماعية والاقتصادية من جهة، وانعكاس تبني متطلبات شهادةISO 14001 كنظام وكأداة تسييريه على نشاط وعمل مختلف أقسام المؤسسة.

تنسجم هذه النتيجة مع أعمال كل من أكد في دراسته على أهمية تبني متطلبات المواصفة ISO 14001 إصدار 2015 من طرف المؤسسات الاقتصادية ودور ذلك في تحقيق أبعاد الأداء الكلي ، **وعليه الفرضية الأولى مقبولة.**

الفرضية الثانية: الحصول على شهادةISO 14001 عامل رئيسي لتحسين أبعاد الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

لنتحقق من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين شهادة ISO 14001 وأبعاد الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، اعتمدنا الفرضيات الفرعية التالية:

☑ **الفرضية الفرعية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شهادةISO 14001 والأداء البيئي توجد علاقة ارتباط قوية وطردية بين المواصفة ISO14001 والأداء البيئي للمؤسسة ككل لأن معامل الارتباط وجدناه يساوي (0,679**)، وهذا دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0,01)، أي أن للمواصفة البيئية دورا ISO14001 في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات ويتوافق هذا مع قيمة لمعامل الارتباط بين شهادة ISO14001 والأداء الكلي حيث سجل 0,821** وهي دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0,01).

هذه النتيجة تؤكد مساهمة المواصفة محل الدراسة في تحقيق الثنائية (كفاءة/فعالية) للأداء البيئي خاصة فيما تعلق باعتماد المؤسسة الاقتصادية على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف وإعادة تدوير مخلفات عملياتها الإنتاجية.

☑ **الفرضية الفرعية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شهادة ISO 14001 والأداء الاجتماعي.

توجد علاقة ارتباط قوية وطردية بين المواصفة ISO14001 والأداء الاجتماعي للمؤسسة لأن معامل الارتباط وجدناه يساوي (0,803**)، وهي دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0,01)، كما ان قيمة معامل الارتباط بين شهادة ISO14001 والأداء الكلي المسجلة كانت 0,821** وهي دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0,01) ويدل هذا على أهمية المواصفة محل الدراسة في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية. وذلك من الأنشطة الخاصة بالبيئة تحفيزهم عن طريق رفع مستوى الوعي البيئي لديهم وإشراكهم في القرارات خلال مساهمتها في توفير ظروف عمل آمنة وصحية للعمال بما يزيد من رضاهم الوظيفي.

☑ **الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شهادة ISO 14001 والأداء الاقتصادي. توجد علاقة ارتباط متوسطة بين شهادة ISO14001 والأداء الاقتصادي للمؤسسة، لأن قيمة معامل الارتباط وجدناها تساوي (0,573**)، ولكنها دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0,01)، ويرجع ذلك إلى أن الاستثمارات البيئية للمؤسسة الاقتصادية تكون مكلفة في المدى القصير، لكن رغم هذا كانت قيمة معامل الارتباط بين شهادة ISO14001 وبين الأداء الكلي للمؤسسة كان 0,821** وهي دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0,01) وبالتالي فإن شهادة ISO14001 تساهم في تحسين البعد الاقتصادي للأداء الكلي على مستوى المؤسسة الاقتصادية. وذلك من خلال التقليل من الرسوم البيئية وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة لها.

تفسير الفرضية الثانية:

تعتبر شهادة ISO14001 مواصفة بيئية بامتياز تزيد طبيعة متطلباتها من مرونتها وهو ما يؤهلها إلى المساهمة الفعالة في إرساء قواعد للإدارة البيئية بالنسبة للمؤسسة ويساعدها أكثر في توجهاتها البيئية ودمج الاعتبارات الايكولوجية ضمن استراتيجياتها وسياساتها ومختلف عملياتها. وهو ما من شأنه تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية بداية من التزام الإدارة العليا بالقضايا البيئية والمتمثل أساسا في ترشيد استهلاك الطاقة والتقليل من نسب مختلف التلوثات المؤثرة سلبا على الأنظمة الحيوية وذلك من خلال التوجه أكثر نحو تكنولوجيات الإنتاج الانظف وإعادة تدوير نفاياتها عن طريق زيادة حجم استثماراتها البيئية.

موازاة مع ذلك تساعد شهادة ISO14001 في حالة تطبيق متطلباتها بالشكل الجدي والصحيح المؤسسات الاقتصادية على توفير ظروف عمل آمنة وصحية للعمال خاصة على مستوى الورشات وهو ما يقلل من حوادث العمل وتقليص نفقات التعويضات والتي يمكن استغلالها في تدريب وتكوين العاملين وبالتالي زيادة الرضا الوظيفي والحد من دوران العمل وهو ما ينعكس إيجابا على سمعة المؤسسة .ليس هذا وحسب بل إن العمل وفق شهادة ISO14001 ينمي السلوكيات الصحيحة تجاه البيئة لدى الأفراد ويزيد من مستوى الوعي البيئي لديهم وذلك من خلال الزام المؤسسة بتنظيم الحملات التحسيسية والدورات التكوينية، كما أن أثر شهادة ISO14001 قد يتعدى الأداء الاجتماعي للمؤسسة

الاقتصادية إلى المحيط الذي تنشط فيه والذي يعبر عنه بالأداء المجتمعي حيث يتجلى ذلك في الأعمال الخيرية التي تقوم بها المؤسسة على غرار عمليات إنشاء وتصليح شبكة الطرقات بالمناطق التي تنشط فيها وتدعيم الفرق والجمعيات الرياضية واستقبالها للطلبة الجامعيين ومتربصي مؤسسات التكوين المهني بها ومساعدتها لمنظمات المجتمع المدني عموما.

إن اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالقضايا الايكولوجية ودمجها للاعتبارات البيئية ضمن خططها الاستراتيجية في سياق التنمية المستدامة ووفاء بمسؤولياتها الاجتماعية يعني ذلك تحملها لتكاليف إضافية سواء من خلال تطوير ادارتها البيئية أو اكتسابها للتكنولوجيات النظيفة وهو ما يوحي ابتداء إلى التناقض بين الأهداف الاقتصادية للمؤسسة وزيادة أرباحها وارتفاع التكاليف نتيجة الالتزامات البيئية. في هذا الصدد أثبتت دراسات عديدة عكس ذلك وبرهنت على أهمية تحقيق الابعاد البيئية في تقوية الميزة التنافسية للمؤسسة، ومن هذه الأبحاث نجد أعمال بورتر والتي بين من خلالها أن اعتماد المؤسسة على البحث والتطوير والابتكار في المجال البيئي يحقق نتائج مالية إيجابية ويعزز من الميزة التنافسية لها بل ويجعل منها ميزة تنافسية مستدامة بداية من المدى المتوسط على الأقل. وهو ما يتوافق مع دراستنا بشكل كبير حيث أن المواصفة ISO14001 باعتبارها نظام إدارة بيئية فعال ومرن إضافة إلى محتوى وطبيعة متطلباته خاصة الإصدار الأخير 2015 يساعد المؤسسات على دمج الاعتبارات البيئية في مختلف المستويات ويكون من مخرجات ذلك ترشيد المؤسسات الحاصلة على شهادة ISO14001 لاستهلاكها للطاقة والمياه ويمكنها من التعامل الإيجابي مع مخلفات عملياتها الإنتاجية عن طريق التكنولوجيات النظيفة وإعادة تدوير نفاياتها وبالتالي التقليل من

تكاليف الإنتاج ومن الرسوم البيئية المحتملة، ومع انتشار الوعي البيئي لدى الأفراد وتزايد دور المنظمات غير الحكومية الصديقة للبيئة والتشريعات والقوانين الخاصة بالبيئة، في ظل كل هذا تتأكد أهمية المواصفة البيئية العالمية ISO14001 في تحسين صورة المؤسسات الحائزة عليها ورفع مستوى ثقة الأطراف ذات المصلحة بها وهو ما يعزز من الميزة التنافسية لمنتجاتها وينعكس إيجابا على رقم الاعمال المحقق والعائد من رأس المال المستثمر عموما.

إن النتيجة تؤكد مدى التأثير الإيجابي لحيازة المؤسسة الاقتصادية على شهادة ISO14001 على مختلف أبعاد الأداء الشامل كما انها تنسجم مع دراسة كل منAngèle Doho et Nikolas Berland. وعليه الفرضية الثانية مقبولة.

نتائج الدراسة:

- تعتبر المواصفة ISO14001 مدخلا لاستدامة الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.
- ترسيخ ونشر المؤسسة الاقتصادية للثقافة البيئية وسط أفرادها عامل أساسي من أجل دمج الاعتبارات الايكولوجية ضمن سياساتها ويساهم في نجاح تبنيها للمعايير والأنظمة البيئية الدولية.
- الالتزام بمتطلبات المواصفة الدولية ISO14001 يساعد المؤسسة الاقتصادية على التوافق مع التشريعات والقوانين البيئية الوطنية منها والدولية.
- الحصول على شهادة ISO14001 يسهل من ولوج المؤسسة للأسواق الدولية.

- تحقيق المؤسسة الاقتصادية لأبعاد التنمية المستدامة ووفائها بالتزامات مسؤولياتها الاجتماعية بحاجة إلى أنظمة إدارة بيئية وفق المواصفة ISO14001.
- شهادة الـ ISO14001 أداة فعالة تستطيع المؤسسات الاقتصادية من خلالها تحقيق وتحسن أبعاد أدائها الشامل.
- الاعتقاد بتضارب تحقيق النتائج الاقتصادية والمالية مع الاهتمام بالجوانب البيئية لا يزال قائما لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بدليل قلة المؤسسات الحاصلة على شهادة ISO14001.
- اشتراط الحيازة على المواصفات العالمية الصادرة عن منظمة الـ ISO بالنسبة لعمليات التصدير يعتبر أهم دافع لحصول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على المواصفة ISO14001.
- متطلبات المواصفة ISO14001 اصدار 2015 أكثر مرونة من سابقاتها وهي مصاغة بشكل يسمح للمؤسسة الاقتصادية من دمج أكثر من نظام واحد SMI على ISO9001، ISO14001 وiso18001 في آن واحد.
- المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة حققت نتائج مرضية بسبب ادارتها البيئية وفق المواصفة ISO14001.

الاقتراحات الدراسة:

- ضرورة وضع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حصولها على شهادة ISO14001 ضمن أولوياتها.
- مضاعفة الدولة لمجهوداتها في مجال تأهيل ومرافقة المؤسسات الاقتصادية للتحول إلى تكنولوجيات الإنتاج الأنظف.
- تشجيع مسيري المؤسسات الاقتصادية من أجل حيازة شهادات التقييس العالمية بالاستعانة بداية والتنسيق مع المعهد الوطني للتقييس.
- تعزيز دور الجامعات ومراكز البحث العلمي من أجل لعب دور الريادة في تطوير التقنيات والتكنولوجيات الصديقة للبيئة والمساهمة الفعالة في تأهيل المؤسسات الاقتصادية بيئيا.
- تفعيل العمل الجمعوي ودور المجتمع المدني في زيادة الوعي البيئي لدى الأفراد من خلال الحملات الإعلامية التحسيسية.

آفاق الدراسة:

بهدف اثراء موضوع دراستنا نقترح بعض العناوين لأبحاث مستقبلية منها:

- التكاليف البيئية والميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- أنظمة التسيير المدمجة (SMI) في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- معوقات تبني المؤسسات الجزائرية لأنظمة الإدارة البيئية وفق المواصفة ISO14001.

المصادر والمراجع

باللغة العربية

الكتب:

1. اسماعيل بختي التكريتي، **المحاسبة الإدارية –قضايا معاصرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2207
2. أنمار جودت عبد النور. **الادارة البيئية**. الأردن، دار أمجد للنشر والتوزيع. ط1، 2015
3. أنمار جودت عبد النور، **الادارة البيئية**، الأردن، دار المجد للنشر والتوزيع، ط1.، 2015
4. بانز محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003
5. ثامر البكري، احمد نزار البكري، **التسويق الأخضر**، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع،2013
6. الحجار صلاح محمود صقر، داليا عبد الحميد، **نظام الادارة البيئية iso14001 تقنياته-استدامته وتكنولوجية منهجية**، دار الفكر العربي للطبع، القاهرة،2006، ص109
7. حمزة الجبالي، **الأمن البيئي وإدارة النفايات البيئية**، دار أسرة ميديا ودار عالم الثقافة للنشر،2016
8. خالد محمد بني حمدان، وائل صبحي ادريس، **الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي منهج معاصر**، دار اليازوزي، عمان، الأردن،2007
9. راشي طارق، مرجع سبق ذكره
10. زكريا طاحون، **إدارة البيئة نحو الانتاج الأنظف**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2007.
11. سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة**، الإسكندرية، 2005، ص23
12. سيد عاشور أحمد، **التلوث البيئي في الوطن العربي-واقعه وحلول معالجته، الشركة الدولية للطباعة**، الطبعة الأولى،2006.
13. السيد عبد الفتاح عفيفي، **بحوث في علم الاجتماع المعاصر دار الفكر العربي**، القاهرة،1996
14. صالح الحموري، رولا المعايطة، **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (من الألف إلى الياء)**، ط1، عمان، الأردن، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع،2015.
15. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات المجتمع**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
16. عايد عبد الله العصيمي، **المسؤولية الإجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2014
17. عدلي علي أبو طاحون، **إدارة الموارد البشرية والطبيعية**، الإسكندرية، المكتب العربي الحديثن2003
18. عواطف أبراهيم الحداد، **إدارة الجودة الشاملة**، ط1، دار الفكر، عمان،2005
19. فارس بن دباس عبد الرحمن السويلم، **النفايات المنزلية بين إعادة التدوير والأضرار الصحية والبيئية**، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ،2016
20. مجيد الكرتي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المئوية**، دار المناهج، عمان، الأردن، ط1، 2007
21. مجيد الكرخي، **مؤشرات الأداء الرئيسية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2015
22. محسن أحمد الخضيري، **صناعة المزايا التنافسية**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر،2004،
23. محمد عبد الكريم، محمد عزت محمد ابراهيم غزلان، **اقتصاديات الموارد البيئية**، دار المعرفة الجامعية مصر 2000.
24. محمد فلاق، **المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الاعمال**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2016
25. محمود صلاح الحجار، **التوازن البيئي وتحديث الصناعة**، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الاولى،2003،
26. مصطفى يوسف كافي، **إقتصاديات البيئة والعولمة**، دار مؤسسة رسلان للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2013
27. نائل عبد الحفاظ العواملة، **إدارة المنشآت العامة،" الأسس النظرية وتطبيقاتها في الأردن"**، دار زهران، عمّان، 1993
28. نجم عبود، **البعد الأخضر للأعمال-المسؤولية البيئية لرجال الاعمال**، ط1، الوراق للنشر والتوزيع،2008.
29. نعمة عباس الخفاجي وطاهر محسن الغالبي، **قراءات في الفكر الإداري المعاصر**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردنن،2008

30. نوزاد عبد الرحمن الهيتي. **التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا.** ط 1. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. 2009.

الأطروحات والرسائل:

31. أمجد حميد مجيد، عصام محمد رضا شاكر، ال**علاقة بين التسويق الاخضر والانتاج الانظف-دراسة استطلاعية لاراء عينة في معمل اسمنت كربلاء**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة كربلاء، العراق،2014

32. بوحبيلة إلهام، **دور استراتيجية الإنتاج الأنظف في تحسين القدرة التنافسي في المؤسسة الصناعية**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر،2020

33. جمال الدين يخلف، **تأثير نظام الإدارة البيئية على الأداء البشري في إطار التنمية المستدامة - دراسة حالة شركة اسمنت عين التوتة باتنة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر 2013

34. حجاج عبد الرؤوف، **الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية: مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها**، رسالة ماجيستير، جامعة سكيكدة، الجزائر،2007

35. رغد متقي احمد الدليمي، **إدارة الجودة الشاملة للبيئة باستخدام المواصفات الدولية iso 14001**،أطروحة دكتوراه جامعة بغداد،2001

36. زهية كواش، **الميزة التنافسية للسلع البيئية في التجارة الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة ال جزائر03، الجزائر،2013

37. شوقي قيطان، **المؤسسات الصناعية، دراسة حال عينة من المؤسسات الصناعية**، رسالة ماجيستير، جامعة البليدة، الجزائر،2006

38. طالب فاطمة، **نظم الإدارة الب يئية1ISO1400 وتدويل المؤسسات الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم، الجزائر،2018

39. طاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والإجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجيستير، جامعة ورقلة، الجزائر،2007

40. عادل بوعافية، هيكل **الصناعة وأثره على أدا ء المؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجيستير، جامعة بسكرة،2017

41. العايب عبد ارحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر،2011

42. عبد الكريم لحيلح، **دور نظام الادارة البيئية iso 14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، الجزائر،2017

43. عبد الكريم لحيلح، **دور نظام الادارة البيئية ISO 14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، الجزائر،2017

44. علي طيوب ، **مساهمة التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الصناعية** ،رسالة ماجيستير، ، جامعة المسيلة، الجزائر،2016

45. محمد الهادي خنوس، **دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات الإقتصادية**، دراسة حالة سوناطراك، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر3، 2014

46. مشان عبد الكريم، **دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية**، رسالة ماجيستير في العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013

47. مقدم وهيبة، **تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الإجتماعية**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران الجزائر،2013-2014

48. نادية محمد صفار، **مستوى الوعي البيئي لدى طلبة جامعة مؤية في ضوء بعض المتغيرات**، رسالة ماجيستير، قسم الارشاد والتربية الخاصة في علم النفس التربوي، الأردن 2007

الأوراق البحثية (المجلات):

49. بدرة سلفاوي، محمد بركة، **محاولة تقييم الأداء الشامل للمؤسسات البترولية العاملة بالجزائر خلال الفترة 2011-20015**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12 ،2017
50. بوطرفة صورية، فرحي سمرة، **دور الابتكار الأخضر في تحسين الأداء البيئي"تجارب مؤسسات"**، مجلة دراسات في الاقتصاد غدارة اعمال، مجلد03، عدد06، ديسمبر2020
51. بوعلاق نوال، رحال نصر، **الانتاج الانظف كأداة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة إسمنت تبسة**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، مجلد14، عدد02 ،2020
52. حريد رامي; وآخرون، **انعكاسات الإلتزام البيئي على الأداء الإقتصادي للمؤسسات-شركة فرتيال نموذجا**، مجلة إقتصاديات المال والأعمال. جوان 2017.
53. حمايدي عبد المالك، **البيئة في الجزائر الوضعية والجهود**، مجلة آفاق للعلوم، عدد 07،2017، ص197-198
54. خيرة داود، **قراءة في أدبيات المسؤولية الإجتماعية للمنظمات**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 12، العدد 2
55. سالمي رشيد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين الاتزام البيئي ومنطق تعظيم الربح، دراسة ميدانية**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، عدد12، 2012
56. سرمد كوكب الجميل، **المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي**، مجلة علم إنسانية، العدد 18، فبراير 2005
57. سفير محمد وآجرون، **آليات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وطرق الإفصاح عنه**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث، العدد 4، ديسمبر 2018
58. سميحة خنوش، وسعاد عبيد، **العمارة الخضراء لتطبيق الابتكار الأخضر**، مجلة آفاق علوم الادارة والاقتصاد، مجلد04، عدد01، 2020،
59. شهاب، باسم. 2000. **المشاركة الجماهيرية في حل المشاكل البيئية.** مجلة العلوم القانونية والإدارية 166.2000ص/147.
60. الشيخ الداوي. **تحليل الاسس النظرية للاداء**. مجلة الباحث. العدد 07 .2010.
61. صبري مقيمح، **تقييم الأداء البيئي لمنظمات الأعمال باستخدام بطاقة الاداء المتوازن المستدام-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأشغال الطرق**، مجلة الإقتصاد والمالية، مجلد 5، عدد 2، سنة 2019
62. الطاهر شليحي، سعاد مزلف، **أهمية تدوير النفايات العضوية كسماد فلاحي في حماية البيئة**، مجلة الاقتصاد والبيئة، مخبر استراتيجية التحول إلى الاقتصاد الأخضر، جامعة مستغانم، مجلد01، عدد01
63. طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الاعمال وشفافية نظام المعلومات** (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الاردنية)، مجلة وقائع المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2002
64. عزوز أمينة، غريسي عربي، **تأثير المسؤولية الإجتماعية على الأداء الشامل للإدارة العمومية**، دراسة حالة بلدية سعيدة، مجلة مجاميع المعرفة، مجلد 05، عدد2، أفريل 2019
65. عمامرة ياسمينة، ملاح وئام، **إعادة التدوير كأداة لحماية البيئة في الجزائر**، مجلة أوراق اقتصادية، عدد03، 2018.
66. عمر علي إسماعيل، إدارة **الجودة البيئية الشاملة وأثرها في ممارسات تكنولوجيا الإنتاج الأنظف دراسة استطلاعية- - لآراء عينة من العاملين في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوي**، مجلة تنمية الرافدين، العدد115، المجلد36،2014
67. عياض محمد عادل، **دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة**، مجلة الباحث، عدد07، 2010
68. فاتح مجاهدي، شراف براهيمي، **برنامج الانتاج الاخضر كآلية لزيادة فعالية ممارسة الادارة البيئية ودعم الاداء البيئي للمؤسسة**، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد1، 2012

69. فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث العدد 7، سنة 2010 ص346.
70. قرميط جيلالي،ولد عمر الطيب تكريس الجباية لحماية البيئة في ظل مبدأ الملوث الدافع مجلة، البحوث العلمية في التشريعات البيئية،مجلد11،عدد01(2021) ص41-61
71. **اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والداب نسلسلة عالم المعرفة، عدد1989ن142م
72. ليلى مطالي، دليلة تيتام، **إعادة التدوير كأحد مقومات التسويق الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة-عرض تجارب دولية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مجلد 09(العدد01)، 2020
73. محمد زهرة عبد وأجرون، **تصميم وتعميم متطلبات التصنيع الأخضر، دراسة حالة شركة ديالي العامة للصناعات الكهربائية**، مجلة الادارة والاقتصاد، مجلد120
74. مراد كواشي، **أهمية الحوكمة في تحسين الاداء الشامل لمنظمات الاعمال**، مجلة جامعة بابل /العلوم الصرفة والتطبيقية، مجلد 25، عدد 1 ،2017
75. مسعود أمحمد، **بحوث جودة الحياة في العالم العربي دراسة تحليلية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد20، 2015.
76. مقيمح صبري، رمضان إيمان، **قياس متطلبات تطبيق نظام الإدارة ال مدمجةQSE وأثره في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، دراسة حالة المؤسسة المينائية**، سكيكة، مجلة معارف، مجلد14، عدد1(جوان2019)
77. مهند عبد الرحمن، راعدنان أحمد، **أثر استخدام التحسين المستمر على كفاءة الخدمات الجامعية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، عدد36
78. نبيل فرحان وأجرون، **تحليل أنشطة القيمة بالاستناد على تيار القيمة لتحقيق رضا الزبون**، مجلة الإدارة والإقتصاد، مجلد08، عدد 120

المداخلات (الملتقيات):

79. رجم نصيب وأمال عياري، **الاستراتيجيات الحديثة كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية**، الكتاب الجامع للملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، جامعة بسكرة، الجزائر،29-30 أكتوبر2002.
80. عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، **نظام الإدارة الب يئيةEMS والمواصفات القياسية ISO14000 وتطبيقاتها في الوطن العربي**، مداخلة: دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية، الشارقة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2005
81. عبد الرحمن العايب، الشريف بقة، **التنمية المستدامة والتحديات المطروحة امام المؤسسات الإقتصادية مع الإشارة إلى الوضع الراهن**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف،08 أفريل 2008
82. عبد الكريم شوكال وآخرون، **دور تطويرالمنتجات في تفعيل التنافسية للمؤسسات الصناعية**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يومي 9/10 نوفمبر 2010.
83. عثمان حسن عثمان، **دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة، الملتقى** الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف،08/07 أفريل 2008
84. عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008، جامعة سطيف.
85. مقدم وهيبة، **سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية في منظمات الأعمال (دراسة حالة ثلاثة شركات عربية)**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في ظل الاقتصادات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر،14/13ديسمبر2011
86. مؤتمر الأمم المنتحدة للتجارة والتنمية ، **كشف البيانات المتعلقة بتاثير الشركات على المجتمع(الإتجاهات والقضايا الراهنة)**،منشورات الامم المتحدة ،رقم الوثيقة:UNCTAD/ITE/TEP/2003/7، 2003

87. نوال بن عمارة، **المحاسبة عن الأداء البيئي :الآفاق والمعوقات، ملتقى دولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، الطبعة الثانية، جامعة ورقلة،2011

القوانين والمراسيم:

1. المرسوم التنفيذي 94-215 المحدد لأجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها والمتعلقة بالإدارة العامة للولاية بالإضافة إلى المصالح الخارجية
2. المرسوم رقم 69-38 المؤرخ في 23 ماي 1969 المتضمن قانون الولاية المرسوم رقم 70-83 المؤرخ في 17 جوان 1970 والمتعلق بتنظيم وتسيير المجلس التنفيذي الولائي والمرسوم التنفيذي رقم 03/494 المؤرخ في 17 ديسمبر 2003 المتعلق بإنشاء المديريات الولائية للبيئة التي كانت في السابق متفشيات ولائية تم إنشاؤها بناء على المرسوم رقم 96/60 المؤرخ في 27/11/1996 المتعلق بإنشاء المتفشيات البيئية على مستوى الولايات
3. المادة 16 من دستور 1996
4. المرسوم 84-09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.
5. المادة 117 من القانون رقم 91-22 المؤرخ في 18-12-1991 المتضمن قانون المالية لسنة 1992، المعدل والمتمم بموجب المادة 54 من القانون 99-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، ج.ر العدد 92 ، المعدل والمتمم بموجب المادة 202 من القانون -01-21 المتضمن قانون المالية لسنة 2002 ، ، ج ر عدد 79
6. المرسوم رقم 93/161 المؤرخ في 10/07/1993 **المتعلق بإلقاء الزيوت والشحوم في الأوساط الطبيعية**، وكذا المرسوم 93/160 المؤرخ في 10/01/1993 المتعلق برمي النفايات السائلة في الأوساط الطبيعية. -، القانون 03/10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة و المرسوم التنفيذي لهذه الإجراءات رقم 06/198 المؤرخ في 0531 2006 الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة ،المرسوم التنفيذي رقم 97/261 المؤرخ في 16 جويلية 1997 المحدد لمهام مدرية الصحة و السكان على مستوى الولاية ، القانون 85/05 المؤرخ في 16/02/1985 المتضمن قانون الصحة و ترقيتها ، قرار وزاري مشترك ،المؤرخ في 14 جويلية 1980 المتعلق بكيفيات تنظيم مدرية الري الولائي و سيرها ج.ر www.dgsn.dz43،
7. المادة 205 من القانون 01-21، المؤرخ في 22-12-2001 المتضمن قانون المالية لسنة 2002، ج ر، عدد 79.
8. الجريدة الرسمية، العدد 43، المؤرخة 20-07-2003
9. المرسوم التنفيذي رقم 06-18 المؤرخ في 31-05-2005، الذي ينظم انبعاث الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة والصلبة في الجو، وكذا الشروط التي تتم فيها مراقبتها، ج ر عدد 24 سنة 2005.

باللغة الأجنبية

Les Ouvrages

88. Alain FERNANDEZ, **les tableaux de bord des managers : le projet décisionnel dans sa totalité Editions d'Organisation,** 2005.
89. André CHARDONNET, Dominique THIBAUDOM, **le guide de PDCA de Deming** ; Edition d'organisation ;2003
90. Angèle DOHOU ;Nicolas BERLAND ;**mesure la performance globale des entreprise**
91. Armand DAYAN, manuel de gestion, Editions Ellipses/ Agence universitaire de la francophonie,« universités francophones AUF », France, 1999.
92. BENSMAIN lamia, & All, **Vison sur la performance des entreprises algériennes ,مجلة المؤشرات للدراسات الاقتصادية,volume 1,numéro 2,mai 2017,page 118-138**
93. Cécile Renoua rd ; la **responsabilité éthique des multinationales**, presse universitaires de France, 1ere édition, France, 2007

94. Centre des jeunes dirigeants d'entreprise**, le guide de la performance globale** : 100 questions pour faire votre diagnostic et établir votre plan d'action, Editions d'Organisation, Paris, France, 2004
95. Christian Holmann, **guide pratique de 5S et de management visuel**, 2eme édition, édition 'organisation, Paris, 2010
96. David AUTISSIER et autres, l'Atlas du Management - L'encyclopédie du management en 100 Dossiers-clés, Edition d'organisation, Paris, France, 2007
97. Didier Cazal ; **RSE et parties prenantes ; quels fondements conceptuels** ? les cahiers de la recherche ; centre Lillois d'Analyse et de Recherche sur l'Evolution des entreprises, Mai, 2005
98. Drucker Peter, **l'avenir du management selon Drucker, Ed d'organisation**, paris, 1999
99. Henri SAVALL, Vincent ZARDET**, Maîtriser les coûts et les performances cachées**, 4eme édition, Edition Economica, Paris, France, 2003
100. Jean-Pascal GOND , Jacques lgalens, **Manager la responsabilité sociale de l'entreprise**,Editeur Pearson 2012
101. P. LorinomPhilippe.Liqssinem Mohamed, **L'économiste et le manageur**, Edited by ENAG distribution, Alger, 1991
102. Philippe LORINO**, Méthodes et pratiques de la performance**, 3eme édition, Edition d'Organisation, Paris, 2003
103. Richard Lynch**, Corporate Strategy**, 4thedition, Prentice Hall, USA,2006.
104. Saint-onge Sylvie et autres, **Gestion des performances au travail : Bilan desconnaissances**, édition de Boeck supérieur, paris, 2007
105. Thomas **Wheelen& David Hunger,** Strategic Management and Business Policy_ **Toward GlobalSustainability, 13th Edition, Prentice Hall, USA, 2011**

Les Theses:

106. Arab Lyasmine, **impact de la certification environnemental ISO 14031 sur la performance vironnemental d'une entreprise algérienne** –cas de l'entreprise Nationale des industries de l'electroménager(ENIEME), mémoire magister, Université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou, Algérie.
107. Emmanuel DOLLET**.la responsabilité sociale des entreprises sous l'angle de leurs partenariats avec les ONG ; mémoire de fin d'études ; université de Paris 1-Sorbone.UFR de science politique ; DESS développement et coopératio Internationale ; Novembre ;2002**
108. **Ivana Rodié ; responsabilité sociale des entreprises-le développement d'un cadre européen ; mémoire présenté pour l'obtention du diplôme d'étude européennes** ; Genève : Avril 2007

Les Articles (les Revues):

1. BENSMAIN lamia ; KHAOUANI Leila/lilas ; BEDJAOUI Zahira ; **Vison sur la performance des entreprises algériennes**. Etude de cas : Entreprises de la wilaya de Tlemcen ; *Vol-01, Iss-02 May 2017*
2. Cao Cuicui & All, **Impact of quality managment on green innovation,** *Journal of cleaneproductionr, 2017*

3. Christian Valery TAYO TENE, **IMPACTS D'ISO 14001 SUR LA PERFORMANCE ORGANISATIONNELL**E : UNE REVUE SYSTEMATIQUE DE LA LITTÉRATURE, université LAVAL, Québec, Canada
4. E.J. Jung, J.S. Kim, S.K. Rhee, **"The measurement of corporate environmental performance and its application to the analysis of efficiency in oil industry** ", Journal of Cleaner Production, Vol. 9, 2001.
5. Gérald NARO et Florence NOGUERA, **L'intégration du développement durable dans le pilotag stratégique de l'entreprise : enjeux et perspectives des « Sustainability Balanced Scorecards »,** Revue de l'organisation responsable, Edition ESKA, Paris, France, 2008/1 - Volume 3.
6. Holt, D., **The perceived benefits of an environmental management standard. *Business Process*** *Management Journal, 1998*.
7. Kaplan. R, Norton. D, **Strategy Learning and Balanced Scorecard**, Strategy and Leadership Review, vol 24, N05, 1996.
8. Kwon, D.-& All, **A study of compliance with environmental regulations of ISO 14001 certified companies in Korea**, Journal *of environmental management, 2002*.
9. Lori.J., & All, **CPA Perspectives on ISO 9000**, The CPA Journal, vol.7, N°8,1998
10. Nicolas Riedinger et Céline Thévenot, **La norme ISO 14001 est-elle efficace ? Une étude économétrique sur l'industrie française**, Economie et statistique, N° 411, France, 2008.
11. Nishitani, K., & All, **Are firms' voluntary environmental management activities beneficial for the environment and business ? An empirical study focusing on Japanese manufacturing firms**. *Journal of environmental management, 2012*.
12. Poksinska, B. &All, **Implementing ISO 14000 in Sweden: motives, benefits and comparisons with ISO 9000**, *International Journal of Quality & Reliability Management, 2003*
13. Ricardo corréa Gomes , Joyce Liddle : The balanced scorecard as a performance management tool for third sector organisations . The case of the arthur barnardes foundation , Brazil . Brazilian Administration Review . V 06 . n 04 .artor october – dec 2009. (http : // www . anpad . orga . br/ bar .
14. Rondinelli, D., Vastag, G., **Panacea, common sense, or just a label?: The value of ISO 14001 environmental management systems**. *European Management Journal, 2000*
15. Sambasivan, M., Fei, N. Y., **Evaluation of critical success factors of implementation of ISO 14001 using analytic hierarchy process (AHP): a case study from Malaysia**. *Journal of Cleaner Production, 2008*
16. Tan, L. P., **Implementing ISO 14001: is it beneficial for firms in newly industrialized Malaysia?** *Journal of Cleaner Production, 2005*
17. Venkatraman. N & Ramanujam.V, **Measurement of Business Performance in Strategy Research**, TheAcademy of Management Review, Volume11, Issue 4, USA, Oct 1986
18. Venkatraman. N & Ramanujam.V, **Measurement Of Business Performance In Strategy Research**, TheAcademy Of Management Review, Volume11, Issue 4, USA, Oct 1986.

19. Vivian W.Y. Tam, C.M. Tam, S.X. Zeng, K.K. Chan, " Environmental performance measurement indicators in construction ", **Journal of Building and Environment**, Vol. 41, 2006.
20. X. Olsthoorn, D. Tyteca, W. Wehrmeyer, M. Wagner, " **Environmental Indicators for Business**: A review of the literature and standardization methods ", **Journal of cleaner production**, vol. 9, 2001.

Les Communications (Les Colloques):

1. Amina BECHEUR – Faouzi BENSEBAA, **Responsabilitésociale des entreprises : acceptabilité, crédibilité et légitimité despratiques**, 13ème conférence de l'AIMS, Normandie, vallée de seine2, 3 et 4 juin 2004
2. Association international de management strategique**, Performance sociale et performanceFinancière** : Etat de l'art, la 20ème conférence de l'AIMS 2011 (Nantes). www.strategie-ims.com
3. Boiral Olivier, **De la certification ISO 14001 à l'amélioration des performances environnementales** ; XVIème Conférence Internationale de Management Stratégique
4. Christophe GERMAIN, Stéphane TREBUCQ**, Au-delà de la RSE : la responsabilité globale**, Semaine sociale Lamy – 18 octobre 2004 – nº 1186.
5. Michel Porter, **L'avantage concurrentiel comment devancer ses concurrents et maintenir son avance**, Dunod, Paris,1999.
6. Nicole Notat, **la performance à quel prix, In Entretiens de Valpré** 2007, centre des congrès et les Séminaires de Valpré, Lyon, France
7. Zuindeau Bertrand, **développement durable et territoire**, édition Septentrion Presses universitaires, France, 2000.

Les Site Web:

8. **Jean-Pascal GOND – Jacques IGALEN**, **Manager la responsabilité sociale de l'entreprise** http://www.dareios.fr/ftp/RSE/RSE_132-37.pdf
9. The new international Standard for environmental management systems, BSI Group 2014BSI/UK/555/SC/1214/en/BLD
10. Urch, D. Building ; »**Sustainable Communities » :An opportunity and vision for future that works**, Ecole Web site,1991.
11. WWW.cableriealgerienne.com, Consulté le 25/11/2020 à 18h30'
12. www.iso.org. Consult2 le 22 /06/2021 a 22h45

إستبيان

تسيير واستراتيجية المؤسسة
جامعة وهران-2

أخي الفاضل ،أختي الفاضلة ،السلام عليكم ..وبعد
تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المواصفة ISO14001 على أداء المؤسسة ،وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في علو التسيير تخصص تسيير استراتيجي للمؤسسة من جامعة وهران-2 .ولأهمية رأيكم يرجى منكم تكرما الإجابة على الأسئلة بموضوعية ودقة،علما أن المعلومات المحصل عليها ستحاط بالسرية التامة وتستعمل لأغراض البحث العلمي فقط.

الجزء الأول : معلومات شخصية

ضع علامة **(X)** في الإطار المناسب

1-الجنس ذكـــر ☐ أنثى ☐

2- السن :

☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 سنة إل أقل من 40 سنة
☐ من 40 إلى أقل من 50 سنة ☐ 50 سنة فأكثر

3- المستوى الدراسي:

☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا

4- الوظيفة :.....

5- عدد سنوات الخبرة المهنية ☐

6- هل يوجد بمؤسستكم قسم خاص بالبيئة ☐

الجزء الثاني : متطلبات نظام الإدارة البيئية 2015: iso 14001 :

الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
	القيادة :Commandement					
01	السياسة البيئية للمؤسسة واضحة ويمكن الإطلاع عليها من قبل الجميع.					
02	تلتزم الإدارة العليا للمؤسسة بتحسين أدائها البيئي وتوثق ذلك كتابيا وتنشره.					
03	تراعي السياسة البيئية للمؤسسة التأثيرات البيئية السلبية المحتملة لأنشطتها.					
04	تقوم السياسة البيئية للمؤسسة على مبدأ التحسين المستمر.					
05	تهتم المؤسسة بإعلام المتعاملين الخارجيين بسياستها البيئية.					
06	تعتبر السياسة البيئية إطار عمل من أجل تحقيق الأهداف البيئية.					
	التخطيط:Planification					
07	تحدد المسؤوليات البيئية لكل قسم وفق برنامج الإدارة البيئية.					
08	تقوم المؤسسة بتحديد الأنشطة ذات التأثير الخطير على البيئة.					
09	جميع التعليمات واللوائح البيئية منشورة على مستوى كافة أقسام المؤسسة .					
10	الأهداف البيئية المحددة من قبل المؤسسة قابلة للتحقيق.					
11	تقوم المؤسسة برصد كل الإمكانيات والوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف البيئية.					
12	تمتلك المؤسسة مخطط طوارئ يوضح طرق التدخل بشكل دقيق.					
	تحقيق الأنشطة التشغيلية :Réalisation des activités opérationnel					
13	توفر المؤسسة اليد العاملة والمهارات المتخصصة في المجال البيئي.					
14	يتم تحديد المسؤوليات وتقسيم الأدوار لضمان فعالية نظام الإدارة البيئية.					
15	يتم تنفيذ البرنامج الخاص بتكوين وتدريب العمال في المجال البيئي.					
16	المعلومات البيئية يتم تداولها بسهولة داخل المؤسسة وخارجها وفق نظام اتصال فعال					
17	يوجد مراقبة دورية للوثائق الخاصة بنظام الإدارة البيئية من إدارة المؤسسة.					
18	تتوفر لدى المؤسسة خطط الطوارئ البيئية والتدخلات السريعة اللازمة لذلك.					
	تقييم الأداء :Evaluation des performances					
19	تقوم المؤسسة برصد وقياس الأنشطة ذات التأثير الهام على البيئة دوريا.					
20	تقوم المؤسسة بتحليل وتقييم النتائج المتحصل عليها من عمليات الرصد والقياس.					
21	تعين المؤسسة لجان متخصصة للتدقيق البيئي الداخلي					
22	تقوم إدارة المؤسسة بمراقبة دورية للأنشطة ذات التأثير السلبي على البيئة.					
23	تتم عملية قياس وتقييم الأداء البيئي وفق مؤشرات محددة مسبقا.					
24	تقوم الإدارة العليا للمؤسسة بمراجعة دورية لنظام الإدارة البيئية.					

الجزء الثالث : أداء المؤسسة :

الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
	الأداء البيئي: Performance environnementale					
25	تساهم عملية التدوير في توفير جزء من المواد الأولية للمؤسسة.					
26	نظام الإدارة البيئية يقلل من استهلاك الطاقة والمياه					

27	يساعد نظام الإدارة البيئية على التسيير الجيد لمخلفات العملية الإنتاجية					
28	نظام الإدارة البيئية يقلص من نسبة الانبعاثات ويقلل من تلويث المياه،التربة والهواء.					
29	يقلل نظام الإدارة البيئية من الضوضاء والضجيج .					
30	نظام الإدارة البيئية يضمن التحفيزات الضريبية ويقلل من الغرامات المالية .					
	الأداء الإجتماعي:Performance sociale					
31	توفر المؤسسة للعمال ظروف عمل آمنة وصحية.					
32	تحرص إدارة المؤسسة على إشراك العمال في القرارات التي تخصهم أو تخص عملهم.					
33	تعمل المؤسسة على تحسين وتكييف نظام التحفيزات والمكافآت لعمالها.					
34	تثمن المؤسسة إنجازات ومبادرات العمال وتشجعهم.					
35	تهتم المؤسسة بمستوى الوعي البيئي لعمالها من خلال الحملات التحسيسية والدورات التكوينية.					
36	تساهم المؤسسة في الأعمال الخيرية ومساعدة منظمات المجتمع المدني.					
	الأداء الإقتصادي:Performance économique					
37	الحصول على المواصفة البيئية ISO14001 يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج.					
38	تبني المواصفة البيئية ISO14001 يؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة.					
39	العمل وفق المواصفة البيئية ISO14001 يؤدي إلى زيادة حجم الإستثمارات البيئية.					
40	الحصول على المواصفة البيئية ISO14001 يؤدي إلى التقليل من الرسوم البيئية.					
41	تساهم المواصفة البيئية ISO14001 في التقليل من تكاليف الإنتاج.					
42	المواصفة البيئية ISO14001 تساهم في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة.					

الملخص:
يهدف هذا العمل إلى إبراز أهمية شهادة ISO14001 :2015 ، باعتبارها المواصفة البيئية الأكثر انتشارا عالميا ودورها في تحقيق وتحسين الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية ، عبر توضيح علاقة الارتباط بين متطلباتها وبين مختلف أبعاد الأداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتفسير العلاقة الحاصلة بين المفاهيم الأساسية للموضوع.
تمت الدراسة الميدانية بناءً على توزيع استبيان على عينة متكونة من 150 عامل بخمسة مؤسسات اقتصادية جزائرية و تمت المعالجة الإحصائية لبيانات المسح الميداني باستخدام برنامج SPSS20، و خلصت النتائج إلى وجود دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات شهادة ISO14001 :2015 وأبعاد الأداء الشامل ،حيث تساهم في تحقيق المؤسسة للتنمية المستدامة والوفاء بالتزامات المسؤولية الاجتماعية.
الكلمات المفتاحية :شهادة ISO14001 :2015، مؤسسات اقتصادية جزائرية، التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية.

Résumé:
L'objectif de ce travail est d'apporter un éclairage sur la certification ISO14001version 2015 qui est considérée comme la norme environnementale la plus demandée au monde, c'est une démarche qui consiste à améliorer la performance globale de l'entreprise économique. Dans ce cadre, il est à signaler que les exigences de cette certification sont en relation étroite avec les différentes dimensions de la performance globale des entreprises économiques algériennes.
Cette étude s'est appuyée sur l'approche descriptive et l'approche analytique pour examine la relation entre les principaux concepts que recouvre le sujet.
L'étude empirique était réalisée à l'aide d'un questionnaire destiné à un échantillon de 150 employés de cinq entreprises économiques algériennes.
L'exploitation et le traitement statistique des données d'enquête de terrain a été faite à partir de logiciels SPSS20.
Les résultats de l'étude empirique ont montré qu'il existe une relation significative entre la mise en œuvre des exigences de la certification ISO14001: 2015 et les dimensions de la performance globale. Les règles de la certification permettent de renforcer le développement durable et la responsabilité sociétale de l'organisation.
Mots clés : Certification ISO14001version 2015, Entreprises économiques algériennes, Développement durable, Responsabilité sociétale.

Abstract:
This aim of the present work is to highlight the importance of the ISO14001:2015 certificate, as it is globally the most widespread environmental standard, on one hand, and its role in achieving and improving the overall performance of the economic enterprise on the other. This task will be achieved by clarifying the association between its requirements and the various dimensions of the overall performance of the Algerian economic enterprises. The study relied on, both, a descriptive and analytical approach to depict the link between basic concepts of the subject. a survey was conducted, by a distribution of a questionnaire on a sample of 150 workers in five Algerian economic institutions. The statistical analysis, using SPSS 20 program, find a statistically significant relationship between the implementation of the requirements of the ISO14001: 2015 certification and the dimensions of overall performance, showing that it contributes to the organization's achievement of sustainable development and the fulfillment of its social responsibilities.
Keywords: ISO14001: 2015 certificate, Algerian economic enterprises, Sustainable development, Social responsibility.